وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

المرجع: .....

قسم العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

القوى التعديلية وإعادة تشكيل النظام الدولي: الصين دراسة حالة

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة:

نعمة بختة

تحت إشراف الأستاذ:

بلعربي علي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: بلغيث عبد الله رئيسا

الأستاذ: بلعربي علي مشرفا مقررا

الأستاذة: مناعي ليديا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت في :2024/ 06/12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: نعمة نخلة الصفة: رخصة البناء

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: A018543365 والصادرة بتاريخ: 09/09/2021

المسجل بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

القوى البحرية وإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد
الصين دراسة حالة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/07/04

إمضاء المعني

نعمة
نخلة

2024 07 04

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

عَنْ أَبي الدَّرْداءِ رضي الله عنه قَال: سمِعْتُ رَسُول اللَّهِ ﷺ، يقولُ: منْ سَلَكَ طَريقًا يَبْتَغِي فِيهِ علْمًا سهَّل الله لَه طَريقًا إِلَى الجنةِ، وَإِنَّ الملائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطالب الْعِلْمِ رِضًا بِما يَصْنَعُ، وَإِنَّ الْعالِم لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ منْ في السَّموَاتِ ومنْ فِي الأَرْضِ حتَّى الحِيتانُ في الماءِ، وفَضْلُ الْعَالِم عَلَى الْعابِدِ كَفَضْلِ الْقَمر عَلى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وإِنَّ الْعُلَماءَ وَرَثَةُ الأَنْبِياءِ وإِنَّ الأَنْبِياءَ لَمْ يُورِّثُوا دِينَارًا وَلا دِرْهَمًا وإِنَّما ورَّثُوا الْعِلْمَ، فَمنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحظٍّ وَافِرٍ. رواهُ أَبُو داود والترمذيُّ

الإهداء

من قال أنا لها "نالها "

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي أن تكون،

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، لكني فعلتها ونلتها

الحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا، ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح

ثم إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية، أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مستغانم وأخص بالذكر مشرفي الأستاذ بلعربي علي، أصدقائي وزملاء تخصص العلوم السياسية، من داخل جامعة مستغانم وخارجها.

إلى من ربياني ومن مهد لي طريق العلم، والديا الكريمين منبع قوتي وسندي الدائم.

إلى جدتي رحمها الله تعالي، التي لطالما انتظرت هذه اللحظة بفارغ الصبر.

إلى عائلتي كل باسمه ومقامه.

إلى من علمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة، إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح.

إلى كل من قال لي: لا، فكان سبب تحفيزي.

إلى كل من كان النجاح طريقه، التفوق هدفه والتميز سبيله.

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

عندما يكون العمل رائعا، والعطاء مميزا وحين يكون الإبداع منهجا، سيصبح الشكر واجبا والثناء لازم

أستاذي الفاضل: د.**بلعربي علي**.

يسرني أن أتقدم إليك بالشكر والتقدير لجهودك المميزة، فجزاك عنا أفضل ما جزى العاملين المخلصين وبارك الله لك وأسعدك أينما حطت الرحال بك.

كما أتقدم بأحر عبارات الشكر، إلى لجنة المناقشة: الأستاذ **بلغيث عبد الله**، والأستاذة **مناعي ليديا**، لقبولهما مناقشة مذكرتي، هذا شرف لي.

كما أتقدم بالشكر لعائلتي لمساندتهما لي طوال مشواري الدراسي.

ولكل من قدم لي نصيحة، دعم، تحفيز، أصدقائي، زملائي، وأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مستغانم، شكرا لكم جميعا.

الطالبة: نعمة بختة

مقدمة

مقدمة:

تؤشر المتغيرات الدولية الراهنة إلى حالة من الفوضى في تفاعلات النظام الدولي قد يتمخض عنها فرض واقع جديد، إذ يمر هذا النظام بمرحلة انتقالية من أبرز ملامحها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والتعثرات الاقتصادية لواشنطن، والانكفاء الأوروبي على الأزمات الداخلية، فضلًا عن تصاعد أزمة المناخ التي بدأت تلقى بانعكاساتها على العديد من القضايا الدولية بالإضافة إلى الأزمة الروسية الأوكرانية ، فضلا عن ذلك إن إعادة توزيع السلطة والموارد هي عملية مستمرة في النظام الدولي لذلك تنشأ دول جديدة بينما تتراجع دول أخرى إما بالقيمة المطلقة أو النسبية ، يؤدي هذا إلى مشكلة الاعتراف بالوضع الراهن بين القوى الحالية والقوى الصاعدة التعديلية ،حيث تظهر الأولى موقفا محافظا ومترددا تجاه الاعتراف بالقوى الجديدة وتقاسم السلطة بينما تريد القوى الصاعدة تعديل النظام الدولي وإعادة تشكيله بما يتوافق مع مصالحها وكذلك ليكون لها دور أكبر ، واحدة من الدول الصاعدة الرئيسية في العالم النامي هي الصين التي تعد من الدول المحورية في النظام الدولي وفي القرن الحادي والعشرين، فهي قد صعدت بالفعل وتبوأت مكانة عالمية كبرى. فهي اليوم من أهم الدول الأسيوية لما تمتلكه من مقومات القوة المادية وأخرى غير مادية، نبدأ من حيث امتلاكها مقعداً دائماً في مجلس الأمن ولها حق الفيتو، وهي الدولة الأكبر من حيث عدد السكان، وثاني أكبر اقتصاد عالمي، ورابع دولة من حيث المساحة، وتتميز بالكثير من التنوع الجغرافي وبموقعها الجيوسياسي. فضلاً عن ذلك، فهي الأولى من حيث حجم الاحتياطي النقدي والثالثة عسكرياً من بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

فالمرحلة الانتقالية التي مرت بها الصين من تجربة الإصلاح والانفتاح حتى يومنا هذا، جعلها تحقق العديد من الإنجازات على عدة أصعدة، اقتصادية وعسكرية، وتكنولوجية، وسياسية؛ وإسهامها في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والعالمية وأيضاً التوزيع النسبي للقوة بين مختلف القوى الحالية والقوى الصاعدة.

كما أنها عمدت من خلال سياسة "الصعود السلمي الى إزاحة مفهوم الخطر الصيني" الذي يهدد تطورها وانفتاحها، فقد وظفت الصعود السلمي" في خدمة السياسة الخارجية للبلاد وتحقيق

المصلحة القومية بعيداً عن القوة العسكرية في سلوكها السياسي الخارجي. كما أنها عمدت إلى إقامة العديد من التحالفات والانضمام الى تكتلات إقليمية ودولية ذات طابع اقتصادي فاعتماد القوة الناعمة في سياستها كانت نفاذاً لها الى عدد كبير من الدول في مختلف القارات من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وبلدان الشرق الأوسط أضف الى ذلك، فهي انضمت الى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية في الأمم المتحدة وتسعى إلى إصلاح تلك الأخيرة عبر زيادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وزيادة تمثيل البلدان النامية بالإضافة إلى استراتيجيات أخرى كلها تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي خاصة مع تولي الرئيس الحالي شي جين بينغ القيادة الذي أظهر في الكثير من خطاباته رغبته الشديدة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

أهمية دراسة:

1/الأهمية العلمية:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا من المواضيع البارزة في حقل العلاقات الدولية، بتمحورها حول مفهوم القوى التعديلية وهو من المفاهيم التي تم توظيفها ضمن سياسات الدول التي تحاول الحفاظ على الوضع الراهن وكذلك سياسات الدول الصاعدة لما كانت لها من تأثيرات في التفاعلات الإقليمية والدولية، خاصة في إطار استراتيجيتها، سواء باستعادة الدور الفاعل دوليا أو لتعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

أما النقطة المحورية الأخرى التي تبرز من خلالها أهمية هذا الموضوع، فتكمن في دراسة هذا المفهوم من خلال التركيز على الصين كدراسة حالة.

2/الأهمية العملية:

تعمل هذه الدراسة على معالجة أحد المواضيع المهمة والمعاصرة في العلاقات الدولية، والمتعلقة بهدف تحقيق المصالح أو الحفاظ عليها. كذا تعزيز المكانة الإقليمية والدولية الأمر الذي يمكننا من الوصول إلى فهم توجهات والاستراتيجيات الكبرى للصين ومدى قدرتها على إعادة تشكيل النظام الدولي.

أهداف الدراسة:

– دراسة مفهوم القوى التعديلية وإبراز خلفيته التاريخية وأشكال القوى التعديلية.

– العمل على رصد التحول الحاصل على مستوى النظام الدولي من خلال تناول ملاح ومؤشرات إعادة تشكيل نظام دولي جديد.

– التعرف على مؤشرات السلوك التعديلي للصين وأهم الاستراتيجيان التي تنتهجها الصين لإعادة تشكيل النظام الدولي.

–التعرف على أهم سيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، دفعتنا إلى الاشتغال على هذا الموضوع أهمها:

1/المبررات الذاتية:

من أهم المبررات الذاتية التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع هو الرغبة في تناول المواضيع الحديثة في حقل العلاقات الدولية، وكذا الاهتمام بدراسة أهم الإشكاليات الدولية المطروحة في الوقت الحالي، بالإضافة إلى اهتمامي بالشأن الصيني ومحاولات التعمق في ذلك.

2/المبررات الموضوعية:

تتمثل أهم المبررات الموضوعية في اختيار هذا الموضوع كونه يعالج موضوعا حديثا فرض نفسه بقوة على الساحة الدولي والأكاديمية وهو يدخل في صلب اهتمامات الباحثين المتخصصين في حقل العلاقات الدولية، وبشكل أهم حول حجم التأثير الذي يمارسه الصين في النظام الدولي وانعكاسات ذلك على الاستقرار الإقليمي والدولي.

الدراسات السابقة:

إن هذه الدراسة تأتي كإضافة للدراسات السابقة ولعل خصوصيتها تنبع من كونها ستعالج موضوع الصين كقوة تعديلية في ظل ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية والتي من شأنها أن تساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي بالإضافة إلى الفترة الزمنية والمتمثلة في فترة شي جي بينغ، فمعظم الدراسات تناولت أحد المتغيرات دون الآخر، أما تلك التي جمعت بين القوى التعديلية وإعادة تشكيل النظام الدولي والصين كدراسة حالة فهي قليلة جدا.

من أهم الدراسات التي تم الاستعانة بها في طرح موضوعنا والتي كانت أقرب من عنوان دراستنا نجد ما يلي:

- كتاب بعنوان: "**ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا ،دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح** " للباحث "عمار كريم " ،الصادر عن مركز الرافدين للحوار ، صادر عام 2021 ،يحلل هذا الكتاب ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في منطقة جنوب شرق آسيا والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفق نظرية توازن المصالح للمفكر الأمريكي رندل شويللر ، ليتوصل الكاتب إلى نتيجة مفادها أن ديناميكيات القوتين الصاعدة والمهيمنة : الولايات المتحدة الأمريكية تريد البقاء على وضعها الراهن والصين تريد تعديل هذا الوضع بما يخدم مصالحها يزاد على ذلك استجابة دول منطقة لهما .
- دراسة بعنوان: «**دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)**، للباحثة "صاليحة مماد "، الصادرة عن مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، عام 2023، حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه روسيا والصين كقوة تعديلية لإعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب خاصة وأنها تحاول جاهدة فرض نفسها كقوة مؤثرة وفاعلة في السياسة الدولية بما يخدم مصالحها، وبما يمكنها من تقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الحالي. لتستنتج في الأخير ما يلي: أن نجاح الصين في دورها كقوة تعديلية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب مرهون بمدى قدرة اقتصادها على الصمود أمام الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى القوة العسكرية والقوة الاقتصادية

- أطروحة دكتوراة بعنوان :"**مستقبل الأوزان الدولي في ظل الصعود الصيني** "، للباحث "توفيق حكيمي " الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة للسنة الجامعية 2014-2015، تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم سلوك القوى الكبرى الصاعدة تجاه طبيعة التوازن القائم في النظام الدولي ،وبشكل أمقر تحديدا سلوك الصين المتوقع تجاه النظام الدولي المستند حاليا إلى الأولية الأمريكية كأحد أنماط التوازن ومن ثم دراسة احتمالات التصادم أو التوافق بين القوى القائدة والقوى الكبرى الصاعدة بشأن إدارة آثار التحول لي القوة النسبية بينهما.

ليستنتج في الأخير خطورة الصعود القوى الآسيوية بصفة عامة والصعود الصيني على وجه الخصوص، بالنظر إلى مقوماتها البشرية والاقتصادية على الغرب بشكل عام وليشير في الأخير أن هناك اختلافات كثيرة حول الصعود الصيني ولعل هذا الأمر يرجع إلى افتقار القيادة الصينية الحالية لرؤية واستراتيجية.

- دراسة بعنوان:" **Revisionist states are the cause of great power competition»**، للباحثة: "Emma Ashford الصادرة عن مركز سمو كروفت لاستراتيجية والأمن عام 2021، حاولت الدراسة التطرق إلى التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى المنافسة لها، وتأثير ذلك على مستقبل النظام الدولي، لتستنتج في الأخير أن التعددية القطبية المستقرة أمر مستحيل بسبب وجود دول عدوانية وتعديلية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وتحدي الوضع الراهن، وأن ليس كل الدول الصاعدة هي دول تعديلية.

- أطروحة دكتوراة بعنوان **Empowering Resisance ? Revisionist states and the underlying Dynamic of International Norm diffusion.** للباحثة " Emma saintالصادرة عن كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، عام 2020 تحلل هذه الأطروحة اللغز المتمثل في تأييد الدول التعديلية المزعومة، المعايير الدولية فهو يوضح أنه على الرغم من توقعات رفضها المعايير فإن الدول التعديلية تؤيد في الواقع المعايير التي تشكل النظام الدولي ذاته الذي تعارضه ظاهريا، ليتوصل في الأخير أن المفاهيم التعديلية هي عبارة عن بنيات ذاتية يتم تشغيلها كأدوات لتعزيز الهيمنة في أيدي الأقوى.

كتاب بعنوان: "**Rise of the Revisionists:China , Russia and Iran**" للباحث "Gary .J.Schimitt" الصادرة عن معهد إنتربرايز الأمريكي ،الصادرة عام 2018 ، حاول الكتاب الإجابة على التساؤل التالي :"هل هناك تنازلات يمكن تقديمها أز قبول مناطق نفوذ أو تبني استراتيجية استرضاء التي تؤدي إلى الوضع الراهن السلمي ؟ ليجيب على التساؤل من خلال التطرق إلى سلوك القوى التعديلية واستراتيجيتها لكل من روسيا والصين وإيران، ما يهمنا في هذه الدراسة هو الصين. ليستخلص الكاتب في الأخير أن الصين عازمة على إعادة النظر في ميزان القوى في الشرق الأوسط من خلال إعادة مكانتها المركزية في النظام الإقليمي.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمانية:

تم وضع حدود مشكلتنا انطلاقا من فترة إظهار الصين رغبتها في إعادة تشكيل النظام الدولي، وعليه حددنا فترة الرئيس الحالي شي جين بينغ التي بدأت منذ سنة 2013 كإطار زمني لدراستنا، فمنذ تولي الرئيس شي جين بينغ مقاليد القيادة بداية من سنة 2013، طرحت الصين مجموعة من المبادرات والأفكار والمعايير التي تشكل في الوقت الراهن منافسا قويا للنظام الليبرالي.

الحدود المكانية:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في دولة الصين باعتبارها قوة تعديلية تسعى جاهدة لإعادة تشكيل النظام الدولي، وتشمل الدراسة أيضا النظام الدولي ككل باعتباره بُنية التفاعل.

الإشكالية:

ما تأثير توجهات الصين الخارجية في عهد الرئيس شي جين بينغ على طبيعة النظام الدولي؟

التساؤلات الفرعية:

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ما مفهوم القوى التعديلية؟ وماهي أهم النظريات المفسرة لسلوك القوى التعديلية؟ وما مفهوم النظام الدولي؟

- ما هي مؤشرات السلوك التعديلي الصيني؟ وفيما تتمثل الاستراتيجية الكبرى للصين لإعادة تشكيل النظام الدولي؟

-فيما تتمثل ملامح ومؤشرات إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد؟

- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل التوجهات الكبرى للصين؟

فرضيات الدراسة:

والإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، نطرح الفرضية التالية:

- كلما نمت عناصر القوة الصينية، كلما انعكس ذلك على مستقبل النظام الدولي عن طريق إعادة تشكيله بما يتوافق ومصالح الصين الاستراتيجية.

- أثر عنصرا الإدراك والتفكير الاستراتيجي للرئيس الصيني شي جين بينغ على التوجهات الخارجية للصين بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في النظام الدولي.

- الاستراتيجيات الكبرى التي تبناها الرئيس الصيني شي جين بينغ على المستوى الدولي تعكس أهداف الصين التعديلية في النظام الدولي.

- أثرت التوجهات الخارجية للصين في عهد الرئيس شي جين بينغ على بُنية النظام الدولي.

مناهج واقترابات الدراسة:

أ/مناهج الدراسة:

ما هو معروف أن تطور العلوم مرتبط بتطور المناهج وهنا يقول ديكارت أن المنهج Methodologie هو الطريق الذي ينبغي على العقل أن يتبعه للوصول إلى الحقيقة

كما يعد المنهج الذي يعتمده الباحث في دراسته بمثابة المرشد، وبناء على ذلك اعتمدت دراستنا على المناهج التالية:

منهج تحليل المضمون:

تم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل واستخلاص مجموعة من المضامين السياسية والاستراتيجية التي تضمنتها التصريحات والخطابات الرسمية الرئيس الصيني الحالي بشكل خاص وفي تخليل عدد من مواقف السياسية الخارجية الصينية بشكل عام.

المنهج التاريخي:

يظهر استخدامها المنهج التاريخي في تتبعنا لتطور سلوكيات القوى التعديلية ومآلات القوى التعديلية السابقة، إلى جانب رصد التحولات الدولية خاصة أننا في حاجة إلى ترتيب التصورات من أجل التنبؤ بمستقبل النظام الدولي.

وقد مكنت هذه المناهج والاقترابات من القدرة على التوظيف الملائم للمعطيات المتوفرة في الموضوع على **منهج دراسة الحالة** خاصة في جانبه التفسيري والواقع أن هذا المنهج كان أكثر ملاءمة لدراستنا بالتركيز على للصين كدراسة حالة.

ب/إقترابات الدراسة:

اقتراب تحليل النظم:

تتبع حاجتنا لتوظيف منهج التحليل النظمي في دراستنا هذه من اختيارنا الظاهرة شاملة في حقل العلاقات الدولية كموضوع للبحث، بحيث أن التحول في ميزان القوى العالمي ظاهرة

تمس النظام الدولي ككل، ومن هنا تبرز أهمية هذا المنهج من خلال الكشف عن مختلف أشكال التفاعلات على المستوى الدولي، وبشكل خاص تفاعلات القوى التعديلية اتجاه النظام الدولي.

الاقتراب المؤسساتي:

من خلال دراسة الأزمة التي تواجهها المؤسسات الدولية على مستوى النظام الدولي، وقصورها في مواجهة التحديات الحالية، الأمر الذي استدعى إعادة هيكلة المؤسسات الدولية الحالية.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحق من صحة الفرضيات، استلزم الأمر استعراض جملة من المفاهيم والأفكار المهمة تم تضمينها في ثلاث فصول:

تضمن الفصل الاول مبحثين تناول المبحث الأول مفهوم القوى التعديلية والمتمثلة وكذلك التعرف على الخلفية التاريخية وأشكالها، ومن ثم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لسلوك القوى التعديلية، انطلاقا من المفاهيم والافتراضات الأساسية لكل نظرية، أما المبحث الثاني استعرض مفهوم النظام الدولي والعوامل المؤثرة على النظام الدولي الحالي.

وقم تم تخصيص الفصل الثاني إلى استعراض أهم ملامح ومؤشرات إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الأزمات التي تواجه النظام الدولي القائم أما المبحث الثاني كان بعنوان مؤشرات إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد.

لننتقل في الفصل الثالث إلى رصد السلوك التعديلي للصين باعتبارها قوة تعديلية على مستوى النظام الدولي، وذلك من خلال التطرق إلى مقومات القوة الصينية والاستراتيجية الكبرى للصين وتأثيرها على بنية النظام الدولي، ومن ثم محاولة رسم أخك السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

الفصل الأول

ينتمي هذا الفصل إلى المساهمة في الجهد الأكاديمي الذي يهدف إلى تحديد المفاهيم والإشكالات المتعلقة بالحدود المفاهيمية للقوى التعديلية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وذلك من خلال دراسة مفهوم القوى التعديلية، بداية من تناول المعاني اللغوية والدلالات المعرفية للمفهوم، وصولا إلى وضع تعريف إجرائي، ومن ثم محاولة التطرق إلى الخلفية التاريخية لمفهوم القوى التعديلية وأشكالها، وبعدها إلقاء الضوء على أهم النظريات المفسرة للقوى التعديلية، وفي الأخير تناول الفصل مفهوم النظام الدولي وخصائصه ومن ثم التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في النظام الدولي.

المبحث الأول: القوى التعديلية: إطار مفاهيمي ونظري

المطلب الأول: القوى التعديلية: إشكالية المفهوم

أولا: الخلفية التاريخية لمفهوم القوى التعديلية

في تاريخ الأفكار السياسية تم استخدام مصطلح "التعديلية" Revisionist كإشارة لاتجاه داخل الحزب الاشتراكي الألماني الذي دعا إلى مراجعة النظرية الماركسية تحت قيادة" إدوارد برنشتاين " Edouard Bernstein [1]، يعني من الناحية التاريخية تظهر التعديلية في بيئة ماركسية حيث تشير عملية التعديلية لأول مرة إلى المناقشات التي جرت في نهاية القرن التاسع عشر 19 بين المتدربين الثوريين وكأن أول تعديلي تم تصنيفه على هذا النحو هو الاشتراكي الألماني" إدوارد برنشتاين "المحاور المباشر لكارل ماركس و فردريك إنجلز بعد أن تعهد بعد عام 1896 بمراجعة أسس الماركسية من خلال الدفاع عن فكرة الإصلاحات التقدمية ضمن إطار ديمقراطي واجه بعد ذلك المعارضة الأخوية .[2]

في القانون الدستوري كان هناك حديث منذ نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر عن برنامج "الجنرال بولانجر" التعديلي ضد القوانين الدستورية لعام 1875، تشير الكلمة بشكل عام إلى

[1] René Texidor, "l'évolution du révisionnisme", **Revue française de science politique** ,1984, p1042.
[2] Luc cèdelle,**"Le revisionnisme ou les de l'histoire** in [le monde.fr] le 17 mars 2023 à 16h37.

السلوك الذي يتمثل في التشكيك في إطار نظام سياسي معين واحد أو أكثر من أحكامه الدستورية.[1]

أما بالنسبة لمصطلح التعديلية في دراسات "العلاقات الدولية" كان نادرا نسبيا، لقد كان مفهوم التعديلية أكثر حضورا في المدرسة الفكرية الواقعية وخاصة في أعمال الواقعيين الكلاسيكيين في منتصف القرن العشرين [2]،فقد استعمل من طرف المفكر "هانس جي مورجانتو Han j.Morganthauts" في كتابه السياسة بين الأمم politics between stateكمرادف للدول الإنتقامية[3].حيث كرس الواقعيون الكلاسيكيين في الأربعينيات، الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي الكثير من الاهتمام لهذه الظاهرة والواقع أنهم شهدوا تعديلا عنيفا وانهيارا كارثيا مزدوجا للنظام في الحربين العالميتين اقترح هانس مورجانتو التمييز بين الدول الإمبريالية كما أسماه او بين الدول التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن من خلال تغيير التوزيع الحالي للسلطة لصالحها .[4]

ولكن في مراجعة شاملة لأدبيات" جاشوب "Gachob وجدت أن التعديلية يتم استنتاجها في الغالب من السياقات التجريبية ولقد تناولتها الأدبيات الحديثة كموضوع بحث.

وبعد ظهور الواقعية الجديدة Neo-Realism خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطور مفهوم القوى التعديلية Revisionist powerفي أدبيات الواقعية الهجومية، فقد استعمل من طرف المنظر والأستاذ "جون مرشايمر Gohn" Mearsheimer في كتابه المعنون بـ "The Tragedy of great power politics"، بحيث عرفها بأنها نزوع لدى القوى العظمى والدول عموما نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلما أو حربا.[5]وفي المقابل نجد أن الواقعية الدفاعية ركزت على مفهوم القوى المحافظة على الوضع الراهن.

---

1 Ibid.

[2] Gerlinde Groitl, **Russia, china and the Revisionist Assault on the western liberal international order**, Switzerland,2023, p41.

[3] محمد حمشي، "روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد (5)، (جوان 2016)، ص439.

[4] Gerlinde Groitl, op cit, p 42.

[5] جون مرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمد قاسم، (الرياض، 2012)، ص3.

ثانيا: مفهوم القوى التعديلية ومفهوم قوة الوضع الراهن

1. مفهوم القوى التعديلية

كلمة التعديلية مشتقة من الفعل "يعدل" ونقول عدل الشيء أي أقامه وسواه[1]، ويعرفها قاموس "Oxford languges" بأنها نزعة تدعو إلى إعادة النظر.

غالبا ما ترتبط التعديلية برضا الدولة أو عدم رضاها عن النظام الدولي، يشرح "ستيفن تشان Stephen Tchan":"مفهوم التعديلية بأنها هي تلك الدول التي تسعى كما وصفها الواقعيون الكلاسيكيون إلى المطالبة بتغيير الوضع الراهن وغالبا ما يفترض ولكن ليس دائما أنها قوة صاعدة."[2]

جاء تعريف القوة التعديلية لدى المنظر "جون ميرشايمر John Mearsheimer "في كتابه المعنون بـ " The Tragedy of great power politics"بحيث يعرفها بأنها نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموما نحو تغيير أو تعديل توازن القوى لصالحها سلما أو حربا، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوة الحالي بالطبع لأنه في صالحها.[3]

القوى التعديلية حسب تصور" باري بوزان :"Barry Buzan": هي تلك الدول التي تشعر بأن النظام الدولي القائم يهدد أمنها، كما تشعر أيضا بحالة عدم الرضا اتجاه أنماط توزيع الموارد

---

[1] تعريف ومعنى التعديلية في معجم معاني جامع، تم الاطلاع على الموقع يوم 21 مارس 2024 على الساعة 21:00في https://www.almaany.com

[2] Emma Ashford, "Revisionist states are the cause of great competitions, **Atlantic council scowcroft center for strategy and security,** February 2021, p4.

[3] منير موسى أبو رحمة، آسية قوراري، "موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط "، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد(11)،(أبريل2020) ،ص.31

في النظام القائم، ولحماية أمنها ومصالحها الحيوية تسعى جاهدة إلى تغيير النظام الدولي القائم وتحاول فرض وجودها وتحسين مكانتها مفاعل دولي مؤثر فيه.[1]

القوى التعديلية كما أشار" أورغانسكي وكوغلر ":"هي تلك التي تريد مكانا جديدا لها في المجتمع الدولي يتناسب مع قوتها، إنها تعرب باستمرار عن "عدم رضا عام "بخصوص مكانتها في النظام، وتسعى حسب بعض الواقعيين كلما وجدت فرصة أنسب إلى تغيير التوازن القائم كي يصبح في صالحها إذا كانت فوائد ذلك تفوق التكليف."[2]

أما "راندل شفيللر RandallL.Schweller "فيقدم تمييزا أدق من الذي قدمه أسلافه الواقعيين من قبل حينما يرى أن: "الدول التعديلية هي تلك التي تعظم (أي تعطي قيمة أعلى) ما تشتهيه أكثر مما تمتلك حاليا سوف توظف هذه الدول القوة العسكرية لتغيير الوضع القائم وتوسع حدود ما تعظمه وتشتهيه."[3]

ويمكن تعريف القوى التعديلية تعريفيا إجرائياً على أنها تلك الدول أو القوى غير الراضية عن الوضع القائم.

2- مفهوم قوة الوضع الراهن:

وفقًا لمجلة" الدراسات الفلسطينية"، تم اشتقاق مصطلح "الوضع الراهن" من عبارة باللغة اللاتينية هي ((status quo ante bellumالتي تعني "الوضع الذي كان موجودًا قبل الحرب"، كما يُستخدم أيضًا للوضع اللاحق بعد الحرب أو النزاع.

[1] صاليحة مماد، "دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات** السياسية، العدد(1) ،(جوان2023)، ص .30

[2] جلال خشيب، "أوهام العولمة وعودة جيوبولتيكا العالم القديم"، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، (نوفمبر 2019)، ص19.

[3] المرجع نفسه.

ويوضح الدكتور إبحيص أن بداية نشأة مصطلح "الوضع الراهن" فيما يتعلق بمدينة القدس تعود إلى القرن التاسع عشر عند نزاع القوى المسيحية للسيطرة على كنيسة القيامة، وكان يعني وقتها "عدم التدخل والحفاظ على الأوضاع في المقدسات كما هي عبر الزمن".

ويقول الباحث الأردني المتخصص في الشأن الفلسطيني الدكتور زياد إبحيص إنه في حالة "الوضع الراهن"، تتفق أطراف النزاع على الحفاظ على الوضع القائم وعدم تغييره أو التدخل فيه وعدم إعطاء الصلاحية لأحد في تغييره بسبب استمرار النزاع حول المكان.[1]

ويضيف أنه "جرى تأكيد المصطلح في اتفاقية برلين (1878) في زمن سيطرة الدولة العثمانية"، إذ تنص المادة 62 من المعاهدة على أن "من المفهوم تمامًا أنه لا يمكن إدخال أي تعديلات على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة"، وقد وسّعت هذه المادة الترتيبات لتشمل كل الأماكن المقدسة وليس المسيحية فقط.[2]

أما" أورغانسكي "فقد ربط فكرة "الوضع الراهن" بالسياسة الدولية للنظام الذي يمكن القول أنه يتضمن علاقات التحالف والاعتماد الاقتصادي المتبادل والقواعد والمؤسسات وتقسيم بعض الفوائد المتأتية من النظام القائم.[3]

وبحسب "هانس مورجانتو Hans Morgenthau"فإن سياسة الوضع الراهن تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة كما هو في لحظة معينة من التاريخ ".وسياسة الوضع الراهن تعارض أي محاولة لقلب علاقات القوة بين دولتين أو أكثر، تدفع كمثال على ذلك إنزال الطرف **(أ)**من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية للقوة، وصعود الطرف **(ب)** إلى الوضعية البارزة التي احتلها **(أ)** سابقا غير أن التعديلات الصغيرة التي تبقى على وضعيات القوة النسبية للأمم المعنية على حالتها الأصلية فهي متطابقة تماما مع سياسة الوضع الراهن .لكن ما خفي عن" مورجانتو" هو

---

[1] ما معنى "الوضع الراهن "في القدس؟ وكيف تلاعب الاحتلال بالنصوص والحقائق التاريخية، تم الاطلاع على الموقع في10/1/2023على الساعة 11:2 WWW.aljazeeramubasher.net

[2] المرجع نفسه.

[3] Jonathan M. Dicicco,"Power transition theory and the essence of revisionism", **world politics**, (Sep2017), p23.

كيف يمكن تحديد ما إذا كانت دولة ما ترغب في إحداث "تعديلات " كبيرة أو صغيرة، وكيف تبدو الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية من القوة على نحو ملموس، أو ما إذا كانت مثل تلك الرغبات لإحداث تعديلات هي نبوءات جيدة لسلوك الدولة الحالي .[1]

ويمكن تعريف قوى الوضع الراهن على أنها تلك القوى أو الدول التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم.

ثالثا: أشكال القوى التعديلية

بالرغم من أن هناك إجماعا على أن أشكال القوى التعديلية ليست كلها متشابهة، وأنه ليس من الضروري أن يشكلوا تهديدا متساويا للنظام الدولي، إلا أنه ليس هناك إجماع حول كيفية تصنيف التعديلية بأشكالها المختلفة.

تتكاثر النماذج ومهما كان من المغري إضافة تصنيف آخر وإدخال مجموعة جديدة من التمييزات ومجموعة جديدة من التسميات، فإن ما نحاول اقتراحه هنا هو التعامل مع التصنيفات الموجودة والعمل على هذا الأساس من خلال طرح التساؤل التالي: ما الذي يميز الأنواع المختلفة من السياسات التعديلية في الأدبيات الحالية؟

نجد أن هناك ثلاث (3) فئات رئيسية يمكن تمييزها من حيث الأبعاد التالية:

-من حيث شدتها.

-من حيث غايتها.

-من حيث وسائلها.

على حد علمنا لا يوجد تصنيف ضمن أشكال التعديلية يدمج أكثر من واحد من هذه الأبعاد.

[1] توفيق حكيمي، "**مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني** "، أطروحة دكتوراة غير منشورة. (**جامعة** باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014-2015)، ص14.

تم تقديم التصنيف أو التمييز الأول بواسطة "راندل شويلر"، الذي ميز بين ابن الآوى والذئاب، وكما يصورها فإن كلا النوعين من القوى التعديلية كأنه يحمل نفس الأهداف (تعظيم القوة وعادة ما يتخذ شكل التوسع الإقليمي) واستخدام نفس الوسائل التعديلية (التهديد واستخدام القوة الصلبة)، لكنهما اختلفا في شدة استياءهم من الوضع الراهن وأيضا في درجة استعدادهم لاتخاذ إجراءات محفوفة بالمخاطر. وأوضح شويلر أن الذئاب لا يكبحها الخوف من الخسارة وبالتالي هي حرة في مواصلة التوسع المتهور، في حين أن ابن أوى أكثر نفورا من المخاطرة وانتهازي إنه ينتهز اللحظة التي يطرح فيها نفسه من خلال الانضمام إلى زعيم تعديلي لكنه لا يحاول وقد هذا إلى افتقاره إلى القدرة أو الإرادة لخلق تلك اللحظة أز الفرصة بنفسه، يترك ابن آوى الأمر للذئاب لبدء العمل التعديلي وتتخذ تعديلاتهم شكل التجاوز المفترس وهو يأخذ شكل محاولات الاستفادة من الجهود الهجومية للآخرين.[1]

إلاّ أن شويلر لا يميز بشكل جوهري بين أشكال القوى التعديلية وينصب تركيزه على التمييز بين أدوار القادة والأتباع الذين يتميزون من حيث شدة رغبتهم في نفس المشروع التعديلي بحيث لوحظ وكأنه يفترض وكأنه التعديلية تأخذ نفس الشكل عبر التاريخ (التوسع الإقليمي عن طريق القوة الصلبة)، موضحا أن الإسكندر الأكبر وروما والعرب في القرنين السابع والثامن وتشارلز الخامس وفليب الثاني وفريدريك الكبير ولويس الرابع عشر ونابليون الأول وهتلر جميعهم كانوا يطمحون إلى الإمبراطورية العالمية وشنت حروبا مروعة لتحقيق كل شي ء أو لا شيء، ومع ذلك ليس من الواضح على الإطلاق أن الرغبة في الوصول إلى الإمبراطورية العالمية يشكل طموحا تعديليا في هذه العصور التاريخية المختلفة أو أنها فعلت ذلك بنفس الطريقة أو بنفس الدرجة ويعتمد هذا على التقييم على قواعد اللعبة التي سائدة في هذه الأوقات والأماكن المختلفة وما إذا كانت الشهوة إلى الإمبراطورية العالمية تعتبر طبيعية أم تعديا .وفي زمن نابليون الأول كان من المؤكد أنه كان يعتبر انتهاكا ولكن من غير الواضح أن هذا ينطبق على جميع المساعي

[1] Jorg Knstermans,"whose Revisionism which international order? Social structure and its Discontents, **Norwegian Instatute of International Affairs,** Mars 2023, p3.

الإمبراطورية المذكورة في القائمة أعلاه ومن خلال الفشل في أخذ الاختلافات في السياقات التاريخية في الاعتبار فإن وجهة نظر **شويلر** تتعزز، فالفهم غير تاريخي لمفهوم التعديلية الذي ينطوي على الخلط بين السلوك الطبيعي والسلوك الذي يعتبر تعديا هذه مشكلة متكررة في الأدبيات الحالية حول التعديلية والتي تنطبق أيضا على النماذج التي تعتمد على بعد أو معيار الغايات التي تسعى إليها القوى التعديلية مثل تلك التي طورها "ستيفن وارد" Stephen wood والتي تمثل التصنيف الثاني ، وفي حين حدد شويلر الأهداف التعديلية والمتمثلة في التوسع الإقليمي يوضح وارد بأن هناك 3 أشكال من التعديلية اعتمادا على جانب النظام الدولي الذي تعرب الدولة عن عدم رضاها عنه وتسعى إلى تنقيحه ومن وجهة نظره يمكن تقسيم النظام الدولي إلى عنصرين:

- توزيع الموارد.

- القواعد والمعايير والمؤسسات التي تشكل وتنظم التفاعل ويتبعون السياسة التعديلية التوزيعية أو الموضعية التي تهدف إلى تحقيق المزيد من الموارد المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ومن ناحية أخرى هناك أولئك الذين هم في المقام الأول غير راضيين عن القواعد والمعايير والمؤسسات التي تشكل النظام الدولي وهؤلاء بدورهم ينتهجون السياسة التعديلية المعيارية التي ترفض أو تهدف إلى الإطاحة بالأساس المعياري والمؤسسي للوضع الراهن وأخيرا هناك تعديليون غير راضين عن كلا مكوني النظام الدولي.[1]

ميزة هذا التصنيف ذات شقين فهو لا يقدم فقط مفهوما شاملا ودقيقا للتعديلية بل يوفر أيضا فهما أكثر ديناميكية الطابع التعديلي لدول معينة، ومع ذلك فإن تصنيفه يثير سؤالا مهما وهو ما إذا كان إشباع أي رغبة في التغيير يؤدي إلى إشباع الرغبة التعديلية.

قارن تعريف **وارد** للتعديلية الموضعية على أنها محاولة لتحقيق المزيد من الموارد المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية مع ادعاء هي وآخرين بأن الأمر لا يتعلق بتعزيزهم لقدرات القوة

[1] Ibid.

وهذا من شأنه أن يجعل الدول تعديلية، نحن نميل إلى الاتفاق مع الموقف الأخير لأنه يحتفظ بالفهم المشترك بأن التعديلية تنطوي على عنصر يعتبر تعديا على النظام القائم. إن التوسع الإقليمي العدواني في عالم تشترط فيه القاعدة ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول الأخرى يعد مثالا على التعديلية لأنه يعتبر انتهاكا.[1]

ويجدر الإشارة إلى أن القدرة الاقتصادية لا تؤدي إلى التعديلية إلا إذا تم إضفاء الطابع المؤسسي على التوزيع الحالي للسلطة وإعطائه قيمة معيارية جوهرية، وفي مجتمع دولي ملتزم ب"توازن القوى" فإن السياسة التي تهدف إلى تحقيق الهيمنة المادية عن طريق التعزيز الاقتصادي والعسكري يمكن أن يعتبرها البعض عملا من أعمال التعديلية (الصين مثلا) وعلى نحو مماثل في عالم تتمتع هيمنة دولة بالشرعية فإن تعزيز قوتها المادية من قبل دولة أخرى بهدف المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأقطاب، يمكن أن يعتبره الآخرون سياسة رجعية ومع ذلك في كلتا الحالتين ستتزامن التعديلية الموضعية مع التعديلية المعيارية ولن تكون طبيعتها التجاوزية موضع شك وبالرغم ذلك من الصعب أن نؤكد أن مجرد تعزيز قدرات القوة يجعل السياسة مراجعة.

أما التصنيف الثالث فقد قدم من طرف غودارد، "ماكدونالد ونيكسون "وآخرون حيث ميزوا بين التعديلية الصارمة (شكل عنيف)عن مختلف مظاهر التعديلية الناعمة (غير عنيفة) وتشير التعديلية الناعمة إلى طرق المختلفة للعمل مع وضد المؤسسات التي يتجلى من خلالها النظام الدولي وكتبوا أن النهج الناعم اتجاه التعديلية يجعل الدول تسعى إلى إصلاح مؤسسي تدريجي وتعزيز معايير جديدة ولكنه يتضمن أيضا الإهمال الخبيث والانسحاب المتعمد وهذا يقودهم إلى التمييز بين أربعة أنواع فرعية :الإصلاح السياسي، العرقلة المؤسسية، الخروج المؤسسي، المنافسة المؤسسية، تتداخل هذه الفئات إلى حد كبير مع تصنيف سابق طوره سياسي جودارد الذي يميز بين التعديليين المتكاملين (الذين يتبعون استراتيجية المشاركة المؤسسية)والتعديليين الذين يقومون ببناء الجسور (الذين يتبعون استراتيجية ثورية للإصلاح المؤسسي)والتعديليين المنعزلين (الذين

[1] Ibid.p4.

يتبعون استراتيجية ثورية للإصلاح المؤسسي وانتهاك استراتيجية خروج قد تنطوي على إنشاء مؤسسات بديلة)، والتعديليين المارقين (اللجوء إلى العنف وتجسيد التعديلية الصارم .[1]

ومرة أخرى يجدر الإشارة إلى أن ميزة هذه الأنواع من التصنيفات التي تركز على الوسائل بالإضافة إلى الكشف عن السلوك التعديلي أكثر تنوعا بكثير مما توحي به المناهج الكلاسيكية، فإنها تتيح أيضا مزيدا من التنظير الدقيق حول سبب وكيفية اتباع الدول لأي نوع من السياسة الخارجية الرجعية، ومع ذلك على المستوى المفاهيمي تعاني هذه النماذج من قصور مماثل لتلك التي تعاني منه النماذج الأخرى لأنها تفشل في توضيح الطابع التعديلي للإستراتيجية، هل الطابع التعديلي لوسائل التعديلية يتحدد بالأهداف التي تخدمها ؟أم أنها طابعها التعديلي هو سمة مفترضة للوسائل نفسها ؟

المطلب الثالث: القوى التعديلية من منظور نظريات العلاقات الدولية.

النظريات مثل الخرائط يتم إنشاء كل خريطة لغرض معين وما يتم تضمينه في الخريطة يعتمد على ما هو ضروري لتوجيه مستخدم الخريطة يتم ترك كافة التفاصيل الأخرى لتجنب الالتباس وتقديم صورة واضحة نظرا لأن الصورة ترسم ألف كلمة انتقل إلى **Google**واكتب **Singapore MRt**ثم انقر على الصورة هناك سترى الخريطة قم بتكبيرها والتحديق فيها للحظة ما تراه هناك خطوط ومحطات وبعض معلومات الوصول الأساسية لن ترى الطرق والبنوك والمحلات التجارية مخططة لأنها ليست ضرورية للسفر، النظريات تفعل الشيء نفسه تضع كل نظرية مختلفة من IRعلى خريطة بناء على ما يعتقد منظروها أنه أهم المتغيرات التي يتم رسمها على الخريطة ستكون أشياء مثل الدول والمنظمات والأشخاص والاقتصاد والتاريخ والأفكار ثم يستخدم المنظرون المتغيرات التي اختاروها لبناء رؤية مبسطة

[1] Ibid.p5.

للعالم يمكن استخدامها لتحليل الأحداث وفي بعض الحالات الحصول على درجة من القدرة التنبؤية .[1]

أولا: النظرية الواقعية والقوى التعديلية.

حاول رواد المدرسة الواقعية (الكلاسيكية والجديدة) تقديم تفسير علمي لسلوك القوى التعديلية أو المراجعة في النظام الدولي بدءا من "هانس مورجانتو "إلى "جون مرشايمر "، هذا ما جعل المنظور الواقعي يعتمد لعقود طويلة كمقاربة نظرية أساسية لفهم وتفسير ما يعرف بالقوى التعديلية .[2] حيث يعتبر مفهوم القوى التعديلية مفهوما جوهريا في المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية، ويشكل إلى جانب مفهوم الدولة المحافظة على الوضع الراهن status quo state أساسا للانقسام بين مقاربتين رئيسيتين داخل هذه المدرسة الواقعية الهجومية والدفاعية، يرجع التمييز بين المفهومين إلى هانس مورجانتو منتصف القرن الماضي ، حيث ميز بين الدول التي تسعى إلى زيادة قوتها على ما هي عليه من خلال العمل على تغيير نمط علاقات القوة القائمة في النظام الدولي (الدول الإمبريالية) والدول التي تسعى للمحافظة على قوتها ولا تميل نحو التأثير في نمط توزيع القوة القائم لصالحها (دول الوضع الراهن)[3]، قائلا :"إن الدولة التي تميل سياستها الخارجية نحو الاحتفاظ بالسلطة وليس نحو تغيير توزيع السلطة لصالحها، تنتهج سياسة الوضع الراهن ".[4]

---

[1] Stephen Mc Glinchey, Rosie Walters and Christian schfinpflug, **International Relation Theory,** England,2017,p.2.

[2] د.صاليحة مماد،"دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**،االعدد(1)،(جوان 2023)،ص 383.

[3] محمد حمشي، "روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي ؟،**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،العدد(9) ،(جوان2016)،ص440.

[4] Oliver Turner and Nicola Nymalm,"Molarity and progress:IR narratives on International revisionism and the status quo", **Cambridge Review of International affairs,** Informa, p7.

الجدول رقم 01:

تفضيل الدول العقلاني	ضغوط نظامية	هدف الدولة الأساسي	
تعديلي	هجوم	البقاء	الواقعية الهجومية
الوضع الراهن	دفاع	البقاء	الواقعية الدفاعية
تعديلي أو الوضع الراهن	هجوم أو دفاع	تختلف في الأمن و السلطة	الواقعية الكلاسيكية

Source: Sten rynning and Jens ringsmmose, ‘‘why are revisionist states revisionist? Reviving classical realism as an approach to understanding change’’, international politics, Palgrave Macmillan, 2008,.45: 28.

1. الواقعية الجديدة:

أسس" كينث والتز" في كتابه "نظرية السياسة الدولية" (Theory of International politics) نظرية الواقعية الهيكلية (Structural Realism) وكرس فيه نظرية الاختيار العقلاني (Rational Chose) المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، فصلا عن تحديثه لنظرية النظام الدولي. ففي نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أضاف والتز بعدا جديدا في التحليل الواقعي بالتركيز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، فيرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم والتز نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية ما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول، فوالتز يسعى إلى تفسير السياسات الدولية

على أساس بنية النظام الدولي وحدها دون أي اعتبار على الإطلاق للطابع الداخلي للأمم المكونة له.[1]

تقوم الواقعية الجديدة على الافتراضات التالية:

- أن الدول سوف تميل لإحداث التوازن بعضها ضد بعض، ففي الفوضى لا يوجد تنين تستطيع الدول أن تعتمد عليه في توفير أمنها ولا يمكنها الاعتماد بعضها على بعض، إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحها الذاتية في عالم كهذا.

لذلك تصبح الوسيلة الأفضل لضمان بقاء الدولة هي صد العدوان بالحصول على فترات موازية لقدرات الخصم، وإذا لم يكن ذلك كافيا تسعى للحصول على حلفاء أو تجنيدهم.

- الدول سوف تكون في حالة قلق دائم حول المكاسب النسبية أكثر من قلقها حول المكاسب المطلقة، لذلك سوف يكون من الصعب عليها الدخول في عملية تعاونية، فالمكاسب النسبية يمكن تحويلها فيما بعد إلى مكاسب عسكرية، لذلك فإن الخوف من الخسارة النسبية مقارنة بمكاسب الآخرين، قد يجعل من عدم التعاون أمرا مفضلا للبعض.
- الدول في المنظومة تميل إلى أن تكون وحدات متشابهة وظيفيا.
- أن الأنظمة ثنائية القطبية أكثر استقرار من الأنظمة متعددة الأقطاب.[2]

وانطلاقا مما سبق يمكن تفسير القوى التعديلية في النظام الدولي من خلال النظرية الواقعية الجديدة" لكنيث والتز " Kenneth Waltzمن خلال الفرضية الجوهرية التي تقر بأن "البنية الفوضوية للنظام الدولي بسبب غياب سلطة عليا مركزية تحتكم إليها الدول هي التي تحدد السلوك الخارجي للدول "،وإن هذه الفوضوية تنتج لدى الدول شعورا مستمرا بحالة عدم الأمن جراء الخوف المتبادل من نوايا دول الأخرى ما يدفعها إلى الاعتماد على نفسها لضمان وحماية أمنها .ويتعدى

[1] **الواقعية الجديدة** ، تم الإطلاع على الموقع يوم 25مارس 2024 على الساعة 1:00**في** https://cte.univ-setif2.dz.

[2] المرجع نفسه.

تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي في السلوك الخارجي للدول إلى توفير المناخ والظروف الملائمة لظهور ما يسمى "بالقوى التعديلية "لأن هذه الفوضوية تمهد وتساعد بشكر مستمر، وفي أي وقت على ظهور دولة تسعى لمراجعة الوضع القائم .[1] إن النظريات الواقعية البنيوية للتغير الدولي تفترض دائما أن القوى الصاعدة هي المفسدة، العازمة على مراجعة النظام الدولي. وهو افتراض متجذر في نظرية انتقال القوة، وهو المنطق الأساسي وراء مفاهيم "دورة حرب الهيمنة" لتغيير النظام ونظراً لقانون النمو غير المتكافئ بين الدول، تنشأ فجوة بمرور الوقت بين التوزيع الفعلي للسلطة في النظام وتوزيعه للهيبة (أو السمعة فيما يتعلق بالسلطة)، مما يؤدي إلى اختلال توازن النظام والتسبب في عدم الاستقرار المستمر. ومن أجل استعادة توازن النظام سلمياً، يتعين على القوة المهيمنة المتضائلة أن تتنازل عن نفوذها لصالح المنافس الصاعد التعديلي إلى النقطة التي تتطابق فيها هيبة هذا الأخير مع قوته الفعلية. ومن الناحية النظرية فإن عملية الاسترضاء هذه ينبغي أن تحل المشكلة دون اللجوء إلى الحرب. ومن الناحية العملية، نادراً ما ينجح هذا النهج للأسباب التالية: (1) تلبية المطالب المشروعة للقوة التعديلية كثيراً ما تعني تعريض استقرار النظام الدولي القائم للخطر، فضلاً عن المصالح الأمنية والحيوية لهذه القوة المهيمنة المتراجعة وحلفائها؛ (2) تقدم القوة الصاعدة مظالم غير مشروعة؛ (3) التنازلات تزيد من القوة الفعلية للمنافس التعديلي. مما يشجعها على المطالبة بالمزيد من التنازلات. بالنسبة للقوة المهيمنة المتراجعة، فإن مثل هذه العملية المتمثلة في منح امتياز تلو الآخر لمنافسها ومنافسها النظير قد يُنظر إليها على أنها أكثر من مجرد موت بالتقسيط.

عندما تفشل المساومة في حل أزمة النظام، تندلع حرب الهيمنة إما بسبب: (1) إدراك المنافس الصاعد أن مطالبه لم يتم تلبيتها، ونظراً لقوته النسبية المكتشفة حديثاً، فإن فوائد الحرب الآن تفوق تكاليفها، أو (2) وتعتقد القوة المهيمنة المتراجعة أن الحرب أمر لا مفر منه وأنه من

[1] صالحية مماد،"دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**،العدد(1)،(جوان 2023) ،ص 383.

الأفضل خوضها الآن وليس في وقت لاحق، لذا فإنها تبدأ حرباً وقائية ضد المنافس الصاعد. وبغض النظر عمن يبدأها، فإن الحرب ستكون ذات وسائل ونطاق غير محدود لتحديد من يصمم نظام ما بعد الحرب ويسيطر عليه. الدافع الرئيسي للنظرية هو ظهور منافس صاعد، غير راض ليس فقط عن مكانته في النظام القائم ولكن عن شرعية النظام نفسه. إن النزعة التعديلية النهمة للمتحدي الصاعد تثير أزمات مستمرة تؤدي في النهاية إلى إشعال حرب الهيمنة. ومع ذلك، فإن المنطق الكامن وراء هذا الافتراض "المفسد" غامض تمامًا، وبصراحة، غير منطقي إلى حد ما. بحكم التعريف، فإن أداء القوى الصاعدة أفضل من أي شخص آخر في ظل النظام الحالي. ليس من الواضح، إذن، لماذا يسعون (من جميع الدول) إلى إفساد النظام القائم؛ لماذا يختارون حرباً عالمية باهظة التكلفة وذات نتائج غير مؤكدة للإطاحة بنظام نجح لصالحهم بشكل واضح، فقط ليحل محله نظام لم يتم اختباره والذي يتعين عليهم (وليس أي شخص آخر) أن يدفعوا تكاليف البدء فيه وإدارته. ما الذي يجعلهم غير راضين إلى هذا الحد لدرجة أنهم على استعداد للمخاطرة بكل المكاسب التي حققوها حتى هذه اللحظة والتي سيحققونها في المستقبل؟[1]

بالإضافة إلى أن النمو الوطني يميل إلى توسيع الأنشطة والمصالح الخارجية للدولة سواء للسيطرة على الأراضي أو الاقتصاد العالمي أو القواعد والمعايير التي تحكم الممارسات الدولية أو الأسواق أو بناء قواعد عسكرية وبحرية، فإن فترات النمو الاقتصادي الدولي ترتبط بالمنافسة الشديدة أحيانا بين الدول على الموارد و الأسواق والقوة العسكرية والنفوذ السياسي، من المرجح أن يتقدم التعديليون ذو الأهداف غير المحدودة بمجموعة كاملة من المطالب التعديلية ويدعون إلى تغييرات شاملة في القواعد والأنظمة والتسلسل الهرمي، وبالمقارنة فإن القوى الصاعدة اليوم تبدو غير راضية عن النظام الدولي الحالي وتسعى إلى تعديله وهذا يشكل تهديدا بالنسبة للقوة المهيمنة خاصة في ظل فوضوية النظام الدولي وعدم القدرة على معرفة نوايا دول الأخرى .[2] فإن درجة الخطر التي يشكلها التهديد بالتغييرات المحتملة في الوضع الراهن تعكس توازنات القوى

[1] Randall l.schweller,"Rising powers and Revisionism in emerging international orders,**valdai papers**,May2015,p3.

[2] المرجع نفسه ،ص 10.

الإقليمية وتؤثر بشكل مباشر على الدول المجاورة وتلك الموجودة في المنطقة، وعندما تمتد مطالب القوة التعديلية إلى ما هو أبعد من منطقتها الإقليمية فإن التحدي قد يؤدي بدلا من ذلك على القوة العالمية المهيمنة أو القوى بشكل مباشر مع خطر الحد من مصالحها .[1]

وفي نفس الاتجاه تخبرنا نظرية استقرار الهيمنة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أنه مع صعود القوى الجديدة يتعطل النظام القائم، علاوة على ذلك فإن الأنظمة الاقتصادية الليبرالية هي التي تكون عرضة بشكل خاص لتشرذم السلطة والتي تتطلب قوة مهيمنة لتزدهر ويوضح روبرت غيبلين Robert Giblin أن مثل هذه الأنظمة ظهرت مرتين :خلال ما يسمى باكس بريانتيكا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وباكس أمريكا منذ عام 1945، ومع اقتراب القوة من تلك التي تمتلكها القوة المهيمنة ستحاول الأولى السيطرة على البيئة الدولية مما يزيد احتمالية الصراع ومن ثم فإن مصدر الحرب يكمن في الاختلافات في حجم ومعدلات نمو فواعل النظام الدولي، ومن الأمور الحاسمة أيضا مستويات الرضا عن قواعد ومعايير النظام التي تحافظ عليه القوة المهيمنة .إذا كانت الدولة الصاعدة حديثا غير راضية عن الوضع الدولي الراهن فسوف تطالب بتغييرات من المرجح أن تقاومها الدولة المهيمنة، هذا التقارب من تكافؤ القوى وعدم الرضا عنه يوفر الشرط الضروري للحرب .[2]

في حين يرى **للواقعي الدفاعي كينيث والتز**، فإن الفوضى تحفز الدول على تحقيق الأمن، وهو ما له آثار عديدة. المغزى الأول هو أن محاولات دولة ما لزيادة أمنها الخاص يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أمن الدول الأخرى بسبب التهديد الذي تشكله وهو ما يعرف **بالمعضلة الأمنية**. وفي هذه الحالة يفضل خلق الأمن المتبادل من خلال التعاون للحد من المعضلة الأمنية. والنتيجة الثانية هي أنه بالنسبة لهذه الدول، يُنظر إلى القوة على أنها إحدى الأدوات المحتملة المفيدة للحصول على الأمن بدلاً من الهدف النهائي. وبما أن تعظيم القوة ليس هو الهدف النهائي

[1] Barbara Pisciotta,"Regional and global Revisionism :russia and china in a comparative perspective,**the international spectator,**Italian journal of international Affairs,(vol58)(,2023),p100.

2 Oliver Turner and Nicola Nymalm,"Molarity and progress IR narratives international revisionnisme and the stitus quo, **Cambridge Review of International affairs,** Informa, (21/06/2019),p8.

للدول، فإن الدول ترغب في الحفاظ على توازن القوى الحالي لضمان أمنها. وتؤدي هذه النقطة إلى النتيجة الثالثة، حيث من وجهة نظر هذه الدول، هناك الكثير من المخاطر المرتبطة بمحاولة السيطرة على النظام. أولاً، لا يوجد ضمان للنجاح ويمكن أن يتكبدوا المزيد من الخسارة بدلاً من ذلك. والعائق الآخر هو أن جهودهم سوف يتم ردعها من قبل الدول الأخرى التي تدافع عن أمنها. المغزى الرابع هو أن الدول تميل إلى التصرف دفاعًا عن الهجوم لتجنب التكاليف الباهظة للحرب التي تدفعها إلى كبح جماح العدوان. ومن ثم، يمكن أن نفهم أنه من منظور الواقعية الدفاعية، تميل الدول إلى أن يكون لها مصلحة في الدفاع عن الوضع الراهن وليس تعديل أو مراجعة النظام القائم .[1] ويستند الواقعيون الدفاعيون أن هيكل النظام الدولي يوفر حوافز قليلة للتوسع، هذا الأخير حسب **باري بوزان Barry Bozan** استثناء وليست قاعدة، مع هذه البنية ستكون الدول راضية ودفاعية والتعديلية ليست إلا انحرافا وشذوذا وفي أحسن الأحوال نتيجة حتمية لباثولوجية السياسة الداخلية، لتكون بذلك التعديلية من وجهة نظر الواقعية الدفاعية نتيجة للصراعات السياسية المحلية التي تؤدي إلى مخرجات أمنية دون المستوى الأمثل [2]

من جهتها تفترض **الواقعية الهجومية** عدم وجود دولة ذات نيات عدوانية بطبيعتها لكنها قد تتصرف بمنطق تعظيم القوة، لأن الإستراتيجية الأكثر ضمانا لبقاء الدولة في حالة الفوضى فتعظيم القوة سلوك دولي متكرر والمنافسة الأمنية مستوطنة في العلاقات الدولية، لتكون بذلك التعديلية انعكاسا لهيكل يشجع على العدوان .[3] ويرى **john Mearsheimer** أن القوى التعديلية هي نزوع القوى العظمى والدول عموما نحو تعديل توازن القوة لصالحها سلما أو حربا وهذا يتطلب زيادة في القوة أنه القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى

[1] Vincentia Vahistha Hirrya jyslita ,"Defensive Realism's perspective on rising china's Behavior as a status quo state , , (university katolik paraphyangan : faculty of social and political science,), p75.

[2] ميشيل موراي، "النضال من أجل الإعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة "**سياسات عربية**، تر :كمال بوناب، االعدد(41)، (نوفمبر 2019)، ص 172.

[3] المرجع نفسه.

للحفاظ على توازن القوة الحالي، بالطبع لأنه في صالحها [1]ويشير أيضا في كتابه المعنون بـ "**مأساة سياسة القوى العظمى**: " إلى أن النظام الدولي لا يضم دولا من قوى **الوضع الراهن powers status quo** إلا الدول المهيمنة الحالية التي تسعى إلى الحفاظ على مكانتها المهيمنة على المنافسين المحتملين، فالقوى العظمى لا ترضى أبدا على التوزيع الحالي للقوة، ويسيطر عليها دائما دافع إلى "**تغييره** "لصالحها فدائما ما تكون نواياها تعديلية وتستخدم القوة لتعديل توازن القوة.[2]

2. الواقعية النيوكلاسيكية:

تفترض الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن السياسة الخارجية لأي دولة مسألة تحكمها قدرات القوة النسبية لهذه الدولة في النسق الدولي، مع أنها تشدد في الوقت ذاته على أن تأثير قدرات القوة النسبية هذه يكون بشكل معقد وغير مباشر، والسبب هو أن ترجمة القوة النسبية إلى استراتيجيات سياسة خارجية أو أمنية لتأثير عوامل متعددة على مستوى الدولة نفسها، لمعالجة هذه التعقيدات تقترح الواقعية الكلاسيكية الجديدة تحليلا على مستويين، وهما مستوى النسق **System level** ومستوى الوحدة **state level** سواء كان النسق دوليا أو إقليميا .[3]

تفترض الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن المقدار النسبي لمصادر القوة المادية التي تحوزها الدول هو المؤشر الحاسم لتحديد ضخامة وطموح السياسة الخارجية لأي دولة، وتنامي القوة النسبية لهذه الدول يدفعها حتما نحو السعي إلى نفوذ أكبر على الصعيد الخارجي، وفي المقابل سيتراجع سقف طموحاتهم وسلوكياتهم بفعل أي هبوط في قوتهم النسبية، وعلى هذا الأساس تنزع القوى الصاعدة لتوسيع مصالحها والبحث عن نفوذ ورقابة أكبر على النسق الدولي وفي الغالب

---

[1] منير موسى أبو رحمة، آسية قوراري، "موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد(**11**،)،(**أبريل 2020**)،ص 31

[2] جون مرشايمر، مأساة **سياسة القوى العظمى** "، ت.ر :مصطفى محمد قاسم، (الرياض،دار النشر العلمي والمطابع، 2020)، 3.

[3] توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، (جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قس–2014 2015)، ص 48.

يأخذ الغزو الإقليمي الشكل المباشر والأهم والأبرز عن سياسة تعديل الوضع القائم وبعبارة **تشيفلز "تتوسع الدول عندما تستطيع "**، بمعنى عندما تدرك الدولة زيادة في قوتها النسبية وعندما تصب حسابات تكاليف ومكاسب الغزو في مصلحة هذا الأخير، وكتب أيضا يفترض الواقعيون أنه بقدر ما تنمو الدول وتصبح أكثر ثراء وأكثر قوة فإنها لا تبحث فقط عن نفوذ سياسي أكبر على المستوى العالمي (الرقابة على الأقاليم، سلوك الدول الأخرى، الاقتصاد العالمي) يكون في نفس مستوى قدراتها الجديدة بل ستكون أكثر قدرة على توسيع مصالحها وإن تطلب الأمر شن حروب هيمنة شاملة لتنفيذ مراجعة جذرية للنظام القائم أو إسقاطه كليا.[1]

ثالثا: النظرية النقدية والقوى التعديلية.

تطورت النظرية النقدية في أوساط ما يعرف بحلقة فرانكفورت، وأعمال ومنتسبي هذه المدرسة "ماكس هوركايمر Max Horkheimer " تيودور أدورنو Theodore Adorno " "هربرت ماركيز Herbet Marcuse "وصولا إلى المفكر الألماني" يورغن هبرماس Jurgan Habermas" إلى الجانب النظري الذي له صلة بحقل العلاقات الدولية هو تركيزها على دور التطور التاريخي والاجتماعي في إفراز اشكال مختلفة من الهيمنة، وأن العلاقات الدولية لابد أن توجه من قبل سياسات متحررة.

والمنطلقات الفلسفية النظرية النقدية تعارض التوجه النظري التقليدي في العلاقات الدولية، الذي يسعى لحل المشكلة أو إيجاد التفسير، بل هي تضع الواقع الدولي، المؤسسات، علاقات القوى موضع مساءلة، وتبحث عن المنطلقات والجذور للنظام الدولي، وإمكانات ومسارات التغير فيه، يعد كوكس من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف النظرية النقدية في العلاقات الدولية.[2]

إن النظرية النقدية لا تهتم بتفسير وفهم الحقائق الموجودة على مستوى العلاقات الدولية أو السياسية الداخلية، بل ترمي إلى نقدها بغرض تغييرها، ومعرفة إمكانات واحتمالات التغيير

[1] المرجع نفسه، ص 49.

[2] شليغم عبير، **النظرية النقدية في العلاقات الدولية**،0، تم الإطلاع على الموقع يوم 28 مارس 2024 على الساعة 15:00 في https:www.politics-dz.com.

الممكنة، بهدف تأمين الحرية في مجالات المعرفة والممارسة، إنها ترمي إلى توسيع مجال العقلانية والعدالة والديمقراطية عبر الدول وصولا إلى كل المجالات الإنسانية بإعادة النظر في المؤسسات والأوضاع الحالية للنظام العالمي على أساس أن المعرفة لها صلة بالأوضاع السياسية، ولها علاقة بالمصالح، كما يقول روبرت كوكس" النظرية تستعمل لصالح شخص ما ووفق غرض ما . ولنقد الدولة والسيادة كنمط من الجماعية السياسية التاريخية التي تغطي عن حقائق أخرى لابد من الكشف عن ذلك عبر التحليل على مستوي الأبعاد الاجتماعية، المعيارية والعملية البراكسيولوجية.

تهدف النظرية النقدية للكشف عن مظاهر وأبعاد العدالة والى هيمنة في علاقات القوة على المستوى الدولي بهدف إزالتها.[1]

تنطلق النظرية النقدية من نقد المسلمات الواقعية بخصوص طبيعة الدولة وطبيعة النظام الفوضى الدولية، فيرى روبرت كوكس أن الدولة شكل متميز من الجماعية السياسية لها وظائف خاصة وأدوار ومسؤوليات تحديدها تاريخيا واجتماعيا.

بالنسبة لمنظري ما بعد الاستعمار، تعد التعديلية ورفض المعايير "مشروعًا مصاحبًا ومشجعًا للمقاومة الأيديولوجية لـ"إمبريالية الشيء نفسه، غالبًا ما يشجع علماء ما بعد الاستعمار على التحدي، ويسلطون الضوء على تواطؤ في نشر المعايير الدولية، إن لم يكن إضفاء الشرعية على ذلك بشكل منحرف، التسلسلات الهرمية غير المتكافئة إلى حد كبير، والإبادة المعرفية، وإسكات المعايير البديلة والتابعة. وفقًا لعناية اللهInayatullah وبلاني Blaney، "إن الانقسام بين النسبية والموضوعية العالمية يتحول إلى التدمير المسبق والكامل للبدائل. البطولة الأخلاقية للمعايير. والبنائية لها الإبادة الجماعية الثقافية كشرط مسبق.، من ناحية أخرى، توفر المقاومة المعيارية الوكالة والقوة. تمكين "خصوم المعايير"، وهم الجهات الفاعلة المتمردة التي ترفض عمدا المعايير الدولية وتؤكد هوية مستقلة لتحدي شرعية الأنظمة العالمية السائدة والعلاقات المفترضة بين

.

واضعي القواعد والأتباع، مع الإشارة إلى مطالبة فانونFanon's بأننا "يمكننا اليوم أن نفعل كل شيء، طالما أننا لا نقلد أوروبا"، فإن مقاومة المعايير تكاد تكون إلزامية من هذا المنظور. تتفق وجهات النظر الماركسية والغرامشية النقدية في المقام الأول. إن المعايير الدولية التي تشكل جزءًا من "القيادة الثقافية والأخلاقية والأيديولوجية" المهيمنة على المرؤوسين، تعمل على قمع المقاومة من خلال الاستقطاب وإعادة إنتاج الهيمنة المتواطئة: فهي يجب رفضها لتحقيق الثورة.[1]

تفسير "أيديولوجيات" جرامشي كمعايير:

الأيديولوجيات بالنسبة للمحكومين مجرد أوهام، وخداع يتعرضون له، أما بالنسبة للحكم فهي بمثابة خداع إرادي ومعرفي... (هم) يجب مكافحتهم وكشف طبيعتهم كأدوات للهيمنة، وليس لأسباب تتعلق بالسيطرة. الأخلاق، وما إلى ذلك، ولكن لأسباب تتعلق بالصراع السياسي: من أجل جعل المحكومين مستقلين فكريًا عن الحاكم، من أجل تدمير هيمنة وخلق أخرى.

وكما أشار ستافرياناكيسStavrianakis، فإن "الاستراتيجيات ضد الهيمنة تتطلب الانتهاك حتى تكون فعالة. أي أنها يجب أن تشير إلى "اعتداء على الطريقة التي تتبع بها الأعراف الاجتماعية والمعتقدات وعدم المساواة والقيم الاجتماعية". يتم إعادة إنتاج الاضطهاد"... وبالتالي فإن الاستراتيجيات الفعالة تطرح مطالب "لا يمكن تلبيتها ضمن الهياكل القائمة". " ومن ثم من المتوقع من الجهات الفاعلة التعديلية أن تعارض المعايير الدولية السائدة، ما لم يتم اختيارها في نفس النظام الذي ترفضه ظاهريًا، أو حتى لا تصبح رجعية.[2]

ثالثا: النظرية البنائية والقوى التعديلية

تُركز البنائية بشكلٍ أساسي على الوعي الإنساني والدور الذي يلعبه في الشؤون الدولية، بعكس النظريات الأخرى وخاصة الواقعية الجديدة التي تركّز على الجانب المادي وعلى كيفية

[1] Emma Saint،**EMPOWERING RESISTANCE? 'REVISIONIST' STATES AND THE UNDERLYING DYNAMICS OF INTERNATIONAL NORM DIFFUSION**،A thesis submitted to the Department of International Relations at the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy (,**The** London School of Economics and Political Science, September 2020), p25.

[2] Ibid.26.

توزّع القوّة من عسكرية وقدرات اقتصادية، في تحديد توازن القوى وفي شرح سلوك الدول. البنائيّون يرفضون هذا التفسير المادي الحصري، ويعتبرون أنّ أهم عنصر في العلاقات الدولية هو اجتماعي وليس مادي، أيّ أنّ عالمنا بالنسبة للبنائية مُكوّن اجتماعيا في المقام الأول.[1]

البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك ألكسندر وندت تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية (**Intersubjective**) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[2]

فبالنسبة للبنائيين الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث اعتبر وندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على:

- دور الأفكار الذي يتعدى دور القوى المادية.
- كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.
- النظام تذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام لمفاهيم والتنبؤات.
- الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي أساس وقاعدة المصالح.
- –يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر على الهوية والمصلحة الفاعلين.[3]

---

[1] هبة نوفل الأعرجي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية:دراسة حالة الحرب على الإرهاب في العراق "،**مجلة المركز الديمقراطي العربي**، (2022/01/10.)

[2] **النظرية البنائية في العلاقات الدولية** تم الإطلاع على الموقع يوم 29 مارس 2024على الساعة 14:00في https://cte.univ-setif2.dz

[3] حنان دريسي،"النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة مدارات سياسية**، العدد (11)،(2021)، ص 243.

- فالبنائية وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول أن تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية أي عكسي المفاهيم المادية والحتمية لتصورات الواقعية الجديدة خاصة والأنطولوجيا المادية المسيطرة على دراسة السياسة الدولية عامة

تعرف النظرية البنائية الجهات الفاعلة التعديلية بأنها تلك التي تتحدى "المعايير والقواعد القائمة". وعلى الرغم من أنه نادرًا ما تتناول الدول التعديلية بشكل مباشر، فإن الدراسات البنائية تفسر تأييد المعايير الدولية من خلال التنشئة الاجتماعية، "إن العملية من خلال التنشئة الاجتماعية،" التي تستوعب القواعد الناشئة في أماكن أخرى من النظام الدولي." ويصفها تشيكل بأنها "عملية إدخال الجهات الفاعلة في معايير وقواعد مجتمع معين. ونتيجتها هي الامتثال المستدام على أساس استيعاب هذه المعايير الجديدة. وبهذه الطريقة، يتم استخدام تصور "Alxender wendete "للدولة باعتبارها جهة فاعلة وحدوية. مع الصفات المجسمة للهويات والمصالح العرضية والمبنية اجتماعيًا، لا تؤمن الدول الأربع بملاءمة القاعدة فحسب، بل تشتمل القاعدة في النهاية على جزء من مصالحها وهويتها ذاتها، مما يؤدي إلى تغيير نماذج القواعد الداخلية والتصورات الذاتية في هذه العملية. في إشارة غير مباشرة إلى تأييد معايير الدولة التعديلية يشرح "ريوس سميت" كيف تتم هذه العملية. ينطبق على الجميع إلا الأكثر تعديلا يوجد إجماع بين غالبية الدول حول طبيعة وصحة القاعدة النظامية السائدة... إن وجود دول "خارجية"، لا تشترك في هذا الإجماع الأيديولوجي، لا يضر بالحجة... سيتم استخلاصها في إنتاج وإعادة إنتاج الممارسات المؤسسية الأساسية... الضرورات الوظيفية ومن ثم، فإن هذا يدفع الجميع، باستثناء الدول الأكثر اكتفاءً ذاتيًا وتمردًا، إلى المشاركة في المؤسسات الأساسية القائمة، وبذلك يعيدون إنتاج تلك المؤسسات ذاتها.[1]

[1]. EMPOWERING RESISTANCE? 'REVISIONIST' STATES AND THE UNDERLYING DYNAMICS OF INTERNATIONAL NORM DIFFUSION،**A thesis submitted to the Department of International Relations at the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy** ,The London School of Economics and Political Science,September 2020, p27..

في الواقع، يرى بعض الباحثين أن الدول التي يُنظر إليها على أنها رجعية تعمل جاهدة "لتصبح طبيعية" من خلال تأييد القواعد، والتوقيع "على قاعدة جديدة من أجل زيادة هيبتها أو تعزيز شرعية الدولة". وفقاً لأيوب، "الدول التي فشلت تاريخياً في الحصول على الاعتراف الدولي غالباً ما تكون أول من يصل إلى مستويات أعلى من اعتماد المعايير من أجل تحسين سمعتها في التسلسل الهرمي الدولي" حتى لو كانت الدولة تفعل ذلك في البداية كشكل من أشكال التشدق الكلامي. يُزعم أن التنشئة الاجتماعية هي النتيجة النهائية نظرًا لأن الفخ الخطابي والبلاغي يؤدي إلى حل التنافر المعرفي. "قد يكون صحيحًا"، يستنتج هوريل وماكدونالد، "أن النظام الدولي يروض الأنظمة الثورية ويجعلها اجتماعية".

ومع ذلك، يمكن تحديد اثنين على الأقل من القيود فيما يتعلق بالحجج القائلة بأن التنشئة الاجتماعية قد تفسر تأييد معايير الدولة التعديلية. أولاً، تعاني النظرية من مشكلة "المصيدة 22". إن التنشئة الاجتماعية في تأييد المعايير الدولية يجعل الدولة التحريفية المزعومة اجتماعيًا لم تعد رجعية عند التأييد. ثانياً، إن الافتراض بأن عملية التنشئة الاجتماعية ذات مقاس واحد يناسب الجميع هو افتراض مضلل. لأنه يعتمد على افتراض المجتمع، أو الهابيتوس، الذي تكون فيه الدول عرضة لضغوط الامتثال المعيارية إما من خلال الإغراءات أو الرغبات في الشرعية الدولية.[1]

كما تفترض أن سياسات الدول الخارجية لا تستهدف تحقيق المصلحة المادية لكن وبشكل أساسي إنشاء هوية في المجتمع الدولي تتطلب الاعتراف، هذا الأخير هو فعل اجتماعي في الأصل لتكون بذلك الحجة التعديلية للقوة الصاعدة بمنزلة بناء اجتماعي تضمن لممثلها مكانة اجتماعية مشروعة.[2]

[1] **Ibif.** p28

[2] ميشيل موراي،"النضال من أجل الإعتراف في العلاقات الدولية :القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة،ت.ر :كمال بوناب،مجلة **سياسات عربية**،العدد(41)،(نوفمبر 2019)، ص172.

وتبعا لما سبق، فإن القوى الصاعدة "التعديلية تناضل من أجل الاعتراف بها كقوة كبرى في نظام دولي يتسم بالفوضوية وذلك من خلال تبنيها مجموعة من الآليات والسياسات، أبرز هذه السياسات السهر على إسماع صوتها كقوة عظمى في النظام الدولي القائم بحيث تعامل كعضو مؤثر ومستوي لباقي الأعضاء الأخرى من القوى الكبرى التي تؤدي أدورا محورية في تحديد وتوجيه تفاعلات وقضايا النظام الدولي، وتؤثر في أمنه واستقراره .وتتمكن القوى الناشئة "التعديلية من فرض صوتها كقوة عظمى من خلال فرض حضورها في المؤتمرات الدولية لمناقشة الأزمات والقضايا الدولية سواء كان الحضور رسمي أو غير رسمي،كما يمكن للقوة الصاعدة التعديلية أن تحصل الاعتراف من خلال امتلاكها لقوة عسكرية مثالية .[1]،كذلك من خلال نشر الثقافة والأفكار والمعايير الخاصة بها .

المبحث الثاني: النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي.

يعد النظام الدولي مفهومًا مهمًا لوصف العلاقات الدولية، وقد ظهر هذا المفهوم في وقت مبكر من عام 1675 عندما قام الفقيه الألماني صموئيل فون بوفندورف بتعريف" أنظمة الدول في كتابه عن أنظمة الدول كدول "، لم يصبح "النظام الدولي" the International Systemمفهومًا رئيسيًا في الدراسات الغربية للعلاقات الدولية إلا في منتصف القرن العشرين. أصبح هذا المفهوم سائدًا إلى حد ما في الستينيات ومع تطور السلوكية أصبح "تحليل النظام" المنهج الرئيسي والأكثر أهمية لدراسة نظرية النظام الدولي. أصبحت نظرية النظام منذ ذلك الحين جوهر العلاقات الدولية وهي "تهيمن على نطاق واسع على الدراسات النظرية للعلاقات الدولية" والمدارس الرئيسية السائدة في النظريات الغربية حول العلاقات الدولية مثل الواقعية البنيوية، والمؤسساتية النيوليبرالية، والبنائية السائدة.[2]

---

[1] صالحة مماد،"دور القوى التعديلية وإعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)،**مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، العدد(1)، (جوان 2023)،ص ص387 ، 388.

[2] Zhang Pei,"**the concept of the International system and china's foreign policy ,** chapter two , p68.

ولقد طرحت العديد من التعريفات لتحديد مفهوم "النظام الدولي "، وتنوعت هذه التعريفات تبعا لاختلاف آراء ووجهات نظر واضعي هذه التعريفات ومن بينهم نذكر ما يلي:

تعريف "ستانلي هوفمان Stanley Hoffman": نظر إلى النظام الدولي على أنه نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان أو هيكل العالم فقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير لي الأهداف السياسية الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة لتغير في شكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام.[1]

وقد عرف "موريس إيست Maurice East"وزملاؤه النظام الدولي بأنه: "مجموع أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد.[2]

تعريف "جورج مودلسكي George Modelski": النظام الدولي، هو نظام اجتماعي، يرتكز إلى بني هيكلية ووظيفية، محددة، وتشمل نماذج متنوعة من تفاعلات سلوكية تحدد في التحليل الأخير السمة المميزة لأداء كل من تلك التفاعلات.[3]

تعريف "مورتون كابلان Morton Kaplan": يتألف النظام الدولي من مجموعة من متغيرات تترابط علاقاتها وتتداخل، وتنتج تفاعلات تلك المتغيرات داخلية وخارجية. انماطا متمايزة من السلوك الدولي، وبتحليل علاقات التأثير. التي تربط هذه المتغيرات الغني يرتكز إليها النظام الدولي واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام وعدم الانتظام في نشاطاته وتفاعلاته.

ومما تم ذكره يمكن القول أن النظام الدولي هو محصلة التفاعلات (التعاونية والصراعية) القائمة بين الوحدات السياسية التي يتكون منها النظام سواءا كانت هذه الوحدات الدول أو غير الدول، كالمنظمات الإقليمية العالمية الحكومية وغير الحكومية.

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر،"بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدول "،**مجلة نقد وتنوير**،(أكتوبر 2015)، ص4.

[2] **الموسوعة السياسية**، فيصل براء متين المرعشي،"النظام الدولي "،2016/02/25، في – https://political encylopedia.org.

[3] محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، ص 860 في https://mail.almetja.com.

المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي.

ثمة خصائص عديدة أتسم بها النظام الدولي اليوم، يمكن إيجازها بالآتي:

أولا: تعدد الفاعلين الدوليين

أحد أبرز مظاهر النظام الدولي الجديد هو تعدد فواعله من غير الدول، لاسيما بعد بروز أدوار فوق الدولة لشركات عالمية متعددة الجنسيات، فضلاً عن تلك الأدوار البارزة للمنظمات غير الحكومية، والتي باتت تشكل تحدياً رئيسياً لسيادة الدول وسلطتها المطلقة على شعوبها، وبذلك نحن أمام تفاعلات لمنظومة جديدة من الوحدات لم تعد تقتصر على الفواعل التقليدين كما كانت في السابق، وهذا ما يعطي زخماً وبعداً إضافياً للنظام الدولي الجديد.[1]

ثانيا: تراجع السيادة

إن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه وضعاً خطراً شهد تفاقماً واضحاً لقيود عرفتها هذه السيادة منذ وقت ليس بالقصير إن لم يكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة أصلا، ووصلت الأمور على هذا النحو إلى حد أن بات فريق من المحللين والمعلقين يتحدث عن زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية، وهو حكم يراه البعض مبالغاً فيه، وإن كان ثمة اتفاق على خطورة ما ألم بالسيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة. فواقع الأمر أن ظاهرة السيادة الوطنية لم تنته تماماً، إذ مازالت هناك فئة من الدول قادرة على أن تختلف مع الإرادة الأمريكية دون أن تختفي من خريطة العالم كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فالصين وبعض الدول الأوروبية وبعض الدول ذات الأدوار الإقليمية القيادية مازالت قادرة على التعامل مع تلك الإدارة بحسابات رشيدة، ومعقدة تجعل القيود على سيادتها في حدها الأدنى، أو على الأقل ترسم خطاً أحمر أمام المصالح الحيوية لتلك الدول لا يمكن للقيود على السيادة أن تتجاوزه، ومن المؤكد أن تعزيز

[1] يونس طلعت الدباغ، محمد وائل القيسي،"مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير "،**مجلة قه لا ي زانست العلمية**، ا، العدد(2)، (ربيع 2020)0، ص 788.

التطور الديمقراطي الداخلي في الدول سوف يزيد من قدرتها على تحدي القيود الخارجية على سيادتها بقدر ما يوجده هذا التطور من مجتمع متماسك في وجه محاولات الهيمنة الخارجية، وكذلك بقدر ما يقضي على بعض ذرائع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومنها القول بانعدام الديمقراطية أو عدم احترام حقوق الإنسان فيها.[1]

ثالثا: الثورة التكنولوجية النوعية

لاشك ان الثورة التكنولوجيا النوعية التي شهدها العالم اليوم أثرت وبشكل كبير في منظومة انتظامه وسيره، ذلك أنها أفرزت مخرجات ونتائج عززت من ترابط الدول بنظام تكنولوجي معولم، كما أنها ساعدت في تقدم اقتصاديات الكثير من دول العالم لتصبح اكثر تقدما ولتعتمد على الاقتصاد الرقمي المعاصر اليوم، فضلاً عن أن المعيار التكنولوجي بات أحد اهم المعايير المعتمدة في تقييم مدى قوة وقدرة الدولة على اعتلاء مكانة مهمة ومؤثرة في عالم اليوم، كون مضمونها أنطوى على كل جوانب الحياة البشرية، كالعسكرية والاقتصادية والطبية والعلمية.[2]

رابعا: القطبية الأحاديةUni-polarity

الأساسية هي هيمنة hegemonyالولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة.[3]

فعلى المستوى السياسي قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث 11 سبتمبر ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي هذا الصدد

---

[1] نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية،**دفاتر السياسة والقانون**،العدد(2)،(جانفي2011)، ص 1.

[2] مرجع سبق ذكره،ص 789.

[3] حسين خلف موسى، "النظام العالمي الجديد...خصائصه وسماته "، **المركز العربي الديمقراطي**، (يوليو 2021).

كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي.[1]

وعلى المستوى العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ الرشاشات...،كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو، إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط– كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية.[2]

وعلى المستوى الثقافي نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكاوبوي.

أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا، خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي.

خامسا: توازن الرعب النووي

من المهم الإشارة إلى أن الأساس في توازن الرعب يعود إلى إستراتيجية الردع النووي التي بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي مع امتلاك السوفييت للسلاح النووي بدءا

[1] المرجع نفسه.

[2] **المرجع نفسه.**

من العام 1949، وتجسدت بشكل أكبر خلال فترة الحرب الباردة، وقد تم الإدراج إلى استخدام مصطلح توازن الرعب بدلا عن توازن الردع للدلالة المباشرة على أن كلا الطرفان يدركان تماما أن أي اقدام على استخدام السلاح النووي سيشكل كارثة إنسانية كبرى، لا تستبعد فناء جزء كبير من العالم، وبالتالي أن التذكير بهذا المصطلح قد يشير إلى ضرورة استدراك خطورة الأمر قبل أي توتر يرافق العلاقات ما بين كلا الدولتين، كما أن من المفيد القول أن الدول النادي النووي اتسعت اليوم بحيازة السلاح النووي من قبل دول أخرى أعلنت صراحة عن امتلاكها له، كالمملكة المتحدة، فرنسا، الصين الهند وباكستان، وربما دول أخرى.[1]

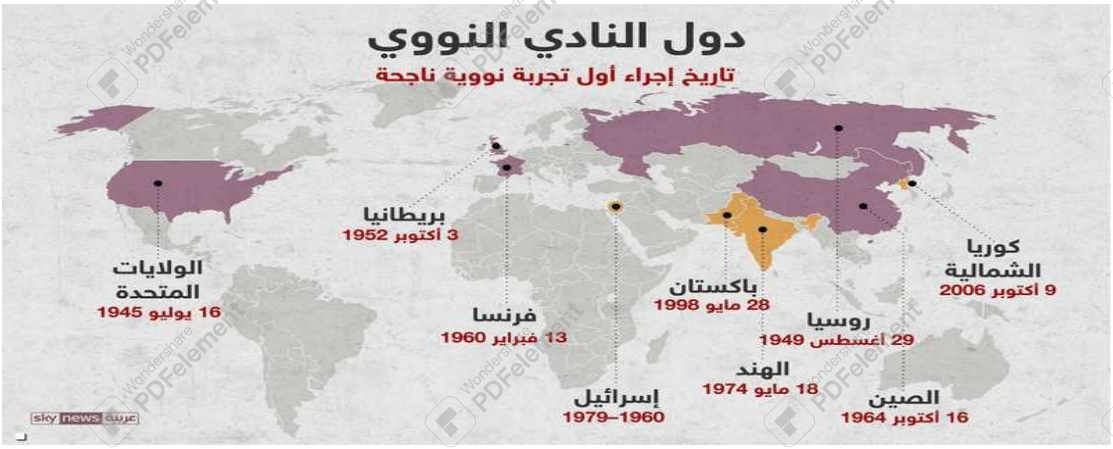

الشكل رقم 01: دول النادي النووي.

المصدر: سكاي نيوز Sky news

سادسا: ميل الدول نحو التكتلات الدولية

تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير، إلى درجة أنها أضحت أحد سمات النظام الدولي لا سيما التكتلات التي انطوت على الجانب أو المضمون الاقتصادي، مثل مجموعة الدول الصناعية

[1] يونس طلعت الدباغ، "مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير "، **مجلة قه لا ى زانست العلمية**،العدد(2)،(ربيع 2020)، ص 790.

الثماني، ومجموعة العشرين واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAVTA**، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا **ASEAN** ، ومنتدى التعاون الإقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادئ **APEC**، فضلا عن دول اتحاد بريكست **PRICS**عام 2009 .[1]

ومن خلال هذه التكتلات تهدف الدول من وراء ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– التكامل الاقتصادي بين دول التكتل لمواجهة العقبات التي تحول دون استيراد أو تصدير الموارد، والاكتفاء من الموارد ذاتياً داخل التكتل.

– رسم سياسة التخطيط الاقتصادي للاستغناء عن الخارج في الاستيراد والتصدير.

– تكوين سوق واحدةً لتبادل السلع من خلال سياسة موحدة وتنظيمات مشتركة واستفادة الصناعة من اتساع السوق.

– تكوين سوق موحدة لرأس المال، وتدار هذه السوق بمعرفة بنك مركزي موحد.

– تحسين نظم النقل بحيث يبدأ بتوحيد شبكة السكك الحديدية بين دول التكتل، وإنشاء عدد من الطرق والكباري والأنفاق.

– زيادة الروابط الاجتماعية عن طريق توحيد السياسات الاجتماعية بين دول التكتل الواحد، وإعادة كتابة التاريخ والعناية بصحة العمال ونظام التأمينات الصحية.

– السعي إلى ضم دول أخرى للتكتل لتتسع القاعدة الاستهلاكية فكلما زاد عدد سكان التكتل زاد الاستهلاك سيما إذا ارتبط ذلك بارتفاع مستوى المعيشة.

[1] المرجع نفسه ص 791.

الشكل رقم 02: الخريطة الجديدة لمنظمة البريكس.

المصدر: سكاي نيوز .Sky news

سابعا: ازدياد النزاعات الدولية

تعد النزاعات الدولية وعلى المستوى الإقليمي والعالمي أحد السمات البارزة في عصر البيئة العالمية الجديدة، وأن كانت هذه النزاعات امتدادا للحقبة التي شملت العقد الأخير من القرن العشرين، متمثلة بحرب الخليج الأولى والثانية والتدخل في الصومال يوغسلافيا وحرب احتلال العراق وافغانستان، والتوترات داخل الدول في ليبيا وسوريا واليمن، وكذلك التوترات داخل الدول في ليبيا وسوريا واليمن وكذلك التوترات مابين القوى الدولية الكبرى على المصالح والنفوذ والمنافسة الاقتصادية كتلك الجارية بين واشنطن وبكين.[1]

فقد شهد المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تغيرا كبيرا في السياسات المنتهجة من قبل الدول: حيث تميزت الفترة بارتفاع موجة التحرر في كل أنحاء العالم شملت الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، بحيث بدأت النزاعات المسلحة الدولية والغير الدولية في التفاقم والتي ما أدت

[1] المرجع نفسه..

كثيرا إلى تآكل المجتمع الدولي وعدم احترام المعايير الدولية وكذا نشوب أزمات إنسانية نجم عنها معاناة على نطاق واسع وإخلال بحقوق الإنسان.[1]

الشكل رقم 03: خريطة الصراعات المسلحة بدول العالم خلال عام 2024.

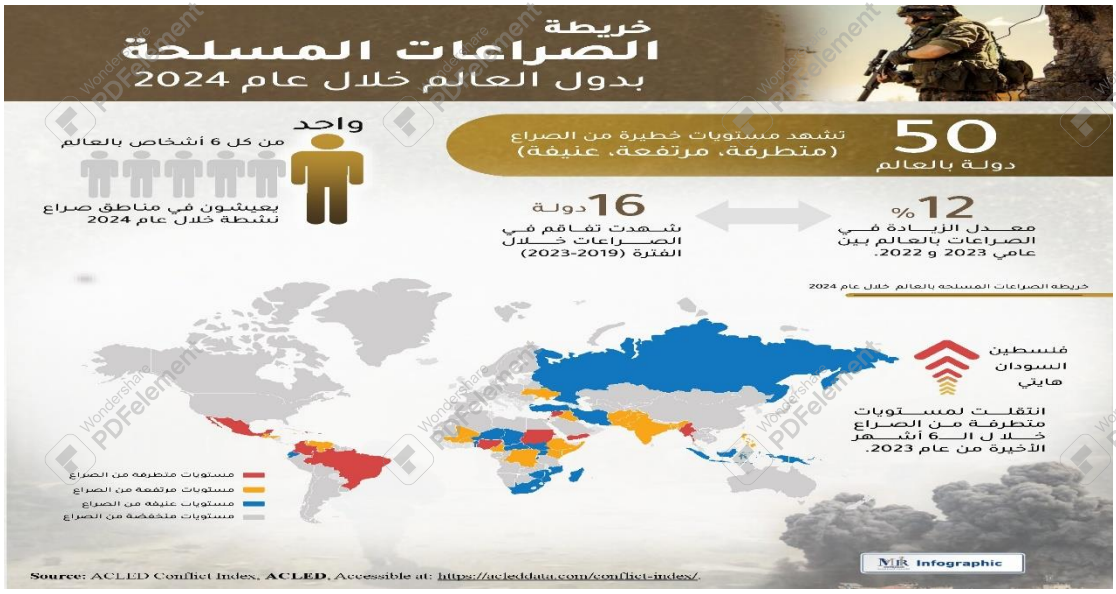

المصدر: إنتريجونال التحليلات الإستراتيجية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد مستقبل النظام الدولي

ثمة عوامل مؤثرة بشكل مباشر، وأحيانا غير مباشر في تحديد مستقبل النظام العالمي الجديد، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا:التغيير في مفاهيم القوة :تعرف القوة بأنها تلك القدرة على إحداث التغيير في الآخرين، طبقا للنتائج المخطط لها مسبقا، وللقوة صورا ومظاهرا متعددة، تتباين دولة لأخرى، رغم أن الإطار الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008:إدارة باراك أوباما أنموذجا، الرياض، العام ثابت، إلا وهو القوى الاستراتيجية للدولة تعد الأساس أو المرتكز الساند لها في حركة سلوكها السياسي

[1] بن عودة يوسف، "النزاعات الدولية والنزاعات ذات الطابع الغير دولي في المجتمع الحديث "، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، العدد(1)، (جوان 2014)، ص 129.

الخارجي، إذ تلعب سياسة القوة دورا بالغ الأثر في بنية النظام العالمي الجديد، بوصفها أساسا للتأثير المتبادل بين الدول، وذلك عندما تعكس أوضاع هذه الدول القوة والسلطة الفعليتين أو المحتملتين للدول، بحيث يبنى النظام العالمي الجديد على الإدراك الكامل من قبل كل دولة لموقعها النسبي ضمن هذا النظام، وكذلك إدراك الأدوار الخاصة بكل اللاعبين الفاعلين الآخرين داخل النظام العالمي الجديد واحترام هذه الأدوار.[1]

وعلى مر التاريخ، فإن القوى العالمية تتوزع في هيكلية النظام العالمي بحسب تراكمات القوة النوعية والكمية لدى طرف بشكل أكثر مقارنة بالطرف الآخر، وقد بقي هذا النمط سار إلى يومنا هذا،لكن مع تغيير التوصيفات والمقتربات المفاهيمية لا أكثر، وبهذا فإنه وبشكل عام، فإن القوى الكبرى اليوم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان ....الخ)هي التي تقرر إلى حد كبير شكل النظام العالمي، وبما يتماشى مع مصالحها بالدرجة الأساس[2] ومن بين القوى المهيمنة والقوى المستلمة لهيمنة هذه القوى توجد قوى غير قانعة بمسألة توزيع القوة فيما بينها وهو الأمر الذي يعمل أحيانا على تهديد النظام الدولي وذلك بتحريك المياه الراكدة وحالة الجمود، وفي محاولة لتفسير كيف تتقبل الدول أو لا تتقبل مسألة توزيع القوة طرح "أ.ف. ك .أورغانسكي ،"A.F.K.Organskiنظريته "انتقال القوة ،" Power transition theory حيث تفسر النظرية التنافس على سيادة العالم بين تلك القوى التي تسعى للانتقال من دور أدنى في النظام الدولي إلى دور أعلى، ووصف "أورغانسكي "القوى قي الدور الأدنى بالقوى غير القانعة أو غير الراضية .[3]

---

[1] القيسي محمد وائل، **الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008:إدارة باراك أوباما أنموذجا**، (الرياض، العبيكان للنشر، 2016)، ص 56.

[2] يونس طلعت الدباغ، "مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير "، **مجلة قه لا ى زانست العلمية**، العدد (2)،(ربيع 2020)، ص 80_0

[3] سليمة طيان، عادل زقاغ، "تحول القوة في العلاقات الدولية :المحددات الثانوية،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد(30)، (جويلية 2023)،ص 193.

ثانيا: بروز القوى الدولية الصاعدة

يعرف "توماس رونار" القوى الصاعدة بأنها: "دولة أو بشكل أقل دقة فاعل دولي يطور موارد وقدرات متزايدة تشمل كل أبعاد القوى أو أغلبها، وبحيث يصبح هذا الفاعل قادرا بشكل متزايد على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية.[1]

تشكل القوى العظمى الصاعدة تحديات عميقة للنظام الدولي القائم، والتي يمكن أن تثير حروب الهيمنة وتغييرات في ميزان القوى والطابع المعياري والمؤسسي للسياسة الدولية، فالقوى التعديلية أو النزعة التعديلية للقوى الصاعدة Revisionism تتشكل لدى القوى العظمى، من أجل تغيير أو تعديل توازن القوى القائم لصالحها، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى الضمانة الأولى لبقاء الدول، ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوى الحالي لأنه في صالحها.[2]

وبالتالي يمكننا القول أن القوى الصاعدة حققت العديد من الإنجازات الاقتصادية لاسيما ضمن النطاق الداخلي والإقليمي وبدرجة متفاوتة وأقل دوليا، ويبرز هذا التأثير خاصة في الجانب الاقتصادي الذي أصبح شريان وغذاء العلاقات الدولية، وهو ما ينبأ تزايد درجة التأثير السياسي لهذه الدول مستقبلا، فالصين أصبحت لاعب سياسي قوي في مجلس الأمن والبرازيل تقود المير كسور وابحث عن مقعد دائم في مجلس الأمن وجنوب إفريقيا دور القائد الافريقي والبريكس يحاول مأسسة العالم اقتصاديا لمواجهة هيمنة بريتن وودز.[3]

لقد ارتفع مركز الدول الصاعدة في سلم القوى الدولية، وأصبحت أكثر تأثيرا ونفوذا، ولاسيما بعد استمرار إنجازاتها التنموية، وترابطها ومأسسة علاقاتها إسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار

---

[1] وفاء لطفى، "القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، العدد(1)،(6اكتوبر)، ص ص235.

[2] نجيم حذفاني، "القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية:نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد(10)، (ماي 2024)، ص 130.

[3] جارش عادل، "القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات "، **المركز الديمقراطي العربي**، اكتوبر 2016.

الاقتصاد العالمي بعد الأزمات الخطيرة التي عرفتها. إن ظهور تلك القوى كفاعل جديد ذي صلة بالسياسات التنموية العالمية واجندتها، وله مساهمته ومقاربته الخاصة في مجال التعاون التنموي، واقع باتت تدركه جميع الأطراف وتهتم بتحليلها ومتابعته وأكده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في سياق إشارته إلى المتغيرات الجديدة التي تطبع التحضير لأجندة ما بعد 2015، حيث أشار إلى وجود متغيرات مهمة عدة، وخص بالذكر متغير: التكنولوجيا الجديدة، والقوى الاقتصادية الصاعدة.

ثالثا: انتشار أسلحة دمار الشامل والجريمة المنظمة

تدرك الدول تماما أن القوة وتطور وسائل توظيفها الاستراتيجي يشكل مجرى مهم لسلوكها وتحقيق أهدافها العليا وعليه هي في رغبة مستمرة لتطوير هذه الأسلحة، وهذا ما ينطبق على القوى العالمية وكذلك الدولية منها، وقد ساهمت التكنولوجيا المتقدمة في زيادة هذه الرغبة وسهولة إمكانية تطويرها، فعالم اليوم تتزايد فيه أعداد تلك الدول التي تمتلك صواريخ باليستية وبيولوجية، فضلا عن ازدياد التحدي فيها بينها لامتلاك وسائل الاطلاق بعيدة المدى ونقل التكنولوجيا إلى الأسلحة وكذلك انتشار الأسلحة النووية وتجاربها الفاعلة.[1]

وفي هذا الجانب تشهد دول العالم لاسيما القوى الرئيسية فيها تنافسا ملحوظا في مجال تطوير الأسلحة لامتلاك التفوق النوعي، وإحداث إخلال بالتوازن الاستراتيجي السائد فيما بينها، فضلا عن سعيها بذات الوقت لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقييد وخفض ونزع السلاح النووي، عبر أدوات عديدة منها استخدام العقوبات الاقتصادية كما في حالتي كوريا الشمالية وإيران أو بالضغط عبر الاستعانة بالمنظمات الدولية وتوظيفها ضمن إطار الاعتبارات السياسية وخير مثال لذلك توظيف الأمم المتحدة بالضد من العراق وفرض أنظمة التفتيش الدولية والرقابة لأية نشاطات جديدة بهذا الشأن .[2]

---

[1] يونس طلعت الدباغ، محمد وائل القيسي، "مستقبل النظام الدولي في ظل عالم إستراتيجي متغير، **مجلة به لا ي زانست العلمية**، العدد (2)، (ربيع 2020)، ص 801.

[2] المرجع نفسه.

وضمن سياق الاعتبارات السياسية التي تضع واشنطن في إطار الدولة القائدة أو المهيمنة بهذا الاتجاه، نرى بأنها تتبع ازدواجية في التعامل بهذا الصدد، فهي من جانب تعزز ذاتها بإضافات نوعية وكمية من لأسلحة النووية، بعيدة ومتوسطة المدى، بينما من جانب آخر كانت قد منحت ذاتها الحق بشن ضربات لتدمير مشاريع إنتاج الأسلحة بحجة أنها قد تنتقل إلى الجامعات الإرهابية، ما يعني أن خطرا وشيكا على مصالحها الاستراتيجية العالمية وأمنها القومي يلوح لي الأفق .[1]وفي ذات السياق فيما يتعلق بالجريمة في إطارها العالمي، نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا استثنائيا في هذا الجانب، من حيث ملاحقة ومتابعة هذه الجرائم للوقوف على مضامينها وأبعادها وتأثيراتها على الدول ضمن إطار منظومة المجتمع الدولي، فالمتابع لأحداث 11 سبتمبر 2001، التي أدت إلى انهيار مباني مركز التجارة العالمية وتدمير جزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية، إنه سرعان ما تم تقييد الموضوع بالإرهاب والجرائم الدولة المنظمة، لاحتوائها ضمن شعار رفعته ألا وهو "مواجهة الإرهاب العالمي.

والذي انضوت تحته كل أساليب الضغط والترهيب والتدخل، لتكون بالمجمل السبيل الأهم في عزل دول العالم وتصنيفها بحسب درجة عدائها للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سهل إلى درجة كبيرة من تعزيز الهيمنة الأمريكية عبر مجابهة الإرهاب خلال القرن الحادي والعشرين.[2]

في نهاية هذا الفصل يمكن اعتبار موضوع القوى التعديلية من بين المواضيع التي تشكل تحديا لعلم السياسة بصفة عامة وعلم العلاقات الدولية على وجه الخصوص، سواء من ناحية تحديد المفهوم أو من الناحية النظرية، كما ارتبط الحديث عن مفهوم القوى التعديلية بالعديد من المفاهيم أبرزها قوة الوضع الراهن، مفهوم النظام الدولي.

والقوى التعديلية هي مجموعة الدول أو القوى التي تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها. وما ينبغي الإشارة إليه أن القوى التعديلية تتخذ أشكالا عدة تختلف هذه

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

الأخيرة من حيث: الأهداف، الوسائل، مستوى العمل، بالإضافة إلى ذلك فعملية التعديل على مستوى النظام الدولي تتخذ عدة اتجاهات مختلفة قد تكون سلبية أو إيجابية، ولها عدة تأثيرات وانعكاسات على مستوى النظام، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة التي تحدد مستقبل النظام الدولي والتي تم التطرق إلى أهمها.

وما تجدر الإشارة إليه في نهاية هذا الفصل أن القوى التعديلية فعلا تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وقد ظهر هذا خلال مجموعة من الملامح والمؤشرات التي طرأت على النظام الدولي والتي سيتم تناولها في الفصل الثان

الفصل الثاني

يشهد العالم الآن تحولا غير مسبوق نحو نظام عالمي جديد يغير قواعد اللعبة الدولية ومنطقها والفاعلين بها، بعد أن شهد عقودا من نظام أحادي القطبية بذلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لتظل منفردة، ولكى تكون القطب الأوحد في قيادة العالم، ولكن لم يعد للعالم الآن مكان لهذا النظام المتمركز حول الولايات المتحدة فقط، متجاهلة العالم ومن عليه باتباعها سياسات تخدم مصالحها وأطماعها، غير مبالية باحتياجات المجتمعات والدول واستقرارها وأمنها وسلامتها، وتبنت نهج أمريكا أولا على حساب الأمم وتآكل الشعوب، وبذلت في سبيل ذلك الغالي والنفيس لتخلق بؤرا ومناطق للصراعات والحروب والتدخل السافر في شئون الدول لتصبح المهيمن الوحيد على هذا العالم، الأمر الذى ترتب عليه صحوة عالمية بلفظ الدول والشعوب لهذا النظام، لتتجه الدول الآن نحو نظام عالمي جديد بتكتلاته وتحالفاته وفاعلين جدد، وبناء علبه يهدف هذا الفصل إلى فهم التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية لإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد من خلال دراسة أهم الأزمات التي تواجه النظام الدولي القائم وكذلك التطرق إلى المؤشرات.

المبحث الأول: النظام الدولي الليبيرالي يواجه ثلاث أزمات

إن ما يسمى بـ "النظام الدولي القائم على القواعد"، والمعروف أيضًا باسم "النظام الدولي الليبرالي" أو "النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة"، يعكس إلى حد كبير سيكولوجية الهيمنة للولايات المتحدة في تفسير وحكم العالم وفقًا لذلك. لرغباتها الخاصة والحفاظ على "النظام القائم على القواعد"، وقد تطور "النظام الدولي" إلى ذريعة وذريعة لمواجهة الصين. وقد وفر هذا النظام في البداية مؤسسات الحكم الدولية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والهدف الاجتماعي المتمثل في بناء "مجتمع أمني" داخل الدول الغربية. بعد نهاية الحرب الباردة، ومع توسع هذا النظام "الداخلي" إلى الخارج، تفاعل "المنطق الليبرالي والمنطق الإمبراطوري" للولايات المتحدة مع بعضهما البعض، وواجه ما يسمى "النظام الدولي الليبرالي القائم على القواعد" أزمة ثلاثية. مصيبة.[1]

[1] 作者：刘海霞 ,以“人类命运共同体”理念引领国际秩序重塑,来源：中国社会科学网-中国社会科学报, 10/07/2023.

المطلب الأول: أزمة الشرعية الدولية

يعني مصطلح الشرعية الدولية الالتزام بمجموعة المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجّه العلاقات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة وبما تصدره هيئاتها المكلفة بحفظ السلم والأمن العالميين وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي.

والشرعية هي صفة أيَّ نظام مؤسس على مرتكزات قانونية أو أخلاقية أو قيمية ينعقد حولها إجماع مجموعةٍ معينة أو أغلب أفرادها نظرا لما يجمع بينهم من تلك الأسس وما توفره من إنصاف وعدالة في تنظيم المعاملات بينهم وحماية حدودٍ دنيا من الحقوق لكل واحدٍ منهم.

تجد الشرعية الدولية، كما هي متداولة اليوم، أساسها في الطابع التوافقي التعاقدي للقوانين الدولية والمعبر عنه في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تَعتمدها الدول وتوافق عليها وتلتزم بتطبيقها بحكم أنّ الدولة هي المخاطب الرئيسي بالقانون الدولي العام.[1]

تتجسد الشرعية الدولية دائما في: "أحكام القانون سواء كان هذا القانون داخليا أم دولي فالشرعية على المستوى الدولي هي أحكام القانون الدولي أيا كان مصدره وبالتالي فإن فرض الشرعية الدولية يكون بفرض أحكام القانون الدولي على المخاطبين به، وانتهاك الشرعية الدولية يكون بانتهاك أحكام هذا القانون.[2]

إذا كان القانون الوطني يسن من قبل برلمان منتخب فإن المجتمع الدولي لا يتوفر على أي مشرع (برلمان) باستثناء ميثاق للأمم المتحدة وبعض المتفرقات الإقليمية، وكلها ترسانة قانونية لا تتوفر على أية فعالية نظرا لغياب. سلطة حقيقية تعمل على تنفيذها، فيبقى الوضع تبعا لذلك عبارة عن علاقات عمودية يفرض بموجبها الأقوى قوانين ونظمه.

---

[1] **الشرعية الدولية**، الجزيرة، تم الاطلاع على الموقع يوم 1 أبريل 2024 على الساعة 11:00 في aljazeera.net. https://

[2] قاسم محجوبة، "العقوبات الإقتصادية الدولية بين الشرعية الدولية وسياسات الدول الكبرى "، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**،العدد (1)، (1 جوان 2016)،ص .151

فالنظام الدولي (المتغير) يحتاج إلى قواعد قانونية للسجم مع التفاعلات المستجدة المتسمة بتعدد الفاعلين وتنوعهم وتداخلهم وترابط القضايا الدولية مع مجموعة من الأزمات الحضارية والثقافية والقانونية تهم القانون والسلطة والسياسة والدين وتتجاوز الحدود الوطنية، وانما كذلك أصبح جوهر مادة القانون الدولي متغيرا أ نتيجة للنوع التشكيلات السلطوية التي التزمت بوصف قرارات جلب وللتشجع على تجاوز مع واقع التدخلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

ما نلاحظه اليوم أن الفعالية الدولية في صياغة القرارات الدولية أصبحت محتكرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتنتفي مع هذا التأثير مبادئ القانون الدولي المتفق عليها من غير تحفظ (مبدأ التعايش السلمي، حق البقاء، حق الحرية والاستقلال، مبدأ المساواة في اتخاذ القرار الداخلي /في المشاركة في المؤتمرات والتصويت فيها /في استعمال اللغة الوطنية /في ربط العلاقات الدبلوماسية /في التقاضي أمام المحاكم الوطنية)، ومقابل هذا الانتفاء القانوني يلاحظ اليوم إجراء التركيز على. عوامل موضوعية واقعية مؤثرة في صناعة القرار الدولي منها إلى جانب العامل التاريخي والعامل الجغرافي والعامل الديمقراطي عوامل القدرات الاقتصادية والتقنية والعامل العسكري الدبلوماسي وهو ما يتوفر في دول الشمال مجتمعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

واضح إذن أن مسألة الشرعية الدولية غدت قضية النظام العالمي الجديد، لما شهدته هيئة الأمم المتحدة من تقزيم لجمعيتها العامة أمام تضخيم مجلس الأمن وتوسيع صلاحيته وفي هذا الصدد فإن أهم ما يعاب على قرارات مجلس الأمن الدولي الذي حددته بوضوح المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، هذا الانحراف بات يطبع تصرف مجلس الأمن وأضحى

[1] خضر يورفلي،د.نور الدين هرمز،د.صقر قنوع، "التباس مفهوم الشرعية الدولية في ظل النظام الدولي الراهن، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**،العدد (2)، (7 مارس 2016) ، ص 169.

[2] المرجع نفسه،ص 170.

بمرور الوقت مشكلة حقيقية نجمت عن سوء استخدام السلطة حيال القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والذي أثر بما لا يدع إلى الشك على مصداقية الأمم المتحدة.[1]

ولم تكن أزمة الشرعية الدولية التي عرفت رواجا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة سوى محصلة للسياسة والمصالح المتقاطعة بين الدول النافذة التي لم تعد خفية على أحد والمتناقضة مع تلك التي يبحث عنها المجتمع الدولي الذي أصبح موضوع تشكيك في وجوده أصلا كنتيجة مباشرة لهيمنة أيديولوجية السيطرة التي يمثلها ويعبر عن مواقفها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. ولعل أهم ما يطرح من إشكال بخصوص الانفصال الحاصل بين أعمال مجلس الأمن والشرعية الدولية هو انتهاج هذه الهيئة أسلوب التفسير الموسع لمصادر تهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

وتتمثل مظاهر الانحراف بالشرعية في ظل النظام الدولي الراهن في الخرف السافر لميثاق الأمم المتحدة من خلال إباحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين والأخذ بمعيارين في مجال حفظ السلم والأمن الدولي ويبدو ذلك واضحا من خلال مقارنة ما تم بخصوص العراق بعد احتلاله للكويت من ناحية وما طبق من خلال قضية لوكربي وكذلك القضية الفلسطينية بالإضافة إلى قضية الإرهاب.[3]

ولعل أبرز مقال في الوقت الحالي هو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين فمن المهم أن نلاحظ أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والسورية تم وصفه في العديد من قرارات الجمعية العامة بأنه احتلال غير شرعي، وفي عام 1977، أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق "لأن الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 لا تزال لأكثر من عشر سنوات تحت الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي ولأن الشعب الفلسطيني بعد ثلاثة عقود لا يزال محروما من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف "،مجددة للتأكد على أن "الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول

---

[1] علي بلمداني،"إصلاح أزمة الشرعية في سياق رقابة محكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن الدولي، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد(1)، ص 413.

[2] المرجع نفسه ص 413.

[3] مرجع سابق الذكر ص 171.

وأن جميع الأراضي المحتلة بهذه الطريقة يجب إعادتها "وجددت الجمعية قرارها 33/29 (1978) قلقها العميق من أن الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 لا تزال تحت الاحتلال وأدانت احتلال إسرائيل المستمر للأرض الفلسطينية والعربية الأخرى "انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وبالمثل تتضمن ديباجة القرارات المتعاقبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أحكاما بشأن الوضع الخطير في فلسطين المحتلة وآثاره على المرأة الفلسطينية الناجمة عن الأثر الشديد للاحتلال الاسرائيلي غير الشرعي المستمر بجميع مظاهره.[1]

تم التشكيك في الشرعية. على الرغم من أن الولايات المتحدة تعلن أن هدف "النظام الدولي القائم على القواعد" هو بناء "نظام دولي حر ومنفتح ومزدهر وآمن"، إلا أن أصحاب البصيرة على المستوى الدولي يتساءلون: "نظام من هذا؟ قواعد من هذه؟ هل تعكس؟" مصالح من هي أغراض استخدام القواعد؟ إن كذبة "النظام الدولي الحر والمفتوح" تهزم نفسها في مواجهة حقيقة مفادها أن "نظامنا وقواعدنا ومصالحنا تأتي في المقام الأول" التي تسعى إليها الولايات المتحدة. الدول والغرب حلف شمال الأطلسي هو هيمنة الولايات المتحدة لتوسيع قوتها، يواصل حلف شمال الأطلسي السعي لتحقيق اختراقات جغرافية، ويسعى إلى عولمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في آسيا دون الحصول على إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.2

على العموم أظهر المد الشعبوي الصاعد والأزمات النظامية أن النظام الدولي الحالي في الطريق إلى فقد شرعيته على مستويين: أولا، النظام الدولي الحالي مرفوض بوصفه مصدرا للظلم وغياب الإنصاف والاستغلال وهي من أعراض انحلال النخبة العالمية وعدم اكتراثها بمظالم الناس في المجتمعات بجميع أنحاء العالم أو انفصالها عنها. **وثانيا**، النظام الحالي في موضع

[1] "شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية «، مجلة المركز **الإيرلندي لحقوق الإنسان**،(2023)، ص 25.

[2] 作者：刘海霞 ,以“人类命运共同体”理念引领国际秩序重塑,来源：中国社会科学网-中国社会科学报, 10/07/2023.

تساؤل من مجموعات كبيرة من الدول، ولا سيما القوى الصاعدة، بما فيها تركيا التي ترى أن النظام الدولي الحالي لا يمثل الدول كلها، ويعكس بشكل حصري توقعات وأولويات القوى الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. وعدم قدرة النظام على استيعاب وحداته وتمثيلها بشكل عادل لا يقلل من شرعيته فحسب، بل يقوض أداءه أيضا، ويولد التأثير المشترك لهذين العاملين أزمة الشرعية المعاصرة.[1]

وفي هذه المرحلة، فإن السؤال الحاسم هو ما إن كان نزع الشرعية هذا سيؤدي إلى الانحلال الكامل للنظام، وبعبارة أخرى لم يتضح بعد ما إن كانت ذروة هذا الزلزال النظامي ستنتهي بحل النظام الحالي أم بصقله ولتجنب صقله ينبغي القيام بإصلاحات كبرى لإعادة إرساء الشرعية وهو السبيل الوحيد أمام النظام الحالي للنجاة من هذا الزلزال النظامي ومالم يحدث ذلك فإن الاتجاهات الحالية مثيرة للقلق وتشبع سياسة القرن التاسع عشر أو فترة الحرب العالمية الثانية.[2]

المطلب الثاني: أزمة المؤسساتية

أثارت الحرب على غزة الكثير من الجدل بشأن طبيعة النظام الدولي الحالي، ومدى قدرته على التكيف وتسوية الأزمات المعقدة، لا سيما بعد التوقعات المتزايدة منذ سنوات باتجاه النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية نحو التعددية التي بدأت من التشكل منذ الصعود الصيني المتزايد على مسرح تفاعلات السياسة الدولية، كما كشفت تفاعلات محركات النظام القائم بمؤسساته عن الإخفاق في وقف الحرب وأن التعددية القطبية داخل ذلك النظام لا تزال غير قادرة على ترجمة الأوزان النسبية الفاعلين الدوليين داخل مؤسساته، وهو الأمر الذي

[1] أحمد داود أوغلو، **مستقبل "اللانظام "القومي والعالمي..الشعبوية الحصرية ضد الحوكمة العالمية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 2 أبريل 2024 على الساعة 12:00في www.aljazeera.net

[2] المرجع نفسه.

تجلى في عجز الأمن الدولي في التوصل لصيغة مناسبة تؤدي إلى وقف إطلاق النار في ظل استخدام القوى الكبرى لحق النقض "فيتو".[1]

فمؤسسات النظام العالمي السائد في حاجة ماسة للإصلاح والتحديث خذ مثلا الأمم المتحدة، فهي مؤسسة تفتقر كثيرا إلى النجاحات، وبالتالي إلى المصداقية، علاوة على ذلك فآليات الحوكمة واتخاذ القرار في تلك المؤسسات ليست شاملة لجميع الأطراف، لذا فهي تتصرف كأنها نواد حصرية، صممت أساسا لخدمة مصالح الأقوياء على حساب الضعفاء، ومادام الناس يرون المؤسسات العالمية على تلك الصورة ستظل شرعيتها دائما محل شك.[2]

خاصة مع فشل مجلس الأمن في وقف حرب أوكرانيا، يتساءل كثيرون عن مستقبل المنظمة الدولية وما إذا كان العالم سيكون في وضع أفضل من دون الأمم المتحدة ؟وقد بدأت المحاولات الدولية لحظر الحرب كأداة للسياسات الوطنية للدول والحث على الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية، بدأت في الأصل مع معاهدة "كيلوغ بربيان " التي وقعت في باريس عام 1928 مدفوعة بتحركات السلام في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت باسم مرلفيها الأساسيين، وزير الخارجية الأمريكي فرانك كيلوغ، ووزير الخارجية الفرنسي أريستيد برياند وهي معاهدة اعتمدت كطريقة لحل النزاعات مهما كانت طبيعتها مع وعد بأن الدول التي تفشل في الالتزام بنصوصها، يجب أن تحرم من المزايا التي توفرها هذه المعاهدة ومع ذلك لم تنجح المعاهدة في تحقيق أهدافها فبعد 11 عاما فقط اندلعت الحرب العالمية الثانية.[3]

وخاصة في ظل ما حدث لي غزة فلابد من إصلاح المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات السلام والأمن الدولية بشكل عاجل، حيث تخضع هذه المؤسسات حاليا للسيطرة والإغلاق والدول

---

[1] مبارك أحمد، حدود تفاعل محركات النظام الدولي مع الحرب على غزة تم الاطلاع على الموقع يوم 4 أبريل 2024,0على الساعة 12:00 في .alqahetanews.net

[2] أحمد داود أوغلو، **مرجع سبق ذكره.**

[3] طارق الشامي، **بعد فشلها في وقف الحرب...هل سيكون العالم أفضل من دون الأمم المتحدة**، تم الاطلاع على الموقع يوم 05 أبريل 2024 على الساعة 01:00 في .www.independentarabia

الغربية التي تدافع عن الاحتلال الإسرائيلي وحقه في الدفاع عن النفس تقبل ضمنيا القتل والتشويه غير المعقول للآلاف النساء والأطفال.[1]

ولقد تسببت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في العجز الواضح الذي أصاب الثقة المؤسسية، ففي أربع سنوات فقط قام ترامب بوقف التمويل عن عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة واتفاقيات متعددة الأطراف وتعليق أنشطة بلاده فيها، كما عطل منظمة التجارة العالمية وجر الولايات المتحدة للانسحاب من منظمة الصحة العالمية لقد تجاوز النظام المتعدد الأطراف وبشكل ضئيل اختبارات الإجهاد الناجمة عن هجمات ترامب، بالرغم من أن مغادرته للبيت الأبيض لم تجلب معها أي ارتياح، فما بالك الإنعاش الذي كانت آمال بعضهم معقودة عليه، بل العكس يظهر مؤشر إيدلمان الثقة لعام 2021 أن الثقة في المؤسسات في تراجع مستمر على مستوى العالم، وفي أغلب الأحيان يقع اللوم على جائحة كوفيد 19، لكن المؤسسات المتعددة الأطراف أخفقت رغم بعض النجاحات في إحراز التعاون المطلوب والتصدي بفعالية للأزمة، ولنا في التوزيع غير المتكافئ لجرعات اللقاح خير مثال على ذلك.[2]

لقد أظهر وباء كوفيد –19 القصور الذي يعتري المؤسسات الدولية، كما أظهر بوضوح أيضا أن التحديات الكبرى في زمننا هي تحديات كونية بطبيعتها، وفي هذا السياق فإن الدفاع عن المؤسسات المتعددة الأطراف ليس ضربا من الحنين بقدر ما هو تصرف واقعي، وفي ظل استفادة ثلة قليلة من انحلال النظام القائم، يبقى السؤال المطروح ما إذا كان بالمقدور استعادة الثقة العامة قبل فوات الأوان.[3]

---

[1] ارثر لاروك، **فشل النظام الدولي في غزة وخارجها يؤكد الحاجة إلى التغيير لتحقيق السلام العالمي**، تم الاطلاع على الموقع يوم 06 أبريل 2024 11/في www.aljazeera.nety

[2] آنا بلاسيو،"كيف تزول المؤسسات الدولية "، **ا مجلة التحرير**، ت.ر: البشير معاد، 29(/2021/12،)

[3] المرجع نفسه.

بحيث أثبتت هذه الجائحة حاجتنا الأكيدة والمتجددة لنظام عالمي قادر على مجابهة المخاطر ال كبرى التي تواجه الإنسانية وهذه الحالة لا بد أن تدفعنا إلى العمل بسرعة من أجل استنباط نظام دولي جديد قادر على الوقوف إلى جانب الدول من أجل درء المخاطر الكبرى.[1]

وتتزايد الحاجة يوما تلو الآخر إلى إجراء إصلاح هيكلي كامل في بنية أنظمة الأمم المتحدة بما فيها تشكيل مجلس الأمن وآلية عمله وقوانينه، وهي مطالب قد تكررت بشكل مستمر مؤخرا على لسان القادة الأوروبيين وغيرهم ذلك لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين ويرى بعض الخبراء أن البنية الحالية لمجلس الأمن والذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تعكس الواقع الجيوسياسي اليوم، ونتيجة لهذا فقد أصبحت شرعية وتمثيل مجلس الأمن موضع نقاش مستمر، خاصة مع تصاعد التوترات العالمية واستمرار الحرب في أوكرانيا واحتمالات توسيع نطاق الحري في غزة على نحو إقليمي أكبر وأخطر، وعجز النظام الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي عن وضع حدود أو إقرار حلول.[2]

باتت عملية الإصلاح الهيكلي والاستراتيجي داخل مجلس الأمن عملية لا غنى عنها في ضوء التوترات والتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم وعدم قدرة المجلس على القيام بدوره المنوط به لحفظ الأمن والسلم الدوليين، خلقت الصراعات المتواترة في العالم نوع من الهشاشة وانعدام الفائدة للعديد من المنظمات في القلب منها مجلس الأمن الدولي خاصة في حالة انعدام الأمن والسلام الدولي وعدم قدرة المجتمع الدولي عن القيام بدوره المنوط العمل به لحفظ الأمن والاستقرار خاصة في ضوء عدم استجابة بعض الدول لقرارات مجلس الأمن، لقد أصبح واضحا الآن فيما يتعلق بالحروب التي تبدو مستعصية على الحل في غزة وأوكرانيا، والتي تخلف اثارا ترددية أوسع نطاقا ليس فقط على المستوى الدولي أن فاتورة التنفيذ البطي ء لإصلاح مجلس

---

[1] حكيم بن حمودة، "قهوة الأحد: في تاريخ النظام الدولي وأزماته"، **المغرب**، تم الاطلاع على الموقع يوم 6 أبريل 2024 على الساعة 15:00ي ar.lemghreb.tn

[2] أمن دولي –إصلاح النظام الدولي. مجلس الأمن حاجة ملحة، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات**، 2024/02/28في www.europarbct.com

الأمن التابع للأمم المتحدة قد حان موعدها فمن الواجب التحرك بشكل سريع لتقليل مستوى الخسائر.[1]

لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح المؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، ومن الضروري إيجاد مساحة التفاهمات والاتفاقات المشتركة حول آلية وخطوات الإصلاح بين الدول الأعضاء ذات السلطة، يجب على مجلس الأمن المضي قدما والتكيف مع الحقائق الجديدة لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بشكل حاسم وبقدر أكبر من المساءلة والشفافية للتحديات الراهنة مع العلم أن بدون الإصلاح الهيكلي سيستمر مجلس الأمن وشرعيته في المعاناة حتما وكذلك أهمية المتحدة نفسها.[2]

لقد أثبتت هيئة الأمم المتحدة عجزها في الكثير ومن مرات وجاء المقال الرئيسي لصحيفة "نيويورك تايمز " الأمريكية ليوجه أصابع الاتهام للأمم المتحدة ودبلوماسيتها، إذ تساءل: «لماذا لا تستطيع الأمم المتحدة حل المشاكل في العالم؟"، وهذا الأمر تطلب إعادة النظر في هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت تعاني من الخلل على مستوى عدة هياكل وهي على النحو الآتي:

الخلل على مستوى الجمعية العامة :حيث سلبت الدول الكبرى إرادة الجمعية العامة من خلال الاستحواذ على أهم الاختصاصات التي من المفترض أن تكون بيد الجمعية العامة واحتكارها من قبل المجلس، ويتجلى ضعف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام 1945 م وحتى اليوم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد أبرز تحد أمام المنظمة ولقد حرص واضعوا الميثاق من البداية على تقييد دور الجمعية العامة وحصر سلطاتها وتهميش دورها في القضايا المهمة فضلا عن عدم إلزامية توصياتها، وذلك لصالح مجلس الأمن الذي استأثر بكافة الصلاحيات الهامة.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] زياد محمد الوحشات، "إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها "، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، العدد (1)، (جانفي 2021)، ص 1.

الخلل على مستوى مجلس الأمن الذي يتعلق بتشكيل مجلس الأمن، ففي الوقت الحالي ازداد عدد الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من (51) عضوا عام 1945 م إلى (193) عضوا، بينما ازداد عدد المقاعد المخصصة للدول في مجلس الأمن من (11) عض ،ص ىوا إلى (15) عضوا وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التي تشوب مجلس الأمن هي تشكيلة المجلس الحالية التي لا تناسب الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، ولا تمثل حقيبة توزيع القوة في العالم كما أن التشكيلة الحالية لا تعكس خريطة موازين القوى الجديدة في النظام الدولي الراهن، ويشار هنا إلى أن فكرة السباق لعضوية مجلس الأمن تعود بشكل مباشر إلى رغبة كل اليابان وألمانيا الانضمام إلى نادي أصحاب العضوية الدائمة، حيث تريان أنهما تحملان نسبة كبيرة من ميزانية المنظمة تصل إلى 17٪، إضافة إلى أن بعض الدول أصبحت قوى إقليمية مؤثرة مثل :الهند، كندا، مصر وبالتالي فالتشكيلة الحالية لا تراعي مسألة الديمقراطية في اتخاذ القرار، إذ أصبح المجلس يبدو كأنه حكومة أقلية تمارس وظائفها بطريقة دكتاتورية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية ويتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أي رقابة سياسية وقضائية.[1]

كما يمكن القول إن الأمم المتحدة تعاني من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية، فبانتهاء الحرب الباردة لم يعد جهاز الخدمة المدنية في المنظمة العالمية مناسبا للمهام الجديدة والتي أصبحت تضطلع بها فبسبب أزماتها المالية عجزت الأمم المتحدة عن سداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلام سواء بالجنود أو المعدات ما أدى إلى ارتفاع مديونية المنظمة الدولية نحو هذه الدول وجعل أغلبها من الدول النامية تلوح بأنها لا تستطيع الاستمرار طويلا في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها المالية .[2]

1 المرجع نفسه ص ص 14,15.

2 المرجع نفسه ص 16.

اهتزت الأساس الهيكلي. ما يسمى ب "القائم على القواعد "النظام الدولي الليبرالي" الذي حددته المؤسسات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات، والتحالفات العسكرية التي تركز على الولايات المتحدة، والحريات وحقوق الإنسان تكوين القيمة. ومع تزايد قوة "الجنوب العالمي"، وبدأوا في السعي للحصول على كلمة أكبر وسلطة أكبر في وضع جدول الأعمال وهي ملتزمة بتشكيل نظام دولي للحكم المشترك والمشاركة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، تم تعطيل الوضع الأساسي للبلاد بسبب هيكل القوة العالمية الجديد. وأشار الأمين العام بينج في هذا الصدد إلى أن "الحوكمة العالمية يجب أن تلتزم بمبدأ التشاور ويعزز مبدأ المساهمة المشتركة والمنافع المشتركة المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص لجميع البلدان. [1]

كشفت أزمة كوفيد 19 عن ضعف مؤسسات النظام العالمي الإقليمية والدولية حيث يرتبط بأزمة النظام الفشل التنموي الذي تدعو إليه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) الدوليين وما يعرف بتوافق واشنطن والذي يقضي بإزالة الدعم الموجه للطبقات الدنيا و ومما لاشك فيه لان أحد أشكال الدعم هو إقامة نظام رعاية صحية شامل لمواطني الدولة مما يجعل هذه المنظمات مسؤولة بشكل مباشر عن الانتشار السريع لفيروس كوفيد 19 والتردى الموجود لأنظمة الرعاية الصحية فالحديث عن بناء منظور جديد للاقتصاد السياسي العالمي وإنشاء نماذج تنموية جديدة أكثر استدامة تراعي الخصوصية (الثقافية، الحضارية، البشرية، المادي، البيئية)لكل منطقة وعلى المجتمع الدولي في عالم ما بعد كوفيد 19 الا يتسرع في إطلاق (مصطلح عالمية)قبل دراسة مدققة.[2]

كما كشف أزمة كوفيد 19 عن مدى الضعف والقصور التي تعاني منه المؤسسات الدولية إذ شكلت الأزمة اختبار لأبرز مؤسسة دولية (الأمم المتحدة) من أجل قياس مدى فاعلية دورها

[1] 作者：刘海霞 ,以"人类命运共同体"理念引领国际秩序重塑,来源：中国社会科学网-中国社会科学报, 10/07/2023.

[2] محمد عبد العظيم الشيمي،"إشكالية المنظومة القيمية في العلاقات الدولية في ظل أزمة كوفيد 19"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد (2)،(2023)، ص 64

في إدارة الأزمات الدولية ومدى استيعابها لحجم المخاطر المستجدة التي تواجه المنظومة الكونية إلا أن منظمة الصحة العالمية فشلت بسبب عدم استجابتها السريعة للأزمة العالمية وظهر للعيان مدى التردد والتناقض في تقديم البيانات واتخاذ القرارات من لدن المنظمة بل وتقديم معلومات خاطئة حول الإرشادات التي يحب على الدول الالتزام بها وكذا فيما يخص التجارب الخاص. ببعض البروتوكولات العلاجية، كما أظهرت الأزمة أيضا تراجع دور بعض التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي كقوة **توازن** في النظام الدولي حين **اتسم** تعامل دول هذا التكتل الإقليمي بالفردية والانعزالية في ظل الأزمة وواجهت أوروبا تحديا كبيرا وخاصة مع تأثير أزمة بريكست مما أظهر وضع الاتحاد الأوروبي بعدم التزام دولة بمبدأ التضامن كما أبان عن ضعف أدوار المفوضية الأوربية التي عجزت عن القيام بدور تنسيقي بين دولة.[1]

المطلب الثالث: أزمة القيم

يمكن النظر إلى القيم على أنها أحكام معيارية تتضمن مثلا وأهدافا ضابطة للوجود الاجتماعي فكرا ونظما وممارسة، ولها صفة الضرورة والالتزام، وبهذا المعنى فإن القيم هي أحكام معيارية معترف بها في الوجود الاجتماعي وقد تنازعت فكرة القيم في العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية مدرستان:

الأولى: وتمثلها المدرسة الواقعية، التي ترى أنه من العبث التمسك بقيم في عالم السياسة الدولية الذي لا يعرف إلا المصلحة وإن تمسك دولة بالأخلاق يعني استسلامها في موقف ما للطرف الآخر الذي لن يتبع نفي قواعد السلوك ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول، فالدول تحكمها أخلاقية تختلف عن أخلاقية الفرد في علاقاته الشخصية. ويعتقد **مورجانتو** أن الأخلاق ضرورية في العلاقات الدولية، ولكنه يناهض المبرر الأخلاقي للسياسة الدولية، وهو ما يسمى **ب «أيديولوجية الأخلاق** "، أي إن المبادئ الأخلاقية

[1] المرجع نفسه

تخفي وراءها المصالح الخاصة، كما يدين **الإطلاقية الأخلاقية** ويسميها **بالنزعة العاطفية** لأنها تغطي طبيعة السياسي وتركز فقط على القيمة الأخلاقية على حساب القيم الأخرى.[1]

الثانية: وترى أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع، بل ترشيده، حتى لا ينغمس العاملون في المجال السياسي في الحسابات البراغماتية ويرون أن القيم تنفذ إلى قلب العلم عن طريق النظريات، بوصفها مبادئ جوهرية تشكل بناء الفكر النظري مزودة إياه بالمعنى والاتجاه.[2]

واستنادا لمقاولات هذه المدرسة ظهر المنظور المثالي في دراسة العلاقات الدولية، ويستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة العقل الإنساني والعمل على أن يأتي هذا السلوك متماشيا مع القواعد الأخلاقية التي تحث على قيم التعاون بدلا من الصراع، وعلى السلام بدلا من الحرب وعلى العدالة بدلا من الظلم.....الخ، كما يستمدون بناءهم الفكري من عدة روافد تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن التاسع عشر ومثالية الرئيس الأمريكي ولسون في القرن العشرين.[3]

إن القيم التي نتحدث عنها هما هي تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة ونشر الديمقراطية والحكم الراشد ومحاربة الفساد المالي والاستبداد السياسي، هذه فضلا عن السعي المعلن لتحرر الشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها لاسترداد حريتها المسلوبة سواء كانت من الاحتلال أز من بطش المستبدين المحليين، لقد تغني الغرب بتلك القيم وأظهر حرصه على نشرها كقيم ومعايير كونية يقاس بها الغير قربا وبعدا من المثال الغربي، وعلى أساسها تمنح شهادات حسن السير والسلوك للدول والمنظمات، غير أن ذلك الحرص لم يترجم بشكل عملي في دعم حركة الشعوب التواقة لتعيش في ظل تلك القيم كما تعيشها وتمارسها شعوب الغرب نفسه، بل ظل ذلك الحديث أقرب إلى ابتزاز المستبدين لتسهيل نهب الثروات واستنزاف المقدرات منه إلى مؤازرة فعلية وعملية

---

[1] عصام محمد عبد الشافي، "الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية «، مجلة بحوث ،(جوان 2016).

[2] Robert R.Alford, **The craft of inquiry theories**, Methods and Evidences , (oxford university press ,1998), pp.35-38.

[3] هانز كينغ، "الحوار بين الأديان والأمم «، مجلة **التسامح**، مسقط وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العدد (17)،(2017)، ص204.

للشعوب المقهورة لذلك لم يتجاوز المجهود الغربي عبر السنين إصدار تقارير وبيانات دورية لحالة الحقوق والحريات فيما يسمه الدول النامية مصحوبة بتنديد مكرر بارد لا ينصر مظلوما ولا يردع ظالما.[1]

في الواقع، إن أكبر مأزق أخلاقي واجهه الغرب هو ازدواجية المعايير في تطبيق تلك يتبنون المعارضة من منظور سياسي وفكري لا يتبنى الرؤية الغربية حتى وأن اضطهد هذا النوع من المعارضة وأبيد بشكل مروع.

الحق أن نقطة الضعف الغربي إنما تكمن في المأزق الأخلاقي الذي يعيشه والتناقض بين ما يقدمه من دروس ومحاضرات عن القيم، وممارساته الفعلية، وهو مأزق يتفاقم يوما بعد يوم ويتكشف لأعداد متزايدة من المخدوعين والمنبهرين بالغرب وقيمه التي طال ما احتكرها لنفسه وهي القيم التي لا ينقلها خارج أرضه. على حد وصف المفكر الجزائري مالك بن نبي في مقولته الشهيرة.[2]

إحدى الأطروحات التي ترددها أدوات الاعلام الغربية عند حديثها عن النظام الدولي الجديد وخصائصه هو أنه يرتبط بقيم سياسية واجتماعية جديدة وأن تبني المجتمعات والدول المختلفة لهذه القيم سيكون بمثابة تأشيرة الدخول للمشاركة في العالم الجديد.

وتختلف هذه القيم من كاتب لآخر، كما يختلف سلم أولويات هذه القيم من مؤلف لآخر ولكنها عادة ما تدور في المجال السياسي حول الديمقراطية (تعدد الأحزاب) واحترام حقوق الإنسان (وفقا للمعايير التي تضعها منظمات حقوق الإنسان في الدول الغربية) وفي المجال الاقتصادي حول الحرية الاقتصادية بما تتضمنه من علاقات السوق والملكية الخاصة والتدفق الحر لعناصر الإنتاج عبر الحدود ويرتبط بذلك ازدياد دور المنظمات غير الحكومية في التعبير عن اهتمامات

[1] على الدين هلال، "حول قيم النظام العالمي الجديد " تم الاطلاع على الموقع يوم 07 أبريل على الساعة 16:00في www.al-jazirah.com

[2] محمد الإمام أحمد، "**عندما يحتكر الغرب القيم لنفسه** ، تم الاطلاع على الموقع يوم 12 أبريل 2024 على الساعة 11:00، الجزيرة في www.aljazeera.net

المجتمع وفي التأثير على القرار الحكومي بل وفي تنفيذه وبشكل متزايد ترتبط المعونات الاقتصادية بتبني الدول المحتاجة لتلك المفاهيم السياسية والاقتصادية.[1]

وقد يبدو هذا الطرح من جانب الغرب جديدا أو أنه أمر حديث إلا أن الحقيقة تخالف ذلك تماما، وطرح هذه الافكار على أنها قيم عالمية هو استمرار لتقليد أوربي غربي يعكس في جوهره نظرة الغرب المتقدم للشعوب والمجتمعات الأخرى، فمنذ النهضة الصناعية والسياسية في أوربا، تبلور اتجاه ثقافي وفكري ينظر الى المجتمعات غير الغربية نظرة دونية، وتتضمن هذه النظرة ان الطريق الوحيد لتقدم هذه المجتمعات هو في تبنيها لأنماط القيم والتنظيم السياسي والاجتماعي القائم في الغرب، ولم يجد كثير من المفكرين الغربيين في الثقافات الأخرى ما يؤهل ابناءها للتقدم ومن ثم ظهرت الدعوة الى التغريب ومعنى ذلك ان طريق التقدم لهذه الدول يكمن في تبنيها لأشكال التنظيم وأساليب الحياة والقيم الغربية ووصل الأمر حد فرض ذلك بقوة الاستعمار في حالة الجزائر وعدد من الدول الأفريقية التي خضعت للاستعمار الفرنسي فقد سعت فرنسا الى فرض ثقافتها ولغتها على النخب السياسية في المستعمرات، بل وعلى المجتمع عموما.[2]

ولعلنا نتذكر في هذا المجال ما كتبه مفكر فرنسي كبير مثل مونتسكيو عن الثقافة الفارسية، أو عبارة المؤرخ الإنجليزي ماكولي الشهيرة ان رفا من المكتبة الإنجليزية يفوق في قيمته كل انجاز بعض الثقافات غير الغربية, بل إن كارل ماركس نفسه كتب مرة أنه لا يوجد أمام الدول المتخلفة سوى نهج الاقتداء بدول غرب أوربا, وهكذا فقد تبلور في القرن التاسع عشر فكرة أن أوربا تقدم صورة المستقبل للعالم، وأن على الدول الساعية للتقدم أن تتشبه بالمؤسسات والقيم الأوربية, وعندما سعت بعض الدول الاستعمارية كفرنسا والبرتغال واسبانيا لفرض لغاتها ونظمها القانونية على المستعمرات فقد انطلقت هذه السياسات – على الأقل جزئياً –من الاعتقاد بأن ذلك هو طريق التقدم لهذه الشعوب.[3]

---

[1] المرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

ومن هنا فعندما يطرح الفكر الأمريكي بعض الأفكار اليوم باعتبارها قيم النظام العالمي فليس في هذا جديد بل هو استمرار لنفس النمط في علاقة أوربا بالغير، وهنا ينبغي ان نطرح عدة اسئلة: فما الذي يجعل هذه القيم ذات طابع عالمي؟ بعبارة أخرى: ما هي الأسانيد الفكرية والفلسفية التي تسمح لأبناء ثقافة ما بزعم أن ما وصلوا اليه يمثل بالضرورة تقدما بالنسبة للثقافات الأخرى؟ ذلك أنه إذا كان من الممكن اللجوء الى معايير علمية وموضوعية لتحديد معنى التقدم أو التخلف الاقتصادي أو في مجال الأمية والتعليم فليس من الممكن التمييز أو اقامة معيار للتصنيف بين ثقافات وقيم متقدمة وأخرى متخلفة.[1]

والحقيقة ان عالمية هذه القيم تنبع من القوة المادية والاقتصادية للدول الغربية، وبعبارة أخرى فبسبب عدم التكافؤ في موازين القوى فإن الدول الغربية تستطيع أن تسعى لفرض قيمها ومحاولة اعتبارها قيما عالمية، ولكن العالمية الحقة لا يمكن ان تستند فقط إلى القوة بل يكون أساسها أنها تعكس تفاعلا بين عدد من الثقافات وأن تلك الثقافات شاركت في صياغتها وبلورتها.[2]

ثم أن هذه القيم التي يدعي الغرب عالميتها لا يتم احترامها دوماً بواسطة هذه الدول الغربية الكبرى، بل يكون التطبيق بشكل انتقائي واختياري وهذا ما يوصف عادة بازدواجية المعايير، وذلك وفقاً لعلاقة الدول الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة، بالحالة محل البحث ومدى وجود مصالح قوية معها.

والخلاصة اننا يجب ان نمعن النظر ونعمل الفكر حول ما يقال لنا حول تلك القيم العالمية الجديدة وأن نصمم على أن العالمية الحقة والجديرة بهذا الاسم تعني الحوار بين الثقافات وأن محاولة فرض قيم ثقافية ما على العالم لا يمكن أن يكسبها سمة العالمية، ان العولمة لا تعني ويجب ألا تتضمن فرضا لقيم مجموعة من الدول على بقية العالم ومثل هذه المحاولة لا يمكن ان تنجح ولا تؤدي بتلك القيم لان تكتسب صفة العالمية ذلك ان عالمية القيم تنبع من استيعابها لخلاصة أكبر عدد من الثقافات من خلال الحوار والتفاعل.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

كما تجلت أزمة القيم لي مواقف بعض الدول الغربية عندما تم إعطاء الأولوية للشباب وصغار السن في تلقى العلاج من الفيروس وإبقاء كبار السن على كراسي الانتظار وكذا تأخر الدول الرأسمالية في فرض إجراءات الحجر الصحي كما أن قيمة الفردية التي يتمتع بها النظام الغربي كانت هي أهم أسباب تفشي الوباء بها حيث رفض الأفراد هناك الانصياع إلى قرارات السلطات بالحجر الصحي ومقاومة التحكم السلطوي ولم ينته الأمر عند هذا الحد فقد رأينا للحكومة الفيدرالية الأمريكية عانت من عدم القدرة على فرض سلطاتها على حكومات الولايات مما أدى لعدم وجود خطة شاملة لمواجهة تفشي الوباء، وهذا وتدفعنا أزمة كوفيد 19 لنحت مفاهيم جديدة لاستخدامها فكرا وحركة وتكون بديلة للمفاهيم السائدة لدى الوحدات الدولية لي تعاملها مع بعضها البعض.[1]

إن التغيرات غير المسبوقة في العالم منذ مائة سنة وجائحة القرن توفر لنا "مرآة" متميزة لمتابعة العلاقات الدولية وهي تكشف عن الوجوه الحقيقية للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في القضايا النظام الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتبر الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية أكبر مدمر للنظام الدولي القائم. تدعي الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى بأن النظام الدولي "يقوم على أساس القواعد "، وتكون طبيعتها تشويه وتحريف وإضعاف النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية واستبدال قواعد القانون الدولي المقبولة على نطاق واسع ب"قواعد الدوائر الضيقة "، وتزيين القيم الغربية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان بغطاء "القيم العالمية "، وإجبار العالم على قبولها بدون شرط وهي تسعى للحفاظ على مصالحها الأنانية وتصرفاتها المهيمنة، وإثارة الصراعات في كل أنحاء العالم. هي تمس بالسلام والتنمية وأصبحت مصدر الفتنة في العالم.[2]

---

[1] محمد عبد العظيم الشيمي،"إشكالية المنظومة القيمية في العلاقات الدولية في ظل أزمة كوفيد 19"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد(2) ،(2023، ص 64

[2] **الغرب وجرائمه باسم "النظام و"الديمقراطية " وحقوق الإنسان** "، تم الاطلاع على الموقع يوم 08 أبريل 2024 على الساعة 00:1،في www.chinsarabcf.org.

تعتبر الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى أكبر منتهك لحقوق الإنسان في العالم، إن الولايات المتحدة تعتبر دوما نفسها ك "منارة حقوق الإنسان "، وتقوم بفرض الإملاءات والهجوم على حقوق الإنسان في الدول الأخرى وتشويه صورتها غير أن حقوق الإنسان في داخل هذه الدول تتدهور باستمرار إن الولايات المتحدة الأمريكية ك"أكبر دول فاشلة في مكافحة الجائحة قد تجاوز عدد الوفيات الناتجة عن كورونا المستجد فيها مليون شخص، الأمر الذي يعكس مدى تجاهلها لحياة وصحة الشعب التي تعتبر من حقوق الإنسان الأساسية على مدى عامين منذ مقتل جورج فلويد، لا يزال "فيروس "العنصرية ينتشر في الولايات المتحدة باستمرار، ولايزال معدل الجرائم المتعلقة بالتمييز العنصري مرتفعا و تتدخل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ستار حقوق الإنسان وإثارة الاضطرابات والفوضى على الساحة الدولية، أصدرت الجمعية الصينية لحقوق الإنسان مؤخرا تقريرا تحت عنوان "الولايات المتحدة ترتكب الجرائم الفادحة لانتهاك حقوق الإنسان في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى، وهو يكشف بعمق أن الجرائم الأمريكية تؤدي إلى الحروب المتكررة في الشرق الأوسط، وتعرض حقوق الشعب في الحياة والتنمية وغيرها من حقوق الإنسان لأضرار جسيمة.[1]

قد أثبت التاريخ والواقع بشكل متكرر على أنه أينما تنفذ الولايات المتحدة نظاما قائما على "قواعد اللعبة "الغربية وتفرض ما يسمى ب "القيم العالمية "بما فيها ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ستقع هذي المناطق في مستنقع الفوضى والاضطراب الذي له تداعيات سلبية بلا نهاية.[2]

وقد نشرت مجلة "**فورين أفيرز** " مقالا للأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية تساءلت فيه عما تعنيه الحرب في غزة لمستقبل حقوق الإنسان والقانون الدولي، وتحت عنوان "**غزة ونهاية النظام القائم على قواعد** "قالت فيه: «بعد أكثر من أربعة أشهر من النزاع تميزت حملة الانتقام الإسرائيلية من حماس بأشكال من جرائم الحرب واختراقات للقانون الدولي وبررت إسرائيل حربها

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

في غزة بأنها لمحو حماس، المسؤولة عن عمل فظيع في 7 أكتوبر والذي قتل أكثر من ألف شخص وجرح العديدين وأدى إلى 240 رهينة.[1]

وأكدت الكاتبة أن الولايات المتحدة والدول الغربية دعمت إسرائيل وزودتها بالمساعدات العسكرية ورفضت دعوات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن وعلقت الدعم عن وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة والتي تقدم الدعم للاجئين الفلسطينيين وعارضت دعوى جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية حتى مع تواصل الذبح وتقول كالامار إن التواطؤ الدبلوماسي اليوم في كارثة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في غزة هو تتويج لسنوات من تآكل حكم القانون ونظام حقوق الإنسان العالمي وشددت كالامار أن الانهيار كان واضحا في تدمير غزة ورد الغرب عليه وهو يؤشر إلى نهاية النظام القائم على القواعد ويعلم مرحلة جديدة[2].

وألحت على أن مبدأ العالمية والذي ينص على أننا جميعا وبدون استثناء نستحق حقوقا إنسانية متساوية، مهما كنا وأين نعيش يقع في قلب نظام حقوق الإنسان الدولي وكان أساس ميثاق الإبادة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث أقر كلاهما عام 1948، وظلا على مدى السنين مصدرا للمحاسبة بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية التي أنشئت عام 2002, وساعد البناء القانوني هذا على التأكد من التزام الدول بحقوق الإنسان كما أسهم في تحديد وتعريف حركة حقوق الإنسان عالميا وكان أساسا لإنجازات حقوق الإنسان في القرن العشرين.[3]

وبرأيها يبدو أن النظام القائم على القواعد والذي حكم الشؤون الدولية منذ الحرب العالمية الثانية في طريقه لمغادرة المشهد ومن التداعيات للتخلي عن هذا النظام واضحة: عدم استقرار ومزيدا من العنف، وكما ستؤدي نهاية النظام القائم على القواعد لغضب واسع داخل قطاعات المجتمع وفي كل أركان المعمورة وباستثناء الذين سيحصدون ثمار تدمير النظام الدولي.[4]

---

[1] إبراهيم درويش، **"أمينة العفو الدولية :تواطؤ الغرب مع إسرائيل في تدمير غزة يؤشر على نهاية النظام الدولي القائم على القواعد "**، **القدس العربي**، تم الاطلاع على الموقع يوم 19 أبريل على الساعة 15:00 في .www.akquds.co.uk

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

في السنوات الأخيرة أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض الدول الغربية بارزة على نحو متزايد، لكن الساسة الغربيين التزموا الصمت إزاءها واتهموا بدورهم الدول النامية وتدخلوا بشكل فظ، إن ورقة حقوق الإنسان التي تلعبها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تعتبر أداة للغرب التعزيز الإمبريالية الثقافية وخاصة ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولقد أظهرت العديد من المواقف أن القواعد والنظام ما هي إلا عمليات سياسية تقوم على المصالح الوطنية الولايات المتحدة الأمريكية، إن صمت الحكومات الغربية عن انتهاكات العديدة للقانون الدولي توحي بأن ادعاءاتهم بأن النظام قائم على قواعد هي المفارقة الكبرى في خطاب النظام الدولي.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات إعادة تشكيل نظام دولي جديد

المطلب الأول: تراجع الأحادية القطبية

إننا نعيش مرحلة تاريخية من التغير في ميزان القوى الدولي، والذي من المرجح أن يؤدي إلى التحول من مرحلة الهيمنة الامريكية أحادية القطبية إلى عالم جديد عبر مرحلة انتقالية من القطبية المتعددة، ظهر مع انتهاء الحرب العالمية الثانية توازن دولي جديد أحدث تحولات هائلة في العالم لتشكيل الولايات المتحدة احد قطبيه بمقابل الاتحاد السوفيتي، إلا أن هذا التوازن، بدأ يختل منذ اواسط السبعينات بشكل واضح وانتهى مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر 1991، لتحتكر الولايات المتحدة بعد هذا التاريخ المسرح العالمي، وانتقلنا لعصر جديد سادته الأحادية القطبية، فرسخت السياسات الخارجية للولايات المتحدة هذه الحالة ما جرى ترجمته عبر تحويل الجميع لمجرد تابع للولايات المتحدة التي باتت تفرض حالة من الهيمنة في جميع المحافل الدولية القائمة، ولكن ومع ذلك كان واضحًا تمامًا ومنذ البداية إن العالم آحادي القطب هو عالم غير متوازن وبالتالي غير مستدام.[2]

---

[1] 作者：刘海霞,以“人类命运共同体”理念引领国际秩序重塑,来源：中国社会科学网-中国社会科学报, 10/07/2023.

[2] فهد المضحكي،"انحسار الأحادية القطبية "، **الأيام**، العدد(11529)، (أكتوبر 2020)

مع ابتعاد العالم عن الأحادية القطبية – وهو ما أصبح واقعًا تعترف به الغالبية العظمى – وبعد أن أيقنت واشنطن انها لن تستطيع فرض سيطرتها من جديد ولن تستطيع الاعتماد على أذرعها التي تستخدمها للتحكم في الانظمة والهيئات الدولية المختلفة بالطرق وبالدرجات السابقة، وجدت نفسها أمام خيارات ضيقة، عنوانها إحداث فوضى كافية لإبقاء العالم منشغلاً بغرض تأخير التحولات الجارية، لذلك لعبت واشنطن دور المفسد في المجتمع الدولي وخصوصًا بعد ان بات أصدقاؤها يظهرون نزعة متزايدة لرفض الخنوع، ويظهرون خوفًا أقل من التهديدات الامريكية.

ولقد نشر مقال للكاتب الانجليزي بيتر هاريس في مجلة ناشنال انترست الامريكية ترجمة عادل حبه، يؤكد فيه إن القرن الامريكي في طريقه إلى الاضمحلال، وإن معظم محللي السياسة الدولية، سواء أكانوا يعزون تراجع الولايات المتحدة إلى الخلل الوظيفي المحلي أو إلى نهوض الصين والقوى الناشئة الأخرى، ويميل المراقبون إلى الاتفاق على ان انحسار «حالة احادية القطب» عاجلاً أم آجلاً، سيفسح المجال لقيام نظام دولي يلعب فيه أكثر من دولة عظمى.[1]

وفي مشاركة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أعمال الدورة 25 لمنتدى سان بطرسبورغ، عند بوتين إلى تقديم رويته للوضع بعد دخول الحرب الروسية الأوكرانية شهرها الرابع وتداعياتها على روسيا والعالم، وتوقف مطولا عند العقوبات المفروضة على بلاده وقال إن الغرب يعاني منها أكثر من روسيا، كما جدد التأكيد على فشل محاولات عزل روسيا وركز على النتيجة الأساسية، من وجهة نظره للتطورات الجارية والتي أجملها بعبارة أن "العالم لم يعد كما كان، وأن "زمن الهيمنة الأمريكية وأحادية القطبية قد ولى ".

نلاحظ أن الأحادية القطبية بدأت تتراجع مما يؤدي لتهيئة الساحة الدولية لبروز نظام متعدد الأقطاب اقتصاديا من خلال التكتلات الإقليمية، تكون الولايات المتحدة الأمريكية أحد أقطابه.

ينطلق أنصار التعددية القطبية في بنية النظام الدولي، من فكرة مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي، بحيث لا توجد دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب قوة عظمى في النظام الدولي وفي هذا الصدد يؤكد "**بدران ودودة** " أن

[1] المرجع نفسه.

الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تتمتع بتفوق في بعض عناصر القوة العسكرية وجاذبية الأفكار وعلاقات الصداقة والتحالف وانتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم، إلا أنها من الناحية الاقتصادية تعاني من مشاكل وعدة أزمات.[1]

وحسب "**وليد عبد الحي** " إن مؤشرات تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل فيما يلي:[2]

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري في عدة مناطق من العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي ووصوله مرحلة العجز.
- ارتفاع نسبة المديونية
- ارتفاع الفرق بين الدخل الطبقات بشكل عالي.
- تراجعها إلى مرتبة 29 بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها الإجمالي من ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري.

ونستنتج من هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: تراجع في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح في قيادة العالم ما بعد الحرب الباردة.

ويؤكد "**سيميناتور Seminatore** أن النظام الدولي الراهن يتجه نحو تعدد الأقطاب، ويظهر ذلك حسبه من خلال النقاط التالية:[3]

- غياب قيادة معترف بها وغياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أو فكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو العزلة وتزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها العالمية.
- الحكم المتعدد الأطراف، الممارسة الجماعية في تسيير النظام الدولي الراهن.

---

[1] بدران ودودة، "مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية "،**مجلة عالم الفكر**، العدد(4)،(3يناير 1995)، ص 28.

[2] جمال بن مرار، "إعادة تشكيل النظام الدولي :مؤشرات واتجاهات، **مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية**،العدد (3)،(جوان 2023)، ص101.

[3] المرجع نفسه.

- إن بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة ليس نظام أحادي القطب عكس ما روج له المسؤولين في اوائل القرن العشرين.

أما "**ناصيف يوسف حتى** " يحدد السمات اللازمة حتى يترسخ نظام متعدد الأقطاب وهي:[1]

- مزيد من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاما مع قدرات الدول الأخرى.
- تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب وكمرجعية بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسية على ديناميكية التعاون والتنافس.
- عودة روسيا لدورها مع تنامي قدراتها الإقليمية والدولية وتوسع حلف الناتو شرقا نحو الأراضي الروسية يحتم عليها التعاون الاقتصادي والسياسي وفي مجال النووي وقضايا الأمن.
- استقرار الدور الصيني في التحول الحاصل في العلاقات الدولية.
- يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي مثلا أوروبا وعدد من الدول الآسيوية وقد تبرز أقطاب أخرى تعمل كل منها في إطار_مجال إقليمي محدد.

إن الأحادية القطبية التي برزت في أعقاب الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، فإنها وإن أصبحت السمة الغالبة على طبيعة الأحادية القطبية الدولية لمدة محددة إلا أنه فسرعان ما بدأ منافسون دوليون بتحدي هذه الأحادية، وأصبح النظام الدولي يسير نحو مرحلة جديدة تشهد نموا في مراكز القوى وتزامن هذا التطور مع انزواء نسبي في قوة ومكانة القطب الأوحد ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن القول بأن العالم يسير نحو عهد تغيب عنه قوة تمارس الهيمنة الأحادية يمكن أن يحظى بالقبول والمصداقية على نحو كبير.[2]

لقد فقدت أمريكا صفة القطب الأوحد على جميع الأصعدة اقتصاديا وسياسيا بصورة غير مسبوقة، ولم تعد لها السلطة والنفوذ في الشؤون الخارجية كما عهدها بل لم يعد بمقدورها القيام بالحرب المباشرة وأصبحت سياستها الخوض في الحروب بالوكالة، وترك الدول تواجه مصيرا مجهولا وخروجها

---

[1] المرجع نفسه ص 102.

[2] حيدر علي حسين،"نحو قطبية جديدة في النظام الدولي "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ص 22

من أفغانستان بعد عشرين عاما، والمؤسف من كل هذا تعيش أمريكا على أمجاد الانتصار في الحرب العالمية وقوتها العسكرية، وكأن العالم من حولها لم يتغير وعلى رأسه الصين التي تغلغلت في كل دول العالم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا بل عسكريا وتكنولوجيا، خاصة في إفريقيا وطريق الحزام خير دليل[1].

ولقد أكد **سيمون سيرفاتي**، أستاذ العلاقات الدولية ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن في مقاله "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب "، من خلال نظرة شاملة ألقاها على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهما، إذ يقر الكاتب في البداية أن عصر الأحادية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى حالة من الثنائية القطبية، فرغم تراجع القوة الأمريكية، فإنه ليست هناك أي قوة دولية أخرى في نظر سيرفاتي قادرة على فرض الهيمنة عليها.

المطلب الثاني: صعود دول جديدة على المسرح العالمي

وهو المشهد الحالي من صعود دول على المسرح العالمي، وعلى رأسها روسيا والصين في خضم التطورات العالمية الجديدة (الحرب الروسية الأوكرانية، والأزمات المالية العالمية، والتغير الجيوسياسى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية، والحصار الأمريكي للصين بعد تفوقها عالميا، وتراجع الدور الأمريكي، ولفظ القارة الإفريقية لاستعمار الغرب، والحروب والصراعات في القارة السمراء، والإرهاب، والهجرة، والتغير المناخي، والصراع الروسي الغربي). في مقابل تراجع دول وقوى غربية وهو ما يشير إلى قدوم نظام عالمي جديد لا محال، فهذه التطورات هي دلالات على البدء الفعلي في تشكيل النظام العالمي الجديد، وإن النظام الحالي الذي تعمل عليه واشنطن وتحارب من أجل بقائه واستمراره لم يعد قائما من

الأساس، فالخريطة السياسية للعالم شهدت تغيرا بظهور دول جديدة لم تكن قائمة، واختفاء دول كانت قائمة، وتغيير مراكز النفوذ والقوى العالمية، ومستقبل ينذر بغروب نظام عالمي بقواه العالمية، وشروق نظام جديد بقوى جديدة، الأمر الذي ترتب عليه تغيير في العلاقات الدولية.[2]

---

[1] كاترين فرج الله، "نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب"، **السياسة الدولية**، سبتمبر 2023 في www.siyassa.org.eg.

[2] المرجع نفسه.

فمكانة القوى الفاعلة في النظام الدولي تدخل في مرحلة جديدة حيث يبدو جليا الصراع التنافسي بين الإستراتيجية الأمريكية وبين مصالح القوى الأخرى، فالنظام الدولي يشهد حاليا العديد من التغيرات التي توحي بحدوث تحول في طبيعته من ناحية بروز عوامل يمكن أن تحدد الصيغة المستقبلية القطبية الدولية والكيفية التي سيتم على وفقها توزيع الأدوار الدولية إلى جانب السياسة التي يمكن أن تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية ومدى تأثيرها في بناء هيكل النظام المقبل، كلها أمور دعت إلى إعادة النظر في صدقية الفرضية الخاصة بهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.[1]

إن الحديث أصبح يدور اليوم حول دخول العالم في مرحلة من التحولات الانتقالية، باتجاه إعادة تعريف القوى الكبرى لمكانتها الدولية إلى جانب الأزمات البنيوية التي تواجه الولايات المتحدة سواء على مستوى الاقتصاد الذي سيكون بعد مدة غير قادر على مواجهة اقتصادات القوى الكبرى الأخرى من جانب آخر، يبدو أن قوة الضغط العسكرية الأمريكية في ظل تزايد التبعية الاقتصادية لم تعد كافية بالنسبة للولايات المتحدة لإدامة الادارة الدولية.

يجدر الإشارة إلى أن مركز الدول الصاعدة في سلم القوى الدولي، وأصبحت أكثر تأثيرا ونفوذا ولا سيما بعد استمرار إنجازاتها التنموية وترابطها ومأسسة علاقاتها واسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات الخطيرة التي عرفها، إن ظهور القوى كفاعل جديد ذي صلة بالسياسات التنموية العالمية وأجنداتها وله مساهمته ومقاربته الخاصة في مجال التعاون التنموي، واقع باتت تدركه جميع الأطراف وتهتم بتحليلها ومتابعته وأكده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في سياق إشارته إلى المتغيرات الجديدة التي تطبع التحضير لأجندة ما بعد 2015، حيث أشار إلى وجود متغيرات مهمة عدة وخص بالذكر متغير :التكنولوجيا الجديدة، والقوى الاقتصادية الصاعدة.[2]

فمع دخول العالم القرن 21 بدأ النسق الدولي بالتغير، حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى مسألة انحدار القوة الأمريكية وموقعها في النسق الدولي كقوة مهيمنة وصعود عدد آخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية لعل أبرزها مجموعة البريكس وعلى رأسها الصين التي تحاول جاهدة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد براهيمي، صليحة كشرود، "**دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس** "،مذكرة ماستر غير منشورة ،(جامعة العربي التبسي :كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص 30.

أن تكون قوة موجهة في هذا القرن من خلال التحول نحو اقتصاد ونظام عالمي متعدد الأقطاب.[1]حيث تشهد الساحة الدولية تحولات في ميزان القوى وبزوغ قوى دولية جديدة تنافس على المكانة الدولية بعد أن منيت الولايات المتحدة الأمريكية بالفشل وتأكد ذلك بعد تصدع النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأصبح النظام العالمي يتوجه نحو قيادة التنين الصيني كقوة عظمى، وتشكل العلاقات الصينية الأمريكية نموذجا يجمع بين الصراع والتعاون والحذر، إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي والصين بثقلها الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي.[2] ولقد أشار العديد من الباحثين لتراجع دور الولايات المتحدة.

ولقد أكد العديد من الباحثين على تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية حيث أكد الباحث غالتنج الذي يعتبر أحد أبرز أساتذة الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، خصوصاً بعد أن تنبّأ سنة 1980 بانهيار الاتحاد السوفييتي خلال عشرة أعوام استناداً لمتابعة وتحليل خمسة متغيرات رئيسية، أما في دراسته التي وضعها سنة 2004 حول تراجع الإمبراطورية الأمريكية فقد اعتمد نظرية التناقض الداخلي في بنية الولايات المتحدة، مشيراً إلى 14 تناقضاً، وقدّر أن التراجع سيكون واضحاً مع سنة 2025 (وعاد وعدّل الموعد بعد ترامب إلى سنة 2020)، ويعتقد غالتنج أن جورج بوش George W. Bush وترامب ساهما في تسريع مفعول هذه التناقضات، وعدّد غالتنج هذه التناقضات على النحو التالي:[3]

---

[1] يونسي وليد،"دور القوة الصاعدة " Bricsوتأثيرها في النسق الدولي "،**مجلة المركز العربي الديمقراطي**،(يناير 2017).

[2] عاهد مسلم المشاقبه، صايل فلاح مقداد، "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين أنموذجا –1991–2016،**مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**،العدد(2)،(2018)، **ص** 276.

[3] وليد عبد الحي، "تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الاستراتيجية العربية **مجلة مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات**، (نوفمبر 2020)،ص 10–11.

1. **التناقضات الاقتصادية:** وتتمثل هذه التناقضات في:
   - التناقض بين النمو والتوزيع.
   - التناقض بين الإنتاج السلعي والاقتصاد المالي.
   - التناقض بين الإنتاج وتداعياته على الطبيعة (المناخ والتلوث....إلخ).
2. **التناقض العسكري:** وتتجلى مظاهره في:
   - التناقض بين إرهاب الدولة امريكي وإرهاب الجماعات المسلحة.
   - التناقض بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها خصوصا التناقض بين القيادة الأمريكية الناتو NATOوبين الجيش الأوروبي المقترح منذ مؤتمر هلسنكي سنة 1999.
   - التناقض بين الهيمنة الأمريكية في أوراسيا والمثلث الهندي الصيني الروسي.
3. **التناقضات السياسية:** وتتمثل في تناقضين:
   - التناقض بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة.
   - التناقض بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.
4. **التناقضات الثقافية:** ويحددها في ثلاث تناقضات وهي
   - التناقض بين الثقافة المسيحية اليهودية والإسلام.
   - التناقض بين الولايات المتحدة والحضارات القديمة (الكونفوشية والبوذية.....إلخ).
   - التناقض بين النخب الأمريكية والنخب الأوروبية.5
5. **التناقضات الاجتماعية:** ويحصرها غالنتج في ثلاث تناقضات وهي:
   - التناقض بين العمال وأصحاب رؤوس المال.
   - التناقض بين الأجيال الجديدة والقديمة.
   - التناقض بين الحقيقة الاجتماعية والخيال في المنظومة القيمية الأمريكية.

وبناءً على ما سبق، نبين أهم مؤشرات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الجدول التالي:

جدول مؤشرات القوة في العلاقات الدولية لسنتي 2019-2020 لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وقياس فارق القوة بينهما مستندا لمؤشرات القياس الدولية.

	المؤشر	الصين	الولايات المتحدة	المقارنة
1	إجمالي الناتج المحلي الاسمي	13.4 تريليون	20.49 تريليون	+2 لأمريكا
	معادل القوة الشرائية	27.31 تريليون	21.44 تريليون	+1 للصين
2	مؤشر غيني*	38.5	41.1	+1 للصين
3	نسبة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي	%1.9	%3.4	+3 لأمريكا
4	قيمة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي	553.4 مليار دولار	511.1 مليار دولار	+1 للصين
5	الديموقراطية	2.26	7.96	+3 لأمريكا
6	العولمة	65.11	82.41	+1 لأمريكا
7	معدل الاستقرار السياسي	0.24-	0.30	+1 للصين
8	حجم التجارة الخارجية	4.6 تريليون دولار	4.3 تريليون دولار	+1 للصين
9	حجم العجز في الميزان التجاري	+ 359.3 مليار دولار	946.1- مليار دولار	+3 للصين
10	مؤشر العسكرة (GMI)**	550	683	+1 للصين
11	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج	%55.36	%106.70	+3 للصين
12	معدل الجريمة (لكل 100 ألف)	31.18	47.7	+2 للصين
13	عدد الجامعات ضمن المئة الأولى عالمياً	6	26	+3 لأمريكا
14	القوة النارية (القوة العسكرية والإنفاق العسكري والإمكانيات السوقية والجغرافية)	0.0691	0.0606	+1 لأمريكا
15	حجم المساعدات الخارجية	38 مليار دولار	34.62 مليار دولار	+1 للصين
16	قبول الرأي العام الدولي لها كقيادة عالمية	%32	%33	+1 لأمريكا
17	عدد شركاتها الكبرى ضمن الـ 30 الأولى في العالم	10	14	+1 لأمريكا
18	عدد مرات استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي منذ سنة 2000[22]	12	14	+1 للصين
19	عدد القواعد العسكرية في الخارج	4	55	+3 لأمريكا
20	عدد المنظمات الدولية الحكومية التي لها عضوية فيها	74	77	+1 لأمريكا
21	مجموع نقاط التفوّق لصالح كل من الدولتين	16	19	%54.3 لأمريكا %45.7 للصين

المصدر: أ.د وليد عبد الحي

وقام غالتنح بدراسة التأثير المتبادل (سلبا أو إيجابا) بين هذه المؤشرات ال 14 عبر فترة زمنية هي 20 عاما ليصل إلى نتيجة مؤداها أن معالجة أي من التناقضات ال 14 سيقود إلى قدر من التراجع كما أن تضافر هذه التناقضات سيقود إلى تنامي التناقضات الرئيسية بفعل تنامي التناقضات الفرعية وهو ما يمهد للانهيار الإمبراطوري الأمريكي (وليس الدولة الأمريكية).[1]

أما **ريتشارد الكمان Richard Lachmannبنى** فكرته على أربعة أبعاد هي:[2]

- تراجع مكانة الدولار.
- تنامي الدور الصيني.
- زايد الإنفاق العسكري الأمريكي حيث ارتفع سنة 2022 إلى 877 مليار دولار (أنظر إلى الجدول)

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

المصدر: CW الاقتصادية

التحولات غير المواتية في الصناعة الأمريكية خلال الفترة1960-2007 والناتجة عن تنامي التوجه في الاقتصاد الأمريكي نحو تفتيت المنشآت الصناعية الكبرى.

ورأى **لاكمان** أن هذه الأبعاد ليست إلا مقدمات لتراجع أمريكي على المسرح الدولي.[1]

[1] المرجع نفسه.

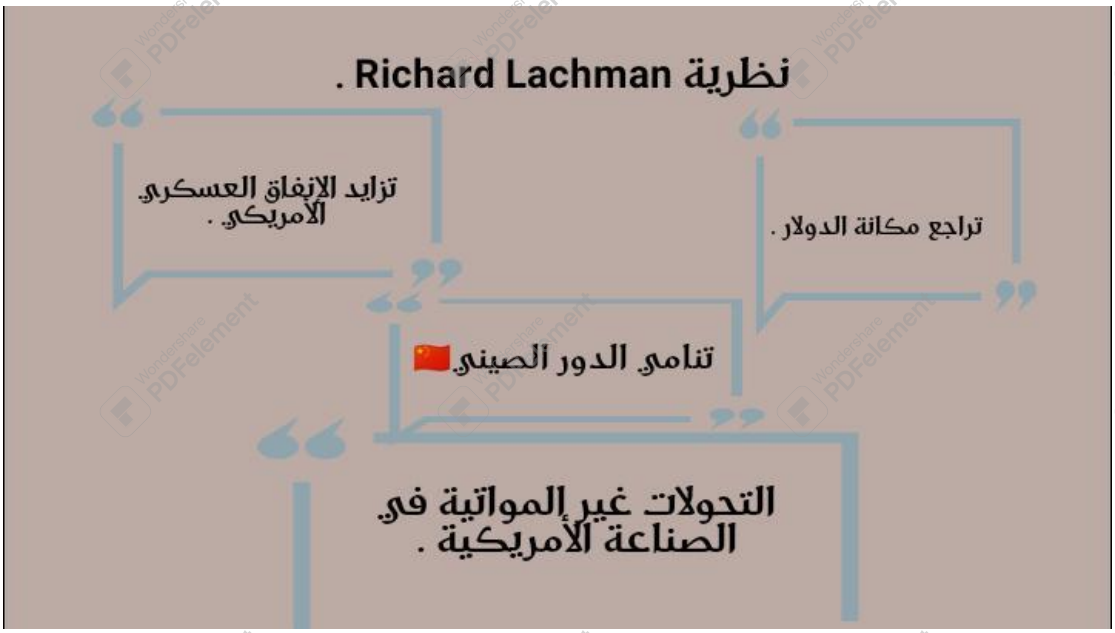

إعداد الطالبة: نعمة بختة، (اعتماد على دراسة وليد عبد الحي)

كما تصنف روسيا وفق نظرية القوة التي جاء بها "أورجانسكي " عام 1957 ضمن الدول القوية الصاعدة غير الراضية التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم في النظام الدولي متحدية بذلك هيمنة الدولة القوية القانعة التي من مصلحتها المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها وتمثل هذه الدولة الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر روسيا قوة مراجعة للنظام الدولي منذ عقد التسعينيات.[1]

في الأخير نستنتج أن كل القوى الصاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وذلك بما يتوافق مع مصالحها وسياستها.

المطلب الثالث: تغير ديناميكية الجغرافيا السياسية، إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.

أ. تغير ديناميكية الجغرافيا السياسية:

تغيير ديناميكية الجغرافيا السياسية (الجيوبولتيك) القائمة على الموارد البشرية والطبيعية للدول كما ينتج عنه من توسع جغرافي على حساب الدول إلى الاتجاه نحو التقارب في العلاقات السياسية والاقتصادية وفق مصالح الدول، ومن ثم تتجه نحو التطور الاقتصادي وقوة الدول

[1] صليحة مماد، "مرجع سبق ذكره، ص 300.

ونفوذها وما تمثله من دور مؤثر في المنطقة وتوسعها سياسيا، وخير دليل على ذلك التطبيع غير المعهود الذي تشهده المنطقة بين القوى الإقليمية الرئيسية وهو ما يتجاوز الأطر التقليدية، وقيام الصين بدور الوساطة في منطقة الشرق الأوسط، فالجيوبولتيك بمفهومها التقليدي لم تعد مقبولة الآن، حيث إنها قائمة على توسع الدول لحدودها حتى ولو على حساب دول الجوار ، وهو ما ينتج عنه الحروب والخسائر الاقتصادية بل انهيار للدول.[1]

ولقد تسارعت الأحداث في أعقاب الأزمة الروسية –الأوكرانية في 24 فبراير 2022، حيث فرضت التحركات الروسية وردود الأفعال الإقليمية والدولية العديد من التداعيات والآثار التي لم تقف عند حدود القارة الأوروبية فقط بل تجاوزتها للعالم بأسره، حيث دخل النظام الدولي في إطار عملية. تغيير تحمل العديد من التكهنات حول مستقبل الاستقرار، وكيف سيصبح شكل العالم والقوى المهيمنة على العلاقات الدولية مع نهاية هذه الأزمة في ظل الاستقطاب المتصاعد، واتجاه العديد من الدول إلى تغيير سياستها الدولية، هذا فضلا عن الآثار التي تتركها هذه الأزمة على مستقبل حلفاء روسيا في مقدمتهم الصين[2]

ب. إنشاء نظام اقتصادي:

إن الاقتصادات الصاعدة التي تتمتع بالديناميكية تتطور من أجل أن تتبوأ مكانها على رأس الاقتصاد العالمي أي أن هناك حاجة لإعادة التفكير في المقاربة التقليدية المتعلقة بالحكومة العالمية، إن المقاربة الحالية تعتمد على ثلاث افتراضات أساسية وهي:

- القوة الاقتصادية المركزة والنمو ومحور الشمال.[3]
- الجنوب فيما يتعلق بتدفقات رأس المال.
- مركزية الدولار الأمريكي.

---

[1] كاترين فرج الله، "نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب"، **مجلة السياسة الدولية،** (سبتمبر 2023).

[2] إيهاب محمد أبو المجد عياد، "الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيو استراتيجية، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد(20)،(أكتوبر 2023)، ص 80،79.

[3] جوستين يوفو لين، منصور دلامي، "هل نحن مستعدون لاقتصاد عالمي متعدد الأقطاب "، تم الاطلاع على الموقع يوم 20 أبريل 2024 على الساعة 18:00 .www.project-syndicate.org

في الوقت الحالي تحاول هذه الاقتصادات الصاعدة إنشاء نظام اقتصادي جديد يتجاوز العملة الواحدة (الدولار) والاتجاه العملات المحلية وسلة عملات جديدة، لذلك سنشهد نظام اقتصادي يسمح بتدخل الدولة لضبط الإيقاع مثل الصين، روسيا، الهند، البرازيل (مجموعة البريكس) يخدم مصالح الشعوب والدول جميعا، حيث تسعى مجموعة بريكس إلى طرح عملة موحدة جديدة من أجل استخدامها في التبادلات التجارية بين دولها بدلا من الدولار وتروم هذه الخطوة القضاء على هيمنة العملة الأمريكية على التجارة العالمية خصوصا في وقت أصبح فيه أداة عقاب اقتصادي ضد بعض دول المجموعة ولا يعد الحديث عن عملة موحدة لبريكس قضية جديدة بل أثيرت منذ سنوات، غير أنها تكتسب إلحاحا كبيرا مؤخرا خاصة بعد الحرب في أوكرانيا إذ أصبح الدولار أداة عقابية ضد الاقتصاد الروسي ما دفعه إلى البحث عن بدائل جديدة لتجارته الخارجية على رأسها النفط والحبوب.[1]

قال أحد أقوى المصرفيين في موسكو لـ«رويترز» إن نهاية هيمنة الدولار الأميركي قريبة مع صعود اليوان الصيني، مضيفاً أن بقية العالم يرى خطر محاولة الغرب الفاشلة لـ«تركيع» روسيا بعد غزوها لأوكرانيا. وكان الدولار الأميركي هو المسيطر منذ أوائل القرن العشرين عندما تجاوز الجنيه الإسترليني كعملة احتياطية عالمية، على الرغم من أن بنك «جيه بي مورغان» قال، هذا الشهر، إن علامات تراجع الدولار تتكشف في الاقتصاد العالمي. وقال أندري كوستين، الرئيس التنفيذي لبنك «في تي بي»، ثاني أكبر البنوك الروسية، الذي تسيطر عليه الدولة، إن الأزمة الأوكرانية كانت إيذاناً بتغيرات كاسحة في الاقتصاد العالمي، حيث تقوض العولمة، في الوقت الذي تتولى فيه الصين زمام القوة الاقتصادية العالمية الكبرى.[2]

وقال ديفونشاير – إليس إن «الأمر لا يحتاج إلى تفكير حول سبب تحرك دول بريكس لتحدي النظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة في هذه اللحظة، على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك». وأشار إلى أن السياسات الخارجية والاقتصادية لأميركا وحلفائها دفعت معظم

[1] **بعملة موحدة جديدة...كيف تسعى مجموعة بريكس للإطاحة بالدولار**،تم الاطلاع على الموقع في 25، **أبريل** 2024 في www.trtarabi.com

2 أحمد هي، «هيمنة الدولار» تتراجع وسط حرب ساخنة بالاقتصاد العالمي، **الشرق الأوسط**، يونيو 2023 في awasat.com

العالم إلى إدراك أن واشنطن ليست «زعيماً عالمياً مسؤولاً»، وأضاف: «بناء على ذلك، فإنهم (دول منظمة بريكس) يشعرون أن إعادة التوازن ضرورية ويحثون على تغيير الهيكل العالمي إلى نموذج أكثر استدامة؛ نموذج يتضمن تطوير وإدخال عملة بديلة يمكن استخدامها عند عدم التداول مع الولايات المتحدة، أو حلفائها المباشرين».[1]

في آخر هذا الفصل نقول أن النظام الدولي القائم يواجه أزمة ضمن ثلاث مستويات :على مستوى المؤسسات، القيم، الشرعية الدولية، وبالتالي يمكن القول أن أصبحنا أمام إعادة تشكيل نظام دولي جديد تسعى فيه القوى الإقليمية منها روسيا والصين إلى تغيير النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب، فأنشأت بعض الدول تحالفات كمنظمة شنغهاي ومجموعات كمجموعة البريكس ساهمت في ترسيخ ملامح إعادة تشكيل نظام دولي جديد، من خلال مجابهة القوة الأمريكية ووضح حد لسلوكياتها التي تشكل تجاوزا لميثاق منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية.

وسنتعرف في الفصل الثالث على أهم الاستراتيجيات انتهجتها الصين لإعادة تشكيل النظام الدولي باعتبارها قوة تعديلية على مستوى النظام الدولي، ومن ثم تناول أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

[1] المرجع نفسه.

الفصل الثالث

سيتطرق هذا الفصل إلى مقومات القوة الصينية بالإضافة إلى توجهاتها الكبرى واستراتيجيتها التي تسعى إلى تطبيقها في مختلف المناطق ومن ثم محاولة إبراز تأثير السلوك الصيني على النظام الدولي، إلى غاية التوصل إلى أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

المبحث الأول: الصين كقوة تعديلية في النظام الدولي

المطلب الأول: مقومات القوة الصينية

أولا: القوة الاقتصادية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، فمن شبه المؤكد أن العقود الثلاثة الأولى من القرن الحادي والعشرين ستجلب معها استكمال ذلك الارتفاع تعد الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهي في طريقها لتصبح أكبر اقتصاد عالمي في المستقبل غير بعيد، فقد ساهم الاقتصاد الصيني بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي العالمي، حتى خلال الأزمة المالية العالمية (GC) التي لعب فيها النمو المحلي القوي دورا محوريا في ضمان بقاء النمو الاقتصادي العالمي في المنطقة الإيجابية.

لم يكن صعود الصين صدفة، فبعد فشل الثورة الثقافية التي قادها "ما وتسي تونغ" التي اعتمدت سياسات التنمية الاشتراكية فيها على مركزية الدولة والتركيز على الصراع الطبقي في مقابل البناء الاقتصادي العلمي، وبالتالي رفض استخدام التطورات التكنولوجية الحديثة، ودعم المعارف والمهارات الفردية، وأية أفكار تدعوا للرفاهية والوفرة الاقتصادية كل هذه العوامل ولدت نتائج كارثية في البلاد فالصين كانت تعيش حالة فوضى، حيث كانت البنية الاقتصادية في تلك الفترة هشة تولد معها هاجس الاكتفاء الذاتي وانتشار الفقر. هذه الظروف حفزت على ظهور طبقة مثقفة تدعو إلى الإصلاح بزعامة دنج سياو بيج" مطالبا الشعب الصيني في خطاب له ألقاه في مؤتمر العلم القومي"، بأن ينهض في أربع مجالات

رئيسية وهي: الزراعة والصناعة والدفاع الوطني، العلم والتكنولوجيا. وهي مجالات تسمح للصين بالوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.[1]

في العصر المعاصر، يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن النظام الاقتصادي العالمي يمر بمرحلة انتقالية؛ من الغرب والولايات المتحدة وأوروبا، نحو الشرق، كتلة رابطة دول جنوب شرق آ سيا (الآسيان) والصين، وكانت نقطة البداية لهذا التحول السريع في النموذج هي الأزمة لمالية العالمية في عام 2008، عندما اضطرت الولايات المتحدة بسبب ظروفها الاقتصادية المحلية الصعبة إلى التراجع عن دورها كضامن للاستقرار الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، استفادت الصين من هذا الموقف إلى حد كبير، حيث ملأت بسهولة الفراغ الذي نشأ نتيجة لتراجع الولايات المتحدة. وبالتالي فإن العالم الآن يعتبر الولايات المتحدة شريكاً غير جدير بالثقة في النظام الجغرافي الاقتصادي؛ مما يجعلهم أكثر انفتاحًا تجاه اعتبار الصين دور القائد.[2]

ولكن هل يشير هذا بالضرورة إلى زوال الولايات المتحدة كمركز اقتصادي؟ وفجر عصر صيني جديد؟ أم أن الأمر ليس أكثر من مجرد خلل مؤقت في القيادة الجغرافية الاقتصادية للولايات المتحدة؟ وإذا قمنا بتحليل صعود الولايات المتحدة إلى موقع الهيمنة العالمية، فمن الممكن أن نجد بسهولة حالات متعددة مماثلة من التراجعات المؤقتة. بعد الحرب العالمية الأولى وحتى إلقاء الولايات المتحدة القنابل الذرية على هيروشيما باليابان، تبنت الولايات المتحدة "العقيدة الانعزالية للتركيز على رفاهية مواطنيها، ولكن عندما كان ذلك في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، قفزت الولايات المتحدة بقوة في الجغرافيا السياسية. وعلى نحو مماثل، بعد الخسارة في فيتنام، فاجأت الولايات المتحدة العالم عندما قرر الرئيس ريتشارد نيكسون آنذاك خفض قيمة الدولار الأميركي، ووضع حد لنظام الصرف العالمي آنذاك. ومع ذلك، سرعان ما أنشأت الولايات المتحدة آليات مثل منظمة التجارة العالمية لضمان أولوية الدولار الأميركي. وبالتالي، فإن احتلال الولايات المتحدة المقعد الخلفي في الشؤون الاقتصادية العالمية بعد أزمة الأزمة الائتمانية (2008)

---

[1] سالم حسين، رحموني سارة،"ملامح بروزالصبن كقوة اقتصادية في النظام الدولي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد (20)، (ديسمبر 2022)، ص 1074.

[2] Syed Muhammad saad zaidi , Dr.Musb yousufi , Dr.Aqeela Asif , "china An exceptional power ? Assessing china's claim to global Hecemony , **journal of int'l Affairs** , vol (5), (April 2022), p 719.

قد يكون بمثابة حيلة مدروسة لإعادة تعزيز قاعدتها ثم الاستيلاء مرة أخرى على زمام الأمور عندما تفشل الصين في توقعاتها [1]

دعونا نعترف بذلك منذ البداية: إن توقع وتصنيف وتأكيد الفائز والخاسر بين الاقتصاد الأول والثاني في العالم حتى عام 2025 هو مسعى صعب لأسباب عديدة. ودعونا نؤكد أيضًا في نفس الوقت أن مجرد إثارة هذا السؤال باستمرار يشير إلى تغيير تاريخي. إن ما يسمى بالاقتصاد يتكون أيضًا من التصورات والتوقعات. ولم تكن هذه المناقشة موجودة قبل عقد من الزمن. فهل لحقت الصين بالفعل بالولايات المتحدة؟

وبطبيعة الحال، يمكن للمرء أن يكتفي بالسجل المسجل حتى الآن وبالتوقعات المباشرة في العقد المقبل التي لن يكون هناك نقص فيها، سواء أخذنا في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي للبلد، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالطريقة الكلاسيكية أو التقليدية. شروط تعادل القوة الشرائية (PPP). ففي عام 2002، كان الناتج المحلي الإجمالي الصيني يعادل ثُمن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، ونحو 40 في المائة من حيث تعادل القوة الشرائية بعد تعديله وفقاً لمستويات الأسعار. وبحلول عام 2011، كانت الفجوة في تعادل القوة الشرائية أقل من 25%، وكان الناتج المحلي الإجمالي في الصين بالقيمة الحقيقية أكثر قليلا من نصف نظيره في الولايات المتحدة.

وقد خلص أحد الاقتصاديين إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني، من حيث تعادل القوة الشرائية، تجاوز بالفعل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (بأكثر من 14 تريليون دولار) في عام 2010. وترجع وجهة نظره الارتقائية إلى المراجعة الرجعية في الناتج المحلي الإجمالي الصيني طوال الطريق حتى أوائل الخمسينيات وأيضا إلى التحيز التصاعدي في الأسعار المعلنة سابقا من الصين.[2]

عقد تقرير بصحيفة فايننشال تايمز البريطانية مقارنة اقتصادية بين مجموعة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها المقربين، وبين تكتل الصين والدول التي تدعمها، وخلص إلى أن واشنطن ماتزال تحتفظ بميزة اقتصادية في مواجهة منافستها الصين، وخلص الكاتب –بناء على هذه الأرقام– إلى أن الكتلة

[1] Ibid.

[2] Jaeho chung ,"**Assessing china's power,**

الأميركية تبدو أكثر اتحادا وقوة اقتصاديًا من مجموعة الصين، معتبرا أن تفوق الكتلة الصينية على الكتلة الأميركية سيستغرق وقتا أطول بكثير وقد لا يتحقق ذلك أبدًا، وفق تعبيره.[1]

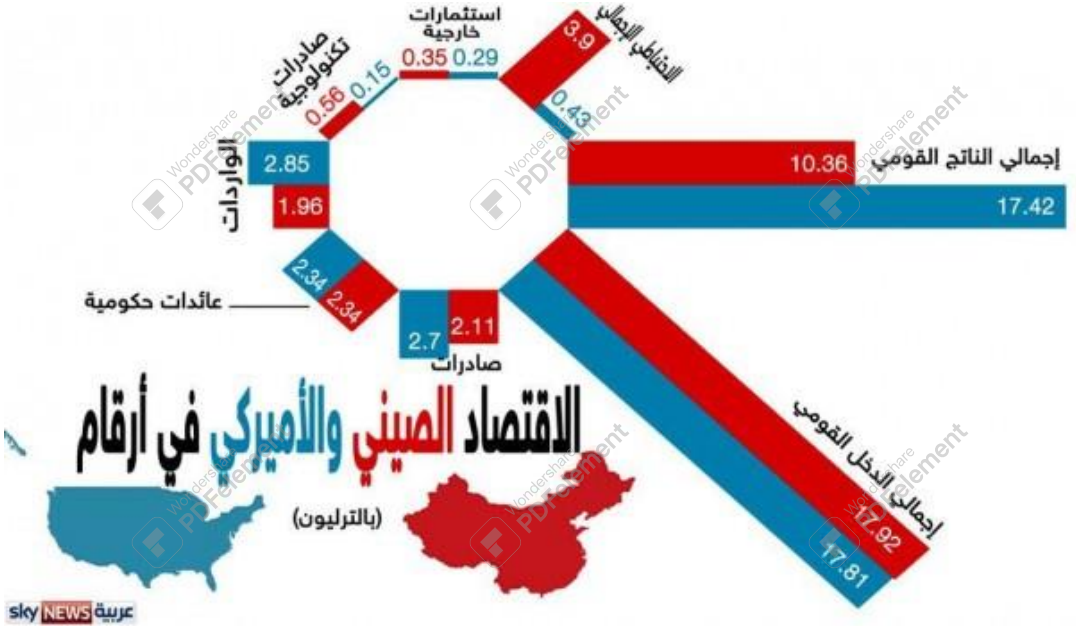

المصدر: عربية نيوز سكاي

ثانيا /القوة العسكرية

بالنظر لتفوق الاقتصاد الصيني من الواضح ان جمهورية الصين الشعبية أصبحت تطمح الى تطوير قدراتها بكافة المجالات، ومن اجل فرض نفسها كقوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، لاسيما تطوير قدراتها العسكرية والأمنية للوقوف امام التهديدات والتحديات في مناطق نفوذها الاقليمية والدولية، حيث تعتبر القوة العسكرية واحدة من الادوات الرئيسية لتحقيق أهدافها العليا، إضافة إلى عوامل القوة الأخرى التي تتمتع بها، وان تحقيق الاهداف العليا لأي دولة وتحقيق اغراضها السياسية من خلال فاعلية القوة العسكرية، ينبغي ان تكون مدعومة من عوامل أخرى وهي اقتصادية، سياسية، تكنولوجية، كون قوة الدولة لا تأتي من فراغ. ان الاستراتيجية العسكرية الصينية مثيرة للجدل بسبب عدم دقة الارقام التي يعلن عنها بالإنفاق والتطور العسكري، ويعود ذلك الى ان الاعلان عن الانفاق العسكري الصيني يشكل مخاوفا لدى

[1] من الأقوى اقتصاديا وماليا؟ الكتلة الأميركية أم غريمتها الصينية ؟،تم الاطلاع على الموقع يوم 28أفريل 2024، على الساعة 2:00 في https://www.aljazera.com

الدول الأخرى، وهذا الأمر بدوره سيشكل عائقا امام مراحل التطور العسكري والاقتصادي الصيني[1]، وربما قد يكون ذلك سبباً رئيسياً في ترحيب كل دول الاقليم بتواجد الولايات المتحدة الأمريكية كذلك ترى الصين ان اعلان الرقم الحقيقي، سيشكل ايضا مخاوف لدى الدول الكبرى وما تشكله القوة العسكرية الصينية في المستقبل من تحديات لها، فضلا عن اعادة النظر في الموازين الدولية (1)، لذا يمكن القول ان الصين انتهجت "مبدأ الكتمان" فيما يخص تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية تجنبا لعرقلة مسيرتها التصاعدية في النسق الدولي من قبل الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة.[2]

هذا العام هو العام الأول للانتعاش الاقتصادي والتنمية بعد ثلاث سنوات من الوقاية من مرض فيروس كورونا الجديد والسيطرة عليه. نجح اقتصاد الصين في مقاومة الضغوط الخارجية، والتغلب على الصعوبات الداخلية، محققا تحسنا في الأداء، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى 91302.7 مليار يوان، بنمو سنوي قدره 5.2% بالأسعار الثابتة، من المتوقع أن يتحقق هدف النمو الاقتصادي للعام بنسبة حوالي 5٪.

في الآونة الأخيرة، رفعت الكثير من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية توقعات النمو في الصين لعام 2023. وأشار ستيفن بارنيت، الممثل المقيم البارز لصندوق النقد الدولي في الصين، إلى أن الصين تظل المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي العالمي، حيث ستساهم بثلث النمو الاقتصادي العالمي في 2023.

استعراضا للعام 2023، الذي يوشك على الانقضاء، نجد أن الاقتصاد الصيني يتقدم بثبات وقوة إلى الأمام وسط الأمواج المضطربة، وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهته، إلا أنه تحقق إنجازات استثنائية.[3]

---

[1] حميد شهاب أحمد، زيد سلمان محمد، "تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (.56)، (2018)،ص 3.

[2] المرجع نفسه ص 4.

[3] تيان جيانينغ،"**قراءة اقتصاد الصين في عام 2023 من خلال بيانات** ، تم الاطلاع على الموقع يوم 29 أفريل 2024 على الساعة 12:00 في https://maal com

الصين كقوة تعديلية صاعدة، ومستقبل النظام الدولي

نشرت مجلة "ذا دبلومات" الأمريكية تحليلاً لستيف ساكس، وهو ضابط استخباراتي يعمل في مقر سلاح مشاة البحرية الأمريكية، تناول فيه الحديث عن مواطن القوة والضعف في صفوف الجيش الصيني، مشيراً إلى أوجه الخلل في بعض التحليلات الأمريكية الخاصة بذلك، ومؤكداً أن بعض التحليلات تفتقر إلى التوازن بين مواطن القوة والضعف. وخلُص الكاتب إلى أن محلِّلي الدفاع وصنَّاع السياسات في الولايات المتحدة ينبغي أن ينتبهوا إلى مؤشرات التحسينات التي تجريها الصين في جميع مجالات أوجه القصور الحرجة في الجيش الصيني.[1]

في تصنيف الدول العشر الأوائل في القوة العسكرية العالمية لعام 2023 الصادر عن منظمة التحليل الدفاعي Global Firepower (GFP) في المركز الثالث والعشرين، تواصل الولايات المتحدة وروسيا والصين احتلال المراكز الثلاثة الأولى.[2]

قامت تصنيفات القوة العسكرية لعام 2023 الصادرة عن Global Firepower بتقييم 145 دولة، مع الأخذ في الاعتبار أكثر من 60 عاملاً فرديًا مثل أعداد القوات والمعدات العسكرية والاستقرار المالي والموقع الجغرافي والموارد المتاحة.[3]

ووفقا لإحصاءات "جلوبال فاير باور"، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى، حيث يصل الإنفاق العسكري إلى 877 مليار دولار أمريكي، ودرجة مؤشر الطاقة الوطني (باور إندكس) 0.0712.

وللحفاظ على موقعها القيادي، يجب على الولايات المتحدة أن تتفوق في المجالات المادية والمالية والموارد الرئيسية.[4]

وتأتي روسيا في المرتبة الثانية، حيث وصل الإنفاق العسكري إلى 864 مليار دولار أمريكي، وبلغ مؤشر الطاقة الوطني (PowerIndex) 0.0714. وفي الوقت الحاضر، تحتفظ روسيا بقوة عسكرية قوية يبلغ مجموعها 1.3309 مليون عسكري.

---

[1] هل يعاني الجيش الصيني من نقاط ضعف خفية؟،**مركز سيتا**، تم الاطلاع على الموقع يوم 30 أفريل 2024 على الساعة 3:35 في www.https://sutaintitute.com

[2] Chia sè,美国、"俄罗斯、中国继续在 2023 年军事实力排名榜上位居前列",2023 年 11 月 25 日 in https://vovworld.vn

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

وتأتي الصين في المرتبة الثالثة، بإنفاق عسكري قدره 292 مليار دولار أمريكي ودرجة PowerIndex تبلغ 0.0722. ويبلغ العدد الإجمالي للأفراد العسكريين الصينيين حوالي 3.135 مليون. وتمتلك الصين 3166 طائرة و4950 دبابة.

تعمل الصين بسرعة على بناء قواتها المسلحة الخاصة، وقد تم مؤخرًا إطلاق حاملة الطائرات الثالثة والأكثر تقدمًا في الصين، والتي أطلق عليها اسم "سفينة فوجيان".

يعتقد العديد من المراقبين الغربيين أن التوازن العالمي للقوة العسكرية يمر بتغيرات جذرية.

دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى تحديث الجيش بحلول عام 2035. وقال إنه بحلول عام 2049، يجب أن يصبحوا قوة عسكرية من الطراز العالمي "قادرة على القتال والانتصار في الحروب"، إطلاق حاملة الطائرات الصينية الثالثة "فوجيان" لاستعراض قوتها العسكرية وسط التوترات عبر مضيق تايوان. ويقول خبراء عسكريون إن نظام الإطلاق الكهرومغناطيسي لـ "سفينة فوجيان" يعد تقدما كبيرا في القوة العسكرية للبحرية الصينية، فهو يسمح بنشر الطائرات بشكل أسرع ويمكن لحاملة الطائرات حمل مقاتلات أثقل، ولا يزال من غير الواضح كم من الوقت سيستغرق اختبار وتجهيز "سفينة فوجيان" بشكل كامل، كما أنه من غير الواضح متى ستدخل "سفينة فوجيان" الخدمة. إلا أن "سفينة فوجيان" على وشك الانضمام إلى البحرية التي تفوقت على الولايات المتحدة عام 2014 وتعد حاليا أكبر بحرية في العالم[1]

ويشير الخبراء إلى أن مجرد مقارنة أرقام السفن يتجاهل العديد من العوامل التي تحدد القدرات البحرية، لكنهم يقولون إن دراسة الاتجاهات أمر ضروري.

تتفوق الصين على الولايات المتحدة في امتلاك أكبر قوة بحرية في العالم منذ عام 2005الى غاية سنة 2021 هذا المنحنى يوضح ذلك

[1] David Brown,"中国是否能在新的全球军备竞赛中成为获胜者",布朗,2022 年 8 月 1 日 in: https://www.bbc.com

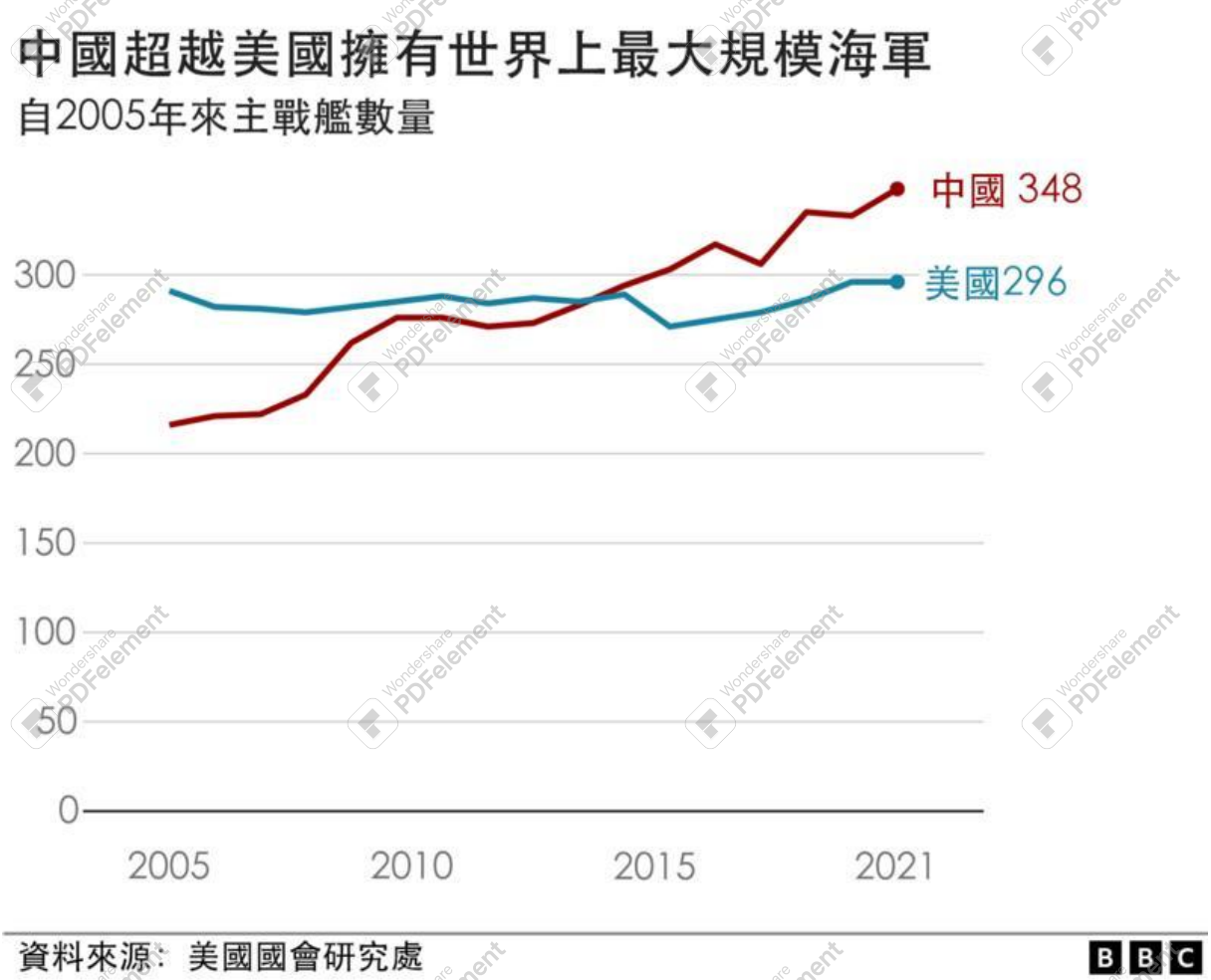

المصدر: خدمة أبحاث الكونغرس

أعلنت الصين زيادة ميزانيتها للدفاع للعام 2023 في ظل التوتر مع الدول الآسيوية المجاورة والولايات المتحدة وحتى حلف شمال الأطلسي على خلفية تصاعد نفوذها.

– تسعى الصين لسياسة خارجية أكثر استباقية عبر تعزيز نفوذ الصين العالمي وحماية المصالح الاستراتيجية للبلاد، على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومما لا شك فيه أن استمرار الصين في زيادة حجم إنفاقها العسكري إنما يدل على التوسع في الطموحات العالمية لبكين؛ وذلك في ظل التهديدات المتنامية

التي تعاني منها الصين من القوى الغربية مؤخراً، لا سيما رغبتها الحثيثة في مواكبة القوة العسكرية الأمريكية.[1]

– زيادة الانفاق العسكري في الصين يرفع الأعلام الحمراء لجيران الصين والولايات المتحدة بالنظر إلى التوترات المتزايدة حول تايوان وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والنزاع الحدودي الصيني الهندي في جبال الهيمالايا. ومع ذلك، في نظر الصينيين فإن الميزانية مناسبة ومعقولة وتتماشى مع المستوى العام للتنمية الاقتصادية.

– مع عدم وجود مجال للتنازل عن الإنفاق الدفاعي، فمن المرجح أن تستمر الصين في زيادة نفقاتها العسكرية بشكل مطرد في السنوات المقبلة.

ولا تُمثِّل الصواريخ الجديدة والمنصات المتطورة سوى جزء صغير من جهود الجيش الصيني الرامية إلى تحقيق تكافؤ مع خصومه. ويصف الكاتب هذا التطور التكنولوجي بأنه "تحديث عسكري"، يُحدِّده تطوير منظومة أسلحة مُتقَنة وتحسين عتاد حربي لتلبية المتطلبات العسكرية. ومع ذلك، هناك صندوق آخر من التطورات التي يصفها الكاتب بأنها تُمثِّل "إصلاحاً عسكرياً"، والتي يقل تحديدها من خلال المعدَّات ويزيد من خلال تطورات مؤسسية مثل إعادة هيكلة التسلسل الهرمي للجيش الصيني وإعادة ترتيب أولويات التدريب الواقعي في العمليات المشتركة المتكاملة[2]

ويردف الكاتب قائلاً "ينبع أحدث الأمثلة على تحديث الجيش الصيني وإصلاحه من سلسلة من المساعي التي بذلها (الرئيس الصيني) شي جين بينغ، رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية، إذ استهدفت هذه المساعي ما أُطلِق عليه «مواطن العجز الخمسة». وتُسلِّط مواطن العجز هذه الضوء على مواطن الضعف الحالية في الجيش الصيني التي ستحُول دون تحقيق التحديث العسكري له بحلول العام 2035 كما ستمنعه من أن يصبح جيشاً على مستوى عالمي بحلول العام 2049. ويتمثل أحد المكوِّنات الرئيسة لهذه الجهود في تطوير منظومات أسلحة قتالية ذات مصداقية واستخدامها بحيث يمكنها تعريض

[1] إكرام زيادة، "أسباب زيادة الصين إنفاقها العسكري ؟"،**مجلة** المركز **الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، (** ماي 2023).

[2] المرجع نفسه.

أصول الخصوم الرئيسة للخطر، وتمكين الجيش الصيني من توسيع نطاق نفوذه خارج البر الصيني الرئيس."[1]

ثالثا: القوة التكنولوجية

تسعى الصين إلى وضع نفسها كقوة عظمى رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا في العالم كجزء من استراتيجية "الأمن القومي الشامل"، التي تخطط من خلالها بكين لأن تكون أحد أبرز القوى عالمياً في مجالات التقنية والابتكار، وفي قلب هذه الاستراتيجية تقع رقائق أشباه الموصلات الدقيقة، التي تُعد ضرورية لجميع التقنيات المدنية والعسكرية الحالية والناشئة، وتأمل بكين أن تساعدها هذه الرقائق على تحقيق أهدافها الجيواقتصادية والجيوسياسية على مدى العقود المقبلة؛ لتحل محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى المهيمنة وزعيمة النظام العالمي الحالي.[2]

إن دخول الصين عالم القوى التكنولوجية الكبرى ينطوي على عدة دروس للولايات المتحدة وحلفائها. على عكس الغرب، أسست الصين قطاعا تكنولوجيا ضاربا بجذوره، ليس في البحوث الجذابة والمجالات العلمية المتقدمة، بل في المهام الأقل جاذبية المرتبطة بتحسين الإمكانيات الصناعية ذاتها. وإذا كانت واشنطن جادة في منافستها التكنولوجية مع الصين، فإنها ستحتاج للتركيز على ما هو أكثر من الابتكارات العلمية الرائدة، وسيتوجب عليها أن تتعلم الاستفادة من القوى العاملة الأميركية بالطريقة نفسها التي انتهجتها الصين، حتى يتسنى لها توسيع نطاق تصنيع الابتكارات العلمية وبناء منتجات أفضل بسُبُل أكثر كفاءة. باختصار، كي تستعيد الولايات المتحدة الصدارة في مجال التقنيات الرائدة، عليها أن تنظر إلى عملية التصنيع نفسها بوصفها جزءا أساسيا من عملية التطور التكنولوجي، وليس على أنها مجرد كواليس تجري في الخلف مقابل صدارة البحوث والتطوير والابتكارات التي تجذب الأنظار دوما.[3]

إن خيال القادة شرقا وغربا ما انفكت تشغله صورة المستقبل الذي ستصير فيه الصين القوة العلمية المُهَيمنة في العالم. فقد بدأت بكين بالفعل أحدث فصول التخطيط العلمي الصيني، وهي الخطة الخمسية

---

[1] المرجع نفسه.

[2] حرب الرقائق: مآلات التنافس الصيني –الأمريكي في صناعة التكنولوجيا المتطورة «، مجلة **المستقبل**، (13 ماي 2024).

[3] ماجدة معروف «**الكثافة الصينية في مواجهة الابتكار الأمريكي...القصة الكاملة للنهضة التكنولوجية في الصين**، تم الاطلاع على الموقع يوم 1 ماي 2024 على الساعة 14:00 في https://aljazera.com

الرابعة عشرة، واستنادا إلى أداء الصين القوي في مؤشرات التكنولوجيا والعلوم، وتقدُّمها في مجالات تُشكِّل ذروة التطور التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمِّية (أو الكمومية) والطيران فائق السرعة (العابر لسرعة الصوت)؛ فإن الصين تسعى حاليا لتحقيق قفزتين مهمتين أوجزتهما في إستراتيجيتها من أجل "التطوير المدفوع بالابتكار" عام 2016: الالتحاق برَكب الصَفِّ الأول من البلدان المبتكرة بحلول عام 2035، وأن تغدو "قوة علمية عالمية عُظمى" بحلول عام 2050.[1]

المطلب الثاني: التوجهات الكبرى للصين كقوة تعديلية

أولا: الأهداف التعديلية للصين

في هذه المرحلة، كان الهدف الرئيسي للقيادة الصينية هو خلق بيئة دولية سلمية ومستقرة للتنمية والنمو الاقتصادي من خلال التعامل مع قوى الوضع الراهن بدلاً من تحديها من خلال الحرب. ومع ذلك، فإن القوة الاقتصادية التي لا يمكن وقفها للصين وقدراتها العسكرية البحرية المتزايدة كانت سبباً في تغذية التوترات والتنافس مع الولايات المتحدة واليابان. وبعد ثلاثة عقود، فضلت معدلات النمو الاقتصادي تصور وجود فجوة بين القدرات الاقتصادية للصين ومكانتها الدولية، مما عزز المطالبات الصينية بتقليص الوجود الأمريكي في آسيا تدريجيا ومعاملتها على قدم المساواة كقوة عظمى (أوكودا 2016). تهدف المرحلة الثانية من السياسة الخارجية الصينية، التي افتتحت مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق (2013)، إلى نشر رأس المال الصيني في العالم وإنشاء هياكل جديدة لتعزيز تنمية الصين من خلال احتياطاتها الهائلة من العملة والحد من آثار أزمة 2008 على الصادرات.. تقوم مبادرة الحزام والطريق على خمس ركائز: تنسيق السياسات، وترابط البنية التحتية، وزيادة التجارة، والتكامل المالي، والتبادلات الثقافية (اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح 2023). وفي هذه المرحلة، اعتمد التحدي الصيني استراتيجية لتحقيق الهدف نفسه: زيادة القوة الاقتصادية الصينية على المستوى العالمي.

[1] **خطة الصين للهيمنة على عرش التكنولوجيا.. هل تنجح في التفوق الغرب**، تم الاطلاع على الموقع يوم 20 ماي 20240 على الساعة 15:00 في Https://www.aljazeera.net

ثانيا: الأدوات التعديلية للصين

كانت الاستراتيجية الأولى تتلخص في إنشاء هيكل ائتماني واسع النطاق للدول النامية، وتضمنت الثانية إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتحدي نفوذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكلاهما تسيطر عليه الولايات المتحدة، وتحقيق استقرار الوجود الصيني في الأسواق المالية والاستثمارية والائتمانية. ورغم أن هذه الاستراتيجية الثانية تمثل مثالا للمنافسة المؤسسية، كما رأينا، إلا أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والمكانة باعتبارها واحدة من ركائز مبادرة الحزام والطريق. وتشير البيانات المتاحة إلى أنه في الفترة من 2016 إلى 2020، قام البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بتمويل أكثر من ستين مشروعا سنويا لمبادرة الحزام والطريق بمتوسط قيمة 10 مليار دولار سنويا (البرلمان الأوروبي 2022).[1]

الاستراتيجية التعديلية السائدة المعنى الحقيقي للتعديلية الإصلاحية الصينية هو بالتالي حاجة بكين إلى ضمان بيئة سلمية لتوسيع قوتها الاقتصادية وتحويل المزيد من الجيران إلى أصدقاء وشركاء وحتى حلفاء، والسيطرة عليهم من خلال أدواتها المالية والائتمانية. إن الزيادة التدريجية في مشاركة الدول الأخرى في الهياكل المالية والائتمانية الصينية تعني ضمناً بالتالي تقليص الدور الأميركي في الاقتصاد العالمي.

اعتبرت الصين في وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2022 الصادرة عن الإدارة الأمريكية في 12 أكتوبر 2022 التحدي الأكبر والأكثر خطورة، حيث تمتلك النية وبشكل متزايد لإعادة تشكيل نظام دولي يميل لصالحها "، ولهذا فهي قوة "تعديلية "تسعى لاحتلال موقع مؤثر في النظام الدولي القائم، وما يزيد من خطر الصين على نظام الهيمنة الأمريكية اعتبارها الدولة الوحيدة التي لديها القوة المتزايدة من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لإعادة تشكيل النظام الدولي، بالإضافة لوجود النية لديها لتحقيق ذلك.[2]

[1] Ibid.

[2] د صاليحة مماد، مرجع سبق ذكره، ص 391.

كما يصف البنتاغون الأمريكي الصين أيضا بأنها: «قوة تعديلية تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة لصالحها من خلال الاستفادة من التحديث العسكري وتسخير عمليات النفوذ والاقتصاد المفترس لأجل إكراه الأمم.

وبالرغم أن الطريق ما زال طويلاً أمام التوصل إلى بديل صالح للزعامة الأميركية، إلا أن الصين تظل صاحبة مصلحة في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكما قال أحد المعلقين الصينيين، على الرغم من أن الصين لم تشارك في وضع قواعد النظام الدولي، واستغلت النظام الدولي لمصلحتها الخاصة بينما كانت تدافع ضد التعديات الخارجية على سيادتها، فقد أصبحت الصين أكبر وأنجح متسابق في العالم. على مستوى النظام الدولي. إن الصين لن تسعى أبدًا إلى قيادة العالم الحالي.

ناهيك عن اختراع نظام جديد لإدارة العالم ودفع ثمنه. وردد عالم صيني آخر ذلك. وباعتبارها مستفيداً بارزاً، لم تر الصين حاجة إلى تحدي القواعد الأساسية للنظام الدولي. وحتى الرئيس شي كان عليه أن يلتزم "بالحفاظ بقوة على النظام الدولي والنظام الدولي بما يتوافق مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة باعتباره جوهرًا والحفاظ على ثمار انتصار الحرب العالمية الثانية وتعزيزها". وأوضح فوينغ أن "الصين ليس لديها النية ولا القدرة على قلب النظام القائم

لكن الصين صاحبة مصلحة رجعية، سعيدة عموماً بالقواعد ولكنها ترغب في إحداث تغييرات في توزيع الوضع. إنها لا ترفض الأمر ببساطة، بل تعمل بنشاط على تعزيز وإعادة تشكيل عناصره لتعزيز مكانة الصين كصانع للأسلحة النووية وتوسيع نفوذها في التسلسل الهرمي.[1]

ولطالما ألقى الأمريكيون باللوم على الصين باعتبارها راكبًا مجانيًا يسترشد بـ "مبدأ تعظيم الحقوق وتقليل المسؤوليات إلى الحد الأقصى" وحثوا الصين على المساهمة بشكل أكبر في المنافع العامة العالمية باعتبارها صاحب مصلحة مسؤول. ورغم أن الصين أصبحت حازمة على نحو متزايد في الاستفادة من قدراتها المتنامية لتحقيق مصالحها، إلا أن الصين لم تقدم التزاماً متناسباً بتحمل المزيد من التزاماتها الدولية وركزت في الأغلب على مصالحها بالمعنى الضيق إلى حد ما. ولكن الصين، باعتبارها الدولة صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي، لم يعد من الممكن أن تظل راكبة بالمجان. لقد انخرطت بشكل خلاق في

[1] Suisheng zhoa, "A revisionist stakeholder :china and the post -world war || world order, **journal of contemporary china**, volume (27),p656.

الحوكمة العالمية واتخذت مبادرات جديدة تمثل تولي المسؤولية بقدر ما تمثل إعلانًا للامتياز. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بالصين الصاعدة التي تأخذ على عاتقها عن طيب خاطر قدرًا أكبر من المسؤولية والقيادة العالمية.

ورغم أن المبادرات الصينية قد تمنح الصين نفوذاً باعتبارها قوة رجعية، فإنها قد تشبه مبادراتها العديدة التي كانت تهدف إلى تحويل النظام العالمي، إما أن يقبع في الغموض أو أن يندمج في النظام القائم. يعد ABB مثالاً على التكامل في النظام الحالي

وقد تضعف مبادرة الحزام والطريق في نهاية المطاف. لقد تصورت بكين في الأصل AIIB على أنها تهيمن الصين على الوكالة لخدمة أهدافها الضيقة. لكن مجموعة الثماني لم تصبح عميلاً صارخًا للسياسة الخارجية الصينية. لقد جاءت مجموعة متنوعة مكونة من 57 عضوًا مؤسسًا على حساب سيطرة الصين. وبينما خططت بكين في البداية للمساهمة بنسبة 50% من رأس مال البنك.

والتي من شأنها أن تترجم إلى حق النقض المطلق على القضايا التي تتطلب أغلبية بسيطة، فقد تم تقليصها إلى حوالي 30٪ وحقوق التصويت إلى 26.06٪، والتي بموجبها لم يكن للصين حق النقض إلا على القضايا التي تتطلب أغلبية ساحقة. لقد اختفى أحد أهداف الصين الأكثر إثارة للجدل، والذي كان يتلخص في تشجيع الصادرات لاستيعاب الطاقة الفائضة، لأنه ينطوي على خطر تشجيع الدعاوى القضائية ضد الإغراق وتقويض شرعية ومصداقية بنك AIIB.[1]

مع عضويات من الدول الغربية، يتعين على AIIB أن يستجيب للضغوط التي تمارسها مجتمعات المنظمات غير الحكومية النشطة والصريحة التي تحثه على فرض قيود على إقراضه فيما يتعلق بالمخاوف المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان، ووضع نماذج لهيكل ومعايير الإدارة بما يتماشى بشكل أو بآخر مع الممارسة. من المؤسسات القائمة المعنية بالإفصاح، والمشتريات، والقدرة على تحمل الديون، وآلية الرقابة، أشركت مجموعة AIIB مسؤولين سابقين من مؤسسات أخرى متعددة الأطراف للمساعدة في صياغة السياسات.[2]

[1] Ibid, p658.
[2] Ibid

في الختام، يؤكد المسار التعديلي الصين على ثلاثة أشياء: 1) استخدام الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها؛ 2) الطبيعة العالمية للمؤسسات الاقتصادية والمالية للسياسة الخارجية الصينية، و3) رغبة الصين في تغيير التسلسل الهرمي للقوة الدولية لصالحها. وعلى النقيض من روسيا، اختارت الصين حتى الآن عدم قبول المخاطر وما يترتب على ذلك من عدم اليقين المرتبط بالاستخدام المحتمل للقوة.

1- الصين ورحلة البحث عن استراتيجية كبرى:

يتبنى علماء السياسة الصينية العديد من التعريفات المختلفة للاستراتيجية الكبرى. يفترض أفيري غولدشتاين أنه "مزيج من الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي تتبناها الدولة لضمان مصالحها الحيوية والسعي لتحقيق أهدافها على الأقل، وبقائها في عالم يحتمل أن يكون خطيرًا (2020: 166)." إن سمة الإستراتيجية الكبرى هي نطاقها الواسع كرؤية شاملة حول الأولويات العليا للنظام وكيف يمكن تلبيتها من خلال الاعتماد على أدوات السياسة المختلفة المتاحة له.

في حين أن هناك العديد من التعريفات للاستراتيجية الكبرى، إلا أن هناك بعض القواسم المشتركة في معظم التعريفات. أولاً، تركز الإستراتيجية الكبرى على المدى الطويل ويتم وضعها في إطار واسع وموسع. يتبنى هذا التقرير التعريف الذي صاغه أحد المؤلفين بالتعاون مع أحد الباحثين الصينيين:

الاستراتيجية الكبرى هي العملية التي تربط الدولة من خلالها الغايات طويلة المدى بالوسائل تحت عنوان رؤية شاملة ودائمة لتعزيز المصلحة الوطنية.

ويشكل هذا التعريف منهج الغايات والطرق والوسائل للاستراتيجية. بمعنى آخر، الإستراتيجية الكبرى ليست مجرد شعار، أو ملصق، أو قائمة أمنيات.

فضلا عن ذلك لتوضيح هدف طويل المدى، يجب أن تأخذ الإستراتيجية الكبرى بعين الاعتبار كيفية تحقيق هذا الهدف باستخدام أي موارد.[1]

ولا تتم صياغة مثل هذه الاستراتيجيات في الفراغ. تميل الإستراتيجية الكبرى إلى البناء على أساس تقييم شامل لنقاط القوة والضعف في الدولة، بالإضافة إلى التحليل الدقيق للبيئة الأمنية، بما في ذلك تحديد التهديدات الرئيسية التي تواجه الدولة. في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، أصبح لدى العديد من

[1] Andrew scobell, Edmund J.Brke , Corteza cooper …..others , **china's Grand strategy ,** calif , 2020,p05.

الدول وعي متزايد بالتهديدات الأمنية غير التقليدية وحساسية أكبر لمواجهة الجهات الفاعلة غير الحكومية. ومع ذلك، تميل الدول إلى التركيز في المقام الأول على الدول الأخرى باعتبارها مصدر التهديدات الأمنية الأكثر خطورة. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا تزال يقظة ضد الإرهاب ولكنها تشعر بقلق عميق إزاء التهديدات الصادرة عن كوريا الشمالية وإيران وروسيا والصين. في بعض الأحيان، تجتمع التهديدات التقليدية التي تتمحور حول الدولة مع التهديدات الأمنية غير التقليدية الأخرى أو تتفاعل لتكوين تهديدات هجينة. ويعتقد أن إيران وكوريا الشمالية، على سبيل المثال، شاركتا في أعمال إرهابية أو على الأقل دعمتا جماعات إرهابية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يتساءلون عما إذا كانت الصين لديها استراتيجية كبرى. في حين أن بكين قد لا تمتلك خطة رئيسية رسمية متماسكة تم تحديدها بوضوح على أنها استراتيجية الصين الكبرى، فإن المجموعة المتراكمة من الخطط والاستراتيجيات جنبًا إلى جنب مع بيانات الرؤية الشاملة والأهداف الوطنية التي عبر عنها قادة جمهورية الصين الشعبية المتعاقبون تشير إلى خلاف ذلك. وفي الواقع، يصر بعض الباحثين على أن الولايات المتحدة ليس لديها استراتيجية كبرى أيضًا. في حين أنه قد يكون صحيحًا أن حكومة الولايات المتحدة ليس لديها وثيقة واحدة محددة رسميًا تحمل هذا الاسم، إلا أنه يمكن استنتاج استراتيجية كبرى من خلال دراسة مجموعات من وثائق السياسة مثل استراتيجية الأمن القومي وخطب كبار المسؤولين. على الرغم من أنه يمكن للمرء أن يقدم حجة معقولة ضد وجود استراتيجية كبرى سواء في بكين أو واشنطن، إلا أن القيام بذلك أكثر صعوبة بالنسبة للأولى. وذلك لأن قادة جمهورية الصين الشعبية طموحون للغاية ولديهم تاريخ موثق في صياغة خطط طويلة المدى ووضع استراتيجيات لتنفيذ هذه الأهداف الكبرى.[2]

[1]Ibid ,p06.
[2]Ibid, p10.

الشكل: الإستراتيجية الكبرى للصين الشعبية والاستراتيجيات الشعبية

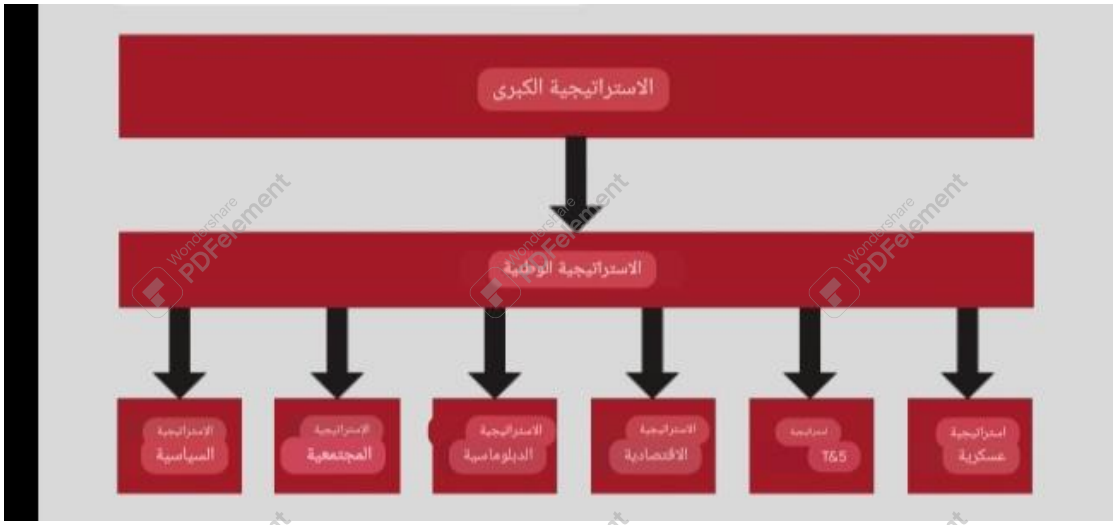

المصدر: كتاب **china's grand strategy**

وفي الواقع، فإن التدفق من استراتيجية الصين الكبرى إلى الأسفل هو عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لجميع جوانب السياسة الوطنية تقريبًا (انظر الشكل 2.1). فالاستراتيجية الوطنية أكثر تفصيلاً من الاستراتيجية الكبرى، ولها خصوصية أكبر، وتركز على المدى المتوسط وليس على المدى الطويل. تتجسد الإستراتيجية الوطنية في وثائق التخطيط الرسمية التي يتم صياغتها والخطابات الرسمية الرئيسية التي يلقيها القائد الأعلى أو مجموعة من كبار القادة في قمة السلطة.

تضمين أشياء مثل الخطط الخمسية (FYPs) والخطابات الرئيسية في مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني. وتحت الاستراتيجية الوطنية توجد استراتيجيات أكثر واقعية مصممة للحفاظ على الاستقرار الداخلي والتماسك الاجتماعي، وتعزيز السيطرة المركزية على المؤسسات المدنية للحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية، وتعزيز الدبلوماسية الفعالة، والحفاظ على النمو الاقتصادي والازدهار، وتعزيز جهود العلوم والتكنولوجيا في الصين، وتحديث وتحسين الدولة. الفعالية القتالية لجيش التحرير الشعبي.

2-الثبات والتغيير في الإستراتيجية الكبرى لجمهورية الصين الشعبية:

اعتمدت الصين أربع استراتيجيات كبرى متتالية منذ عام 1949: الثورة (1949-1977)، والانتعاش (1978-1989)، وبناء القوة الوطنية الشاملة (1990-2003). والتجديد (2004 إلى الوقت الحاضر).

وفي حين أن هذه الاستراتيجيات متميزة، إلا أن هناك بعض الأهداف الإستراتيجية الدائمة التي يمكن تمييزها عبر العقود. ومن بين هذه الثوابت (1) استعادة السلامة الإقليمية والحفاظ عليها و(2) منع هيمنة قوة أخرى على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. منذ عام 1978، كان هناك هدفان استراتيجيان إضافيان هما (3) خلق بيئة دولية مواتية للتنمية الاقتصادية و (4) أن يكون لهم صوت في تشكيل النظام العالمي المتطور. وقد ركزت كل واحدة من هذه الاستراتيجيات الأربع الكبرى على جعل الصين أقوى. ومع ذلك، كان لقادة جمهورية الصين الشعبية اهتمامات مختلفة وركزوا على أساليب وموارد مختلفة.[1]

وقد ركزت الاستراتيجيات على جعل الصين أقوى. ومع ذلك، كان لقادة جمهورية الصين الشعبية اهتمامات مختلفة وركزوا على أساليب وموارد مختلفة.

3- استراتيجية الصين الكبرى: الاتجاهات والمسارات والمنافسة طويلة المدى والمصالح الدائمة

وتنقسم المصالح الوطنية للصين عادة إلى عدة فئات. تشير طبعة 2013 من علم الإستراتيجية إلى الاهتمامات الأساسية، والمصالح المهمة، والمصالح العامة. المصالح الأساسية تتعلق بوجود الأمة ومصالحها الأساسية. وهي بمثابة "الخط الأحمر" الذي يحدد ما إذا كانت الأمة ستذهب إلى الحرب أم لا، مع عدم وجود حل وسط بين هذين الخيارين. ومن ناحية أخرى، هناك مجال للتفاوض فيما يتعلق بالمصالح غير الأساسية. 22

كثيراً ما يتحدث القادة الصينيون عن ثلاث مصالح أساسية محددة. على سبيل المثال، في الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين عام 2009، ذكر مستشار الدولة آنذاك داي بينجو أن الصين لديها ثلاث مصالح أساسية: "1) الحفاظ على النظام الأساسي والنظام الوطني؛ 2) السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية؛ و3) الحفاظ على النظام الأساسي والنظام الوطني؛ 2) السيادة الوطنية وسلامة الأراضي".) التنمية المستمرة والمستقرة للاقتصاد والمجتمع الصيني. وقد كرر شي جين بينغ هذه النقطة خلال اجتماع عام 2014 مع مندوبي جيش التحرير الشعبي في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، في إشارة إلى "السيادة الوطنية، والأمن، ومصالح التنمية" للصين. وهكذا، فإن قائمة المصالح الأساسية الأكثر شيوعًا تتكون من ثلاث مجموعات واسعة:

[1] Ibid, p11.

- الأمن: الحفاظ على النظام السياسي الأساسي للصين والأمن القومي
- السيادة: حماية السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية.
- التنمية: الحفاظ على الظروف الدولية للتنمية الاقتصادية في الصين.

تتعلق المجموعة الأولى (الأمن) بالحفاظ على النظام السياسي الأساسي في الصين، وهو حكم الحزب الشيوعي للبلاد. ويرى القادة الصينيون مجموعة من التهديدات الداخلية المحتملة لموقفهم، بما في ذلك الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة، فضلاً عن "الكوارث الطبيعية الخطيرة، والحوادث الأمنية، وحوادث الصحة العامة". كما شكلت شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي الجديدة تحديا لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني من خلال تزويد المواطنين الصينيين بالسبل التي يمكن من خلالها تبادل المعلومات، والتنفيس عن الإحباط، وتنظيم الاحتجاجات. ويشعر القادة في بكين بحساسية خاصة تجاه أي أنشطة تقوم بها قوى أجنبية قد تؤدي إلى تفاقم التهديدات التي تواجه سيطرتها. وتواصل الصين اتهام القوى الأجنبية بالتحريض على الاستياء في هونغ كونغ وبين مستخدمي الإنترنت الصينيين.

أما المصلحة الأساسية الثانية فتتعلق بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

وتتعلق الفئة الثالثة (التنمية) بتلك المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح التي تعتبر حيوية لضمان النمو المستدام للاقتصاد الصيني. ويشير هذا إلى المواد الخام الاقتصادية، والأسواق، وخطوط الاتصال البحرية، وغيرها من الموارد الحيوية لاستدامة تنمية البلاد. وتشمل التهديدات التي تواجه هذه المصالح القرصنة وغيرها من التهديدات غير التقليدية، سواء في الصين أو في الخارج.

وفي السنوات الأخيرة، قامت السلطات الصينية بتوسيع مفاهيمها للمصلحة الوطنية إلى ما يتجاوز الاهتمامات التقليدية المتمثلة في السيادة، والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي والاجتماعي. على سبيل المثال، يشير الكتاب الأبيض الدفاعي لعام 2013 إلى الأهمية المتزايدة لمصالح الصين الخارجية (موارد الطاقة، الطرق البحرية الاستراتيجية والمواطنين) وحمايتهم. ويقدم تقرير علم الاستراتيجية لعام 2015 نفس الحجة فيما يتعلق بمصالح الصين في الخارج وفي مجالات جديدة (الفضاء، والفضاء الإلكتروني، والكهرومغناطيسية). وفي الآونة الأخيرة، في مارس 2017، شارك شي جين بينغ في اجتماع لوفد جيش التحرير الشعبي الصيني إلى مؤتمر الحزب الوطني، حيث ناقش هو والمندوبون

أهمية حماية مصالح الصين الخارجية والعديد من المواضيع الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن السلطات الصينية لا تدرك فقط أن مصالح بلادها تطورت مع نمو حضورها العالمي، ولكنها تبدو أيضًا واثقة بشكل متزايد في قدرتها على الدفاع عن هذه المصالح.[1]

وحدة وطنية في عام 2008، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطنية الصينية نقلاً عن دفاع عام 2008

غالبًا ما تتشابك الإستراتيجية الكبرى للقوة العظمى مع التنافس المتصور أو الفعلي لدولة ما مع دولة أخرى. يقصد مؤلفو هذا التقرير بالتنافس علاقة عدائية بين دولتين متورطتين في "عداء طويل الأمد" ومنافسة تتجلى في "نزاعات متعددة وخلافات مستمرة وتهديد باستخدام القوة. لكن التنافس يمكن أن تشمل المنافسة والتعاون، ويمكن للدول المتنافسة أن تتعاون في كثير من الأحيان في المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التجارة والتبادل التجاري، ولا يؤدي التنافس حتماً إلى الحرب، على الرغم من أن وجود التنافس يميل إلى زيادة احتمالية الحرب بين دولتين. تنص على،

إن استراتيجية الصعود السلمي للصين لها قيمة نظرية وعملية كبيرة، وعلى أساسها شرعت الصين في السير على طريق التنمية السلمية ذات الخصائص الصينية، مما يمثل ابتكارا في تفكيرها الاستراتيجي الدولي وتحولا استراتيجيا من التوجه الانطوائي إلى التوجه المنفتح.. ومثل هذه النظرية الاستراتيجية المبتكرة تكمل الممارسة الدبلوماسية الصينية، وتمهد الطريق لإحراز تقدم في دبلوماسيتها. وعلى هذا فإن التفكير الاستراتيجي الجديد يبث حياة جديدة في الدبلوماسية الصينية.[2]

وفي واقع الأمر، فإن استراتيجية الصين الكبرى المتمثلة في الاندماج في المجتمع الدولي باعتبارها لاعبا عالميا نشطا للتأثير والمساهمة في العالم هي استراتيجية مدروسة منذ فترة طويلة تم وضعها بعد بعض المحاولات الخاطئة، على الرغم من أنها تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتحسين.. على مر التاريخ، من المرجح أن تصعد القوى العظمى من خلال الوسائل العسكرية، أو من خلال تبني استراتيجيات مثل التجمع والمشاركة النشطة. ومن القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، أدى التنافس بين القوى على

[1]Ibid, p14.

[2] Hong hua men, "**china's grand strategy A framework anlysis**,(springer, 2020.)

الهيمنة إلى المواجهة العسكرية. كما أن الحربين العالميتين في القرن العشرين من الأمثلة الجيدة التي تكشف شهوة ألمانيا واليابان إلى الهيمنة عبر الوسائل العسكرية، التي تتجلى طبيعتها التدميرية وتكاليفها الباهظة. بعد الحرب العالمية الثانية، لجأت ألمانيا واليابان إلى التشجيع على الإنعاش الاقتصادي، ولكن آثاره الجانبية لا تزال محسوسة حتى اليوم (وخاصة في اليابان). في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، برزت الولايات المتحدة كمشارك نشط في المجتمع الدولي[1].

4-الإستراتيجية الصينية الكبرى في عهد الرئيس شي جين بينغ

بعد صعود شي في عام 2012، سرعان ما أصبح من الواضح أنه كان من نوع مختلف من القادة عن أسلافه. أولاً، قام بتعزيز سلطته بشكل أسرع – على سبيل المثال، تولى منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية (CMC) على الفور تقريبًا على الرغم من أنه كان من المعتاد أن يحتفظ الزعيم السابق بهذا المنصب لمدة عامين إضافيين. كما أطلق حملة لمكافحة الفساد للتخلص من منافسيه، مما دفع العديد من المراقبين إلى استنتاج أنه لم يكن الأول بين متساوين في المكتب السياسي، بل كان المهيمن بدلاً من ذلك.[2]

وكانت استراتيجية شي الكبرى مفاجئة وطموحة بنفس القدر في بعض النواحي. ألقى سلسلة من الخطابات التي توضح أجندته التي دعت إلى دور دولي أكبر للصين، بما في ذلك التركيز الشديد على التحديث العسكري لتحقيق عدد من المعالم التي ستدفع الصين أخيرًا إلى نادي القوى العظمى. وبينما كان القادة السابقون يأملون في أن تستعيد الصين مكانتها كقوة كبرى، كان شي أكثر مباشرة بشأن تحقيق صعود الصين دون عوائق، أو ما أشار إليه بتحقيق حلم الصين المتمثل في "التجديد العظيم للأمة". إن حلم الصين هو إلى حد كبير رؤية محلية تتألف من أربع مكونات: الصين القوية (اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا وعلميا وعسكريا)، والصين المتحضرة (الإنصاف والعدالة، والثقافة الغنية، والأخلاق الرفيعة)؛ الصين المتناغمة (الصداقة بين الطبقات الاجتماعية)؛ والصين الجميلة (بيئة صحية، تلوث منخفض). والفكرة

[1] Ibid.

[2] Oriana skyla Mastro,"chinese grand strategy ", **stanford university**, (May 2021), p12.

هنا هي أنه في غياب قاعدة محلية قوية ومستقرة وقوية، لا تستطيع الصين أن تأمل في تحقيق أهدافها على الساحة العالمية.[1]

كما وضع شي معايير لكيفية قياس مدى نجاح أو فشل الاستراتيجية من جانب السكان والمجتمع الدولي. تعمل سياسة شي الخارجية المتمثلة في السعي لتحقيق الإنجازات على توسيع مصالح الصين إلى محيط أكبر وتدعو إلى بذل جهود استباقية لتحقيق الهدفين المئويين المتمثلين في "مجتمع مزدهر باعتدال" بحلول عام 2021 و"دولة اشتراكية حديثة" بحلول عام 2049، مما يعني على نطاق واسع أن الصين سوف وتحتل المرتبة الأولى بين الدول من حيث اقتصادها وجيشها (Chang and Cheng 2014). يوصف بناء مجتمع مزدهر إلى حد ما في وسائل الإعلام الحكومية بأنه توسع الطبقة المتوسطة في الصين بمقياس محدد يتمثل في مضاعفة مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الصين عام 2010 ونصيب الفرد من الدخل لكل من سكان الحضر والريف. يتم تعريف الدولة الاشتراكية الحديثة بشكل غامض على أنها "مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافيا ومتناغمة وجميلة"، ويتوافق الموعد النهائي في عام 2049 مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. كما تطمح الصين إلى أيضًا إلى إنشاء جيش من الطراز العالمي بحلول عام 2049، والذي تفسره وزارة الدفاع الأمريكية على أنه في إشارة إلى جيش مساوٍ أو متفوق لجيش الولايات المتحدة أو غيرها من القوى الكبرى المهددة.[2]

ثالثا: مستوى العمل التعديلي للصين

وفي المقابل، اتخذت الحركة الرجعية الصينية طابعاً عالمياً، حيث فضلت استخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية. باعتبارها القوة الاقتصادية الثانية في العالم، تمتلك الصين الموارد الاقتصادية والمالية اللازمة لتحدي تفوق الولايات المتحدة على المستوى العالمي. بعد سقوط جدار برلين، وعلى الرغم من مطالبات الصين الإقليمية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، نفذت بكين سياسة جوار إقليمية جيدة مع معظم جيرانها في جنوب شرق آسيا، والتي عكست وجهة نظر ويستفاليا التقليدية لسياسة الجوار غير التقليدية. التدخل، والأولوية المعطاة للسيادة الوطنية وأمن النظام، والالتزام بالتنمية المشتركة من خلال التجارة والاستثمارات. على المستوى العالمي، سعت الصين إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في

[1] **Ibid p13**.
[2] Ibid, p 14.

الاقتصاد العالمي الذي يقوده الغرب (انظر عضويتها في منظمة التجارة العالمية). وسياستها في صعودها السلمي وتنميتها (2003–2013)، تقوم على توسيع إنتاجها في جميع أنحاء العالم والاستحواذ على حصص في السوق.[1]

إن نجاح الصين كقوة تعديلية تسعى لمراجعة النظام الدولي يواجه مجموعة من التحديات في مقدمتها التأثير الكبير للثقافة والحضور الأمريكي في مناطق نفوذ الصين، حيث عملت أمريكا على تعزيز صورتها من خلال سياستها الخارجية في مناطق نفوذ الصينية عبر وسائل القوة الناعمة، وهذا ما أدى إلى انتشار "قبول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى "أكثر من القبول الذي تحظى به فكرة أن تصبح الصين قوة عظمى في المنطقة.[2]

إن إعادة تشكيل النظام الدولي والنجاح الفعلي في خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب يبقى مرهونا بحالة الصراع والتنافس الأمريكي الصيني، وقدرة الاقتصاد الصيني على الصمود على مستوى القدرات العسكرية الصينية التي يجب عليها أن تساير القدرات العسكرية الأمريكية، مع العمل على تعزيز علاقاتها مع روسيا الحليف الموازن والتعديلي الذي يسعى إلى خلق سياسة توازنات تقوض الهيمنة الأمريكية بما يسمح بخلق توازنات في النظام الدولي الجديد.[3]

المطلب الثالث: تأثير السلوك الصيني على بنية النظام الدولي

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت الصين تأخذ طريقها جدياً نحو تبوء مكانة عالمية متميزة، لذلك تزايدت الشكوك وتعاظمت الريبة حول نتائج وتداعيات تلك المكانة، فمن أهم المشكلات التي أصبحت تثيرها قضية الصعود الصيني هي مسألة الهيمنة الأميركية، وقد صار هذا الاحتمال هاجساً قوياً يقض مضاجع الساسة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، والعالم الغربي والأسيوي بشكل خاص لذلك لابد من تقصي ومراقبة السلوكيات الصينية الخارجية في محاولة لاستنتاج توجهاتها في هذا الشأن، فضلاً

[1] Barbara pisciotta, "Regional and global Revisionism: russia and china, Italian **journal of international Affairs,** p109.

[2] سهاد إسماعيل خليل، حدود القوة وتوازن المصالح: تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة، **مجلة المعهد**، العدد (8)، (2022)، ص2.

[3] شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك، **مجلة السياسة العالمية**،1العدد (2)، (2021)، ص 94.

عن تقييم قدرات الصين المتنامية ونواياها المستقبلية، وعرض الجدل حول تأثير هذا الصعود في القارة الأسيوية

والنظام الدولي، وتسليط الضوء على مسار العلاقات الصينية الأسيوية والدولية وتطورها وتعاظم دورها في مجال الاستثمارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن استشراف مستقبل الهيمنة الأمريكية. في النظام الدولي انطلاقاً من افتراض ان الصين تشكل التهديد الأساسي لهيمنة الولايات المتحدة العالمية فقد شهد العقدان الماضيان تصاعدا متصلا للقوة الاقتصادية الصينية، وترافق ذلك مع زيادة وزنها السياسي. على المستوى الدولي، فيما يتعاظم تعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة بفعل توجهها لاستعادة دورها كقوة عالمية عظم

وكانت استراتيجية مراكمة القوة من مناطق خفيضة، والتي وضعها الرئيس الصيني الأسبق، دينغ شيار بينغ، قد أثمرت في تعزيز قوة الصين الاقتصادية إلى أن وصلت إلى مستوى لا تستطيع فيه الاستمرار بتلك السياسة، وفقا لرؤية الرئيس الصيني الحالي، شي جين بينغ، الذي سرع من التوجه نحو استثمار القوة الاقتصادية لبناء القوة الاستراتيجية في المجالين السياسي والعسكري وفي تعزيز قوة النموذج الصيني[1].

مع بداية القرن الحادي والعشرين حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي، أدت بمجلها إلى إعادة ترتيب توازنات وعلاقات القوى والتفاعل فيما بينهما وكانت تلك التغيرات انتهاء الحرب الباردة والوفاق الدولي ورافق ذلك انتشار الليبرالية السياسة وانتقالها إلى أغلب المجتمعات – وبالتالي تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة الدولة العظمى في النظام الدولي

لكن شيئا فشيئا برزت على الساحة الدولية قوى جديدة أصبحت منافسة للولايات المتحدة ومنها الصين في المجال الاقتصادي برغم من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالميا واقتصاديا وعسكريا، فصعود الصين كقوة جديدة صاعدة إلى مصاف القوى الكبرى طرح العديد من التساؤلات حول تأثير هذا الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على المستوى الإقليمي والدولي، ومن الأمثلة على 1 ذلك إثارة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في النظام الدولي، صعود أثينا، وصولا إلى صعود ألمانيا

[1] رزكار علي ميكائيل ناوي،"**الصراع الأمريكي –الصيني في ظل المتغيرات الجديدة دراسة في الأبعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية فترة 2008–2020**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة اللبنانية: كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، 2021)، ص 80.

واليابان والاتحاد السوفياتي في القرن العشرين، وتشكل هذه الأمثلة التاريخية بالنسبة للبعض استبصارا رئيسيا لرصد سلوك الصين المستقبلي وتأثيره على بنية النظام الدولي وعند الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية المتنامية و نفوذها السياسي والثقافي بشكل مستمر ودائم تمثل عناصر القوة الأبرز التي يمكن للصين أن تبني عليها مكانتها المستقبلية في النظام الدولي، حيث استطاعت الصين أن تحقق أعلى معدلات نمو في التاريخ الإنساني وأن تزايد قدراتها العسكرية زيادة كبيرة، مما أثار صعودها مخاوف الدول الغربية وقلقها وبالأخص الولايات المتحدة الذي تنظر للصين دائما على أنها عدو يهدد مصلحتها كونها المهيمنة على النظام الدولي، ومما لاشك فيه أن نمو الصين الاقتصادي مرتبط بصعودها العسكري والسياسي وهذا ما أثار العديد من المخاوف الأمريكية وحتى الإقليمية [1]

لقد أفاض الكثير من المحللين وخاصة الاقتصاديين منهم، في وصف معالم الصعود الصيني وتراجع الهيمنة الأمريكية، بل أن هنالك من قال بأن الصين ستنهي القرن الأمريكي، وأن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني على حد تعبير المؤرخ "نيال فيرغسون " وذلك نتيجة الانتكاسات التي عرفتها الولايات المتحدة، وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية ضدها (Anti-Americanism)، وردود أفعال عنيفة اتجاهها في كثير من مناطق العالم المدني، وقد زادت حدة هذه التكهنات مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دولياً نتيجة تدخلاتها العسكرية المستمرة في العديد من مناطق العالم، وبالنظر لما تعانيه من قصور فعلي في بعض مقوماتها الاقتصادية التي تجلت ملامحها في الآونة الأخيرة، نتيجة تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الانفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي. وبالرغم من الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق القوى الصاعدة متفرقة أو مجتمعة، فإن ذلك لم يعد مؤشراً كافيا على تحديد القوة الأمريكية وهو ما كشفته أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية 2008، والوباء العالمي مؤخراً 2020.[2]

---

[1] سعاد رحايلي،**"الصعود الاستراتيجي الروسي –الصيتي وتأثيره على بنية النظام الدولي"**، مذكرة الماستر غير منشورة، **(جامعة** 8 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، ص 140.

[2] محمد هاملي، "تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد 13، العدد (2)، (15 ماي 2021)، ص 469.

وبالمثل تراجعت القوة التأثيرية للسياسة الخارجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال أن إدارة "دونالد ترامب". ومنذ توليها السلطة ركزت على دورها كقائدة للعالم دون الاهتمام بالشؤون العالمية، من خلال رفع شعار "أمريكا أولاً"، وإعطاء الأولوية للمصالح وليس للقيم، والاكتفاء بالاعتماد على استخدام موارد دول أخرى في تحقيق القيادة المنشودة، ومن هنا رأينا الضغوط الأمريكية وفرض الرسوم على الصين، والتنسيق في كثير من القضايا مع روسيا، وكذلك شاهدنا الانسحاب الأمريكي من العديد من الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، واليونيسكو، ومجلس حقوق الإنسان، كما لم تعد الولايات المتحدة تستطيع الضغط وفرض القيود على النظام الإيراني بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية. ولابد من التأكيد كذلك أن واشنطن أقرت في أكثر من مناسبة باستحالة أو عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار وضبط النزاعات في منطقة الشرق الأوسط بل وطالبت كذلك دول الخليج بتحمل تكاليف الحماية الأمريكية، وهذا بلا شك يمثل اعترافا بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي، ومن جهة أخرى يشجع القوى العالمية لإيجاد بديل للقيادة الأمريكية، حيث توجد علاقة قوية بين قدرة الولايات المتحدة على أداء وظائفها وبين هيكل النظام الدولي الحالي وكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغيير هيكله.[1]

المبحث الثاني: مستقبل النظام الدولي

المطلب الأول: سيناريو استمرارية الهيمنة الأمريكية

يفترض هذا السيناريو استمرار الأحادية القطبية ويظهر هذا الاحتمال من النظر إلى الواقع الحالي للعلاقات الدولية، بحيث وفقا لهذا الاتجاه إذا نظرنا إلى أرض الواقع نجد أننا فعلا ما زلنا نعيش في نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل قدراتها وإمكاناتها السياسية، الاقتصادية، صناعية، عسكرية، الأمنية، العلمية، فكرية، التقنية والتكنولوجية.

وهذه القدرات والإمكانات التي بنيت بصلابة عالية جدا على مدى قرنين ونصف من الزمان مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هيمنتها العالمي. حيث تتواجد في جغرافية العالم بمختلف مناطقه واقاليمه بأشكال عدة وخاصة التواجد السياسي، العسكري والأمني عبر تحالفاتها الدولية وقواعدها العسكرية

[1] المرجع نفسه.

المنتشرة حول العالم أو عبر أساطيلها البحرية المهيمنة على الملاحة العالمية بالإضافة للهيمنة المطلقة على الفضاءات الجوية، وهذا التواجد والانتشار غير المحدود في جغرافية العالم مكنها تماما من فرض توجهاتها وسياستها على السياسة الدولية وضمن لها بالتبعية تحييد منافسيها أو على أقل تقدير عدم صعودهم للدرجة التي تهدد مكانتها.[1]

حيث يزعم هذا الاتجاه أم النظام الليبرالي قادر على البقاء من خلال الانفتاح على المزيد من التنوع السياسي وخاصة من خلال قبول الأنظمة غير الليبرالية، وأن كلا من الصين وروسيا تدعمان العناصر الأساسية للنظام الليبرالي مثل: التجارة الحرة والمؤسسات، حيث يلاحظ "أوليفر ستونكل "أنه تتفق القوى الناشئة مع العناصر الأساسية للنظام الليبرالي الحالي مثل: الأمن التعاوني، المؤسسات الدولية، السيادة المشتركة، المجتمع الديمقراطي.[2]

يرى هذا الاتجاه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المتحكمة بمقدرات السياسة الدولية فهي تحتل الموقع القيادي في النظام الدولي بفضل ميزتها في القوة العسكرية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قوة عسكرية هائلة لم يتوقف عن الاهتمام بها حتى بعد وصولها للمركز الأول لي التطور العسكري، بالإضافة إلى عدة مؤشرات نذكر منها:

- عدد القواعد العسكرية حسب إحصائيات سنة 2022 :55 قاعدة.
- العولمة والتي تقاس بدرجة انغماسها في تفاعلات الدولية بلغت نسبة لسنة 2025 :82,4٪
- نسبة ديمقراطية لسنة 2022:7.96٪

وفي هذا الصدد كتب" ايكنبيري " أنه لأكثر من قرن من الزمان عاشت الشعوب في جميع أنحاء العالم حقبة أمريكية : فترة تهيمن عليها القوة والثروة والمؤسسات والأفكار والتحالفات والشراكات الأمريكية، لكن الكثيرين يعتقدون الآن أن هذه الحقبة الطويلة تقترب من نهايتها، ويصرون على أن العالم الذي تقوده الولايات المتحدة يفسح المجال لشيء جديد، نظام ما بعد أمريكا وما بعد الغرب وما بعد الليبرالية، يتميز بمنافسة القوى العظمى والصعود الاقتصادي والجيوسياسي للصين حسب هؤلاء، الولايات المتحدة تفقد ببطء موقعها القيادي في التوزيع العالمي للقوة فالشرق الآن ينافس الغرب في القوة الاقتصادية والثقل

[1] إبراهيم النحاس، "القطبية الأحادية....هل من مهدد لاستمراريتها ؟، **إيلاف**، 21 سبتمبر 2022 في .https://elaph com

[2] Amitav Acharya,**The end of Amirican world order,** second Edition , Cambridge , 2018.

الجيوسياسي، والبلدان في الجنوب العالمي تنمو بسرعة وتلعب دورا أكبر على الساحة الدولية. وبينما يلمع الآخرون، فقدت الولايات المتحدة بريقها.[1]

يحاجج "إيكنبيري "بأن الولايات المتحدة ليست في حالة تعثر وأن السرد الصارخ للانحدار يتجاهل التأثيرات والظروف التاريخية العالمية الأعمق التي ستستمر في جعل الولايات المتحدة الحاضر المهيمن والمنظم للسياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. صحيح أن النظام العالمي القادم في نظره سوف

يتشكل من خلال القوى السياسية المعقدة والمتغيرة والتي يصعب فهمها والخيارات التي تتخذها الشعوب التي تعيش في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فالمصادر العميقة للقوة والنفوذ الأمريكيين في العالم لا تزال قائمة. إن الخطأ الذي ارتكبه المتنبئون بالانحدار الأمريكي بالنسبة لا يكنبيري هو رؤية الولايات المتحدة ونظامها الليبرالي على أنهما مجرد إمبراطورية أخرى في طريقها إلى الزوال. يقر ايكنبيري أن الولايات المتحدة كانت تشبه في بعض الأحيان إمبراطورية قديمة الطراز، لكن دورها في العالم يعتمد على أكثر بكثير من سلوكها الإمبراطوري السابق فالقوة الأمريكية لا تعتمد فقط على القوة الغاشمة ولكن أيضا على الأفكار والمؤسسات والقيم الراسخة بشكل معقد في نسيج الحداثة، يرى الكاتب أن النظام الدولي ليس مجرد أداة لتركيز القوة، بل نظام معقد متعدد الطبقات، متعدد الأوجه، وليس مجرد تشكيل سياسي تفرضه الدولة المهيمنة. فالنظام الدولي ليس شيئا واحدا تنضم إليه الدول أو تقاومه، إنه تجميع الأنواع مختلفة من القواعد والمؤسسات الدولية والأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات تشمل هذه الترتيبات الحاكمة بدورها مجالات متنوعة، بما في ذلك الأمن ومراقبة الأسلحة الاقتصاد العالمي حقوق الإنسان، والعلاقات السياسية. توفر هذه الجوانب من النظام الدولي الليبرالي حوافز وفرصا للدول للاندماج في نواحيه الاقتصادية والسياسية الأساسية، فطابعه التعددي يخلق إمكانيات للدول للانضمام والتفاوض بطرق تعزز مصالحها، وهذا ما يجعل منه نظاما يسهل الانضمام إليه لكن يصعب تقويضه.[2]

فالدول الصاعدة إذا لا تواجه نظاما تقوده الولايات المتحدة بل تواجه تكتلا أكثر تعقيدا واتساعا. علاوة على ذلك، وردا على الاعتقاد السائد أن التاريخ يعيد نفسه، يحاجج ايكنبيري بأن الأنظمة الدولية

---

[1] رحموني سارة ياقوت، عشور سليم،"الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي: بين الاستمرارية والتراجع، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد (1)، (جانفي 2024)، ص 280.

[2] المرجع نفسه ص 281.

التي واجهتها الدول الصاعدة في عصور تاريخية مختلفة ليست نفسها الحالية، فالنظام الذي قادته بريطانيا وواجهته ألمانيا في مطلع القرن العشرين يختلف عن النظام الدولي الذي تواجهه الصين اليوم. وعليه إذا سعت كل من الصين وروسيا إلى إرساء نظام الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي عالمي جديد، فسوف يتعين عليهما تقديم شيء أفضل، وهي مهمة شاقة

ما سيبقي الولايات المتحدة في قلب السياسة العالمية هو قدرتها على القيام بعمل أفضل، وأن النظام الذي تزعمته الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية دفع العالم إلى الأمام، وإذا ما أرادت الأمم حول العالم نظاما عالميا أفضل يدعم المزيد من التعاون والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، فسوف ترغب في تحسين هذا النظام الذي تقوده الولايات المتحدة وليس الاستغناء عنه. والأزمة التايوانية والأوكرانية تؤكد هذه الحقيقة، في نظر الكاتب أن قيام الصين بتكثيف الضغط على تايوان وسعي روسيا إلى احتلال أوكرانيا في مجال نفوذها لا يشير إلى تراجع الولايات المتحدة أو انهيار النظام الليبرالي [1]

على العكس من ذلك، فإن الأزمات موجودة لأن المجتمعات التايوانية والأوكرانية تريد أن تكون جزءا من النظام الليبرالي العالمي وقد وجه "روبرت كاغان بدوره انتقادا لاذعا للواقعيين أو كما أطلق عليهم

المطلب الثاني: سيناريو الثنائية القطبية

في مقال له في دورية الشؤون الخارجية، في سبتمبر 2023، تحت عنوان: "لا، العالم ليس متعدد الأقطاب"، ذكر "Jo Inge Bekkevold"، أن الادعاء بأن عالم اليوم متعدد الأقطاب، أو حتى قريب من ذلك، هو مجرد أسطورة، مشيرًا في ذلك إلى عدد من الأسباب أبرزها: أنه لكي يكون العالم متعدد الأقطاب، يجب أن تكون هناك ثلاث قوى أو أكثر، واليوم لا يوجد سوى دولتين تتمتعان بـ(الوزن الاقتصادي، والقوة العسكرية، والنفوذ العالمي)، القادرتين على تشكيل قطب (الولايات المتحدة، والصين). ويضيف أن القوى العظمى الأخرى ليست موجودة ببساطة، ولن تكون في أي وقت قريب، مؤكدًا: "أن مجرد وجود قوى متوسطة صاعدة ودول غير منحازة ذات عدد كبير من السكان، واقتصادات متنامية لا تجعل العالم متعدد الأقطاب". ويعرض" جو انج بيكيفولد "لمواقف بعض القوى الكبرى، مثل: (روسيا، والهند، واليابان، وأيضًا الاتحاد الأوروبي)، موضحًا أن منها ما تزال تفتقد إلى بعض مقومات القوة العظمى،

[1] المرجع نفسه.

وبالتالي تفتقد القدرة على التنافس مع (الولايات المتحدة، والصين)، دون أن يستبعد إمكانية أن يتحقق ذلك، ولكن في الأمد البعيد. ويخلص من كل ذلك إلى تأكيد أن (الولايات المتحدة، والصين) هما فقط قطبا النظام الدولي الراهن؛ حيث يمثلان نصف إجمالي الإنفاق الدفاعي في العالم، وأن الناتج المحلي الإجمالي للبلدين يساوي تقريبًا اقتصادات الدول الـ 33 التالية الأكبر مجتمعة.[1]

تعد الصين المنافس القوى والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية، المعنون " بالاتجاهات العالمية 2025 تحول العالم " أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر، إذ تسير الصين في الطريق الصحيح لأن تصبح قوة عالمية كبيرة، فقد تضاعف حجم اقتصادها أربعة أضعاف منذ بدئها اصلاحات السوق في أواخر سبعينات القرن الماضي، وتشير بعض التغييرات إلى انه سيتضاعف مرة أخرى في بحر العقد القادم، فقد باتت الصين واحدة من أكبر مراكز الصناعة في العالم وتستهلك بما يقرب من ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والفحم، لذلك من المحتمل أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج الاقتصادي.[2] في سنة 2030 إذا تحققت الخطة التي وضعتها الصين عام 2015،لإنفاق 1,68 تريليون دولار للذكاء الاصطناعي ، حيث سيصبح إجمالي الناتج المحلي الصيني 64,2 تريليون دولار.

الحرب الأوكرانية أدت إلى تراجع الدور الروسي في السياسة العالمية، لكن ما يزال مبكراً توقع أن العالم بات ثنائي القطبية؛ لأنه بالرغم من التراجع الروسي هناك ما يشير إلى أن الحرب الأوكرانية ربما تأخذ مساراً مختلفاً في العام المقبل، وذلك استناداً إلى فشل الهجوم المضاد الأوكراني الذي بدأ في مطلع صيف 2023 في تغيير الأوضاع الاستراتيجية على ساحة الحرب التي ظلت فيها روسيا مسيطرة على حوالي 20% من الأرض، والتي تشمل المناطق الناطقة باللغة الروسية. ويُضاف إلى ذلك، الضغوط الاقتصادية على الدول الأوروبية، مع صعود اليمين الأوروبي وكذلك الأمريكي، غير الأصوات السياسية

[1] عزت سعد،"القطبية الثنائية أم المتعددة وتداعياتها الدولية والإقليمية، **مجلة الشؤون العربية، العدد** 0(196)، (ديسمبر 2023).

[2] سعاد رحايلي،"**الصعود الاستراتيجي الروسي –الصيتي وتأثيره على بنية النظام الدولي**"، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018–2019)، ص 149.

العالية في اتجاه البحث عن مسار لتسوية هذه الحرب، والذي على الأرجح سوف يسير في اتجاه التسليم بالأمر الواقع، إن لم يكن باتفاق سلام، فسوف يكون مشابهاً لما كان عليه الحال عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014. علاوة على أن الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في أكتوبر 2023، سجلت عودة الولايات المتحدة مرة أخرى لكي تركز على إقليم لم تتركه إلا لفترة.

ووسط حرب غزة، انعقدت قمة صينية أمريكية على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك) في منتصف نوفمبر 2023، وذلك بعد لقاء مماثل جرى في إطار اجتماع قمة العشرين في مدينة بالي الإندونيسية قبل عام. وما يهم هنا أن القمة الصينية الأمريكية جاءت بعد سلسلة من اللقاءات المثيرة التي غطت تقريباً على الموضوعات الاستراتيجية كافة بين واشنطن وبكين من قضية تايوان إلى قضايا المخدرات. وتلك اللقاءات تسارعت معها تصريحات أمريكية إيجابية تجاه الصين منذ أكتوبر الماضي، وشملت جاك سوليفان، مستشار الأمن القومي، وأنتوني بلينكن، وزير الخارجية، حتى وصلت إلى لقاء الرئيسين جو بايدن وشي جين بينغ، في نوفمبر الماضي. وهذه الكثافة في التفاعلات الأمريكية الصينية تدفع إلى التوقع خلال عام 2024 أن تكون العلاقات الثنائية بين القوتين تركز على ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما. فكلاهما أولاً يريد نظاماً اقتصادياً عالمياً مستقراً يجعلهما أكثر استفادة من حقيقة الاعتماد المتبادل الاقتصادي الكثيف بين البلدين. وثانياً، أنه مع التغيرات المرتبطة بالحرب الأوكرانية، قد يكون كلاهما أكثر ميلاً للتسوية بين موسكو وكييف أو تجميد الأوضاع عند الموقف الحالي مع وقف إطلاق النار كما حدث في السابق. وثالثاً، أن قيام الصين بتحديد موقف مُعلن من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ممثلاً في حل الدولتين، يجعلها ليست بعيدة عن الموقف الذي تذهب إليه الولايات المتحدة في التعامل مع حرب الشرق الأوسط. ورابعاً، أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس بايدن، لظروف انتخابية، يمكنها أن تسعى لكسب الود الصيني لتسوية الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن تلاقي المصالح فيما يتعلق بالاحتباس الحراري، إذ إن علاج ذلك لا يكون إلا بالتوافق بين البلدين.[1]

كتب جو" إنجي بيكيفولد ف"ي مجلة فورين بوليسي الشهر الماضي، فإن القول بأن عالم اليوم يقترب من التعددية الأقطاب هو ببساطة أسطورة. فاليوم لا يوجد سوى دولتين يتمتعان بالحجم الاقتصادي والقوة

[1] عبد المنعم سعيد، "تقارب واشنطن وبكين..هل يقود للثنائية القطبية في 2024؟، **مجلة المستقبل** ،(ديسمبر 2023).

العسكرية والنفوذ العالمي لتشكيل قطب: الولايات المتحدة والصين لا تلوح في الأفق أي قوى عظمى أخرى، ولن تكون كذلك في أي وقت قريب". ويبدو أن هذا أيضًا هو رأي إدارة بايدن، التي تبدو محاولتها لبناء "بنية أمنية شبكية" في المحيط الهادئ وربط الحلفاء الأوروبيين والآسيويين معًا بمثابة محاولة لإعادة تشغيل قواعد اللعبة التي تحكم الحرب الباردة.[1]

أنه من المتوقع أن يشهد عام 2024 تقارباً أمريكياً صينياً، يأخذ البلدين إلى عالم القطبية الثنائية في حالة الوفاق الذي عرفته العلاقات الأمريكية الصينية إبان فترة إدارة الرئيس الأسبق، ريتشارد نيكسون، بينما تُنتظر نهاية للحرب الأوكرانية.[2]

ويقول" مسعود معلوف الدبلوماسي السابق والخبير بالشؤون الأميركية، في حوار مع سكاي نيوز عربية :"العالم كله تغير مع بدء الحرب الأوكرانية حيث التصادم المباشر بين المحاور والتكتلات الدولية على أشده، فمن طرف المحور الغربي ممثلا في حلف شمال الأطلسي، وفي المقابل محور شرقي بات يتجسد في منظمات كما هي الحال مثلا مع منظمة شنغهاي، وحتى قبل تصريحات غوتيريش هذه كان واضحا أن الحرب الباردة قد عادت مجددا بين الشرق والغرب، بمعنى الاصطفاف الصيني القوي مع روسيا وكذلك الهند التي اقتربت من موسكو، في مواجهة المحور الغربي، فالثنائية القطبية الجديدة صحيح أن روسيا تتصدر المعسكر الشرقي لكنها بدون حلفاء كالصين تبقى عاجزة عن مجاراة المحور الغربي بقيادة أميركا". وفي نفس السياق، مراقبون وخبراء يرون أن الثنائية القطبية باتت واقعا كرسته حرب أوكرانيا التي كشفت مدى وهن المؤسسات الأممية، التي وقفت عاجزة عن التحرك ساكنا، وأن عالم ما بعد أوكرانيا سينعكس وفقهم تغييرا في بنى ومؤسسات ومواثيق الشرعية الدولية وإن بعد حين.[3] وقد نشر جهاز الاستخبارات السويسري بيانا على الموقع الإلكتروني للمجلس الاتحادي السويسري جاء فيه أن ميزان القوى في العالم يميل نحو ثنائية القطبية، ووفقا للبيان فإن الصراع في أوكرانيا يعزز اتجاه العالم نحو ثنائية القطبية مرة أخرى، فيما تظل أوروبا معتمدة استراتيجيا على الولايات المتحدة بينما تعزز الصين مكانتها

[1] Emma Ashford , Evan Cooper, "yes , the world is Multpolary ,**forex policy** , 05 October 2023 in : https ://www.foreignpolicy.com.

[2] المرجع نفسه.

[3] **بعد 3 عقود....هل عادت القطبية الثنائية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 05 ماي 2024 على الساعة 22:00، في Https://www.skynewsarabai.com.

كقطب بين الدول ما تسميه الغرب وتعتقد الاستخبارات السويسرية أنه إذا فاز دونالد ترامب أو مرشح انعزالي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2024، فقد يضعف التزام واشنطن بالمصالح الأوروبية مرة أخرى.. ويتابع البيان: "تريد الصين وروسيا تغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية، والقواعد واللوائح القائمة، فيما تحاول القوى الإقليمية مثل تركيا والهند والمملكة العربية السعودية توسيع رقعتهم للمناورة. أما اليابان فتعتبر الصين، في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، (التحدي الاستراتيجي الأكبر في تاريخها)". وأضاف البيان: "في إفريقيا يتصاعد الصراع على النفوذ بين الدول الغربية وروسيا أو الصين".[1]

المطلب الثالث: سيناريو التعددية القطبية

يرجح هذا السيناريو زوال النظام العالمي الأحادي القطبية، الذي جاء نتيجة لانهيار الثنائية القطبية، والذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية محور السياسة الدولية والمهيمنة عليها، حيث يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتحدة نسبيا، نتيجة فشلها في مواجهة التحديات التي تؤثر على قيادتها للنظام العالمي. ومن ناحية ثانية، يتوقع أن ترتفع مكانة القوى الأخرى (الصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان)، نتيجة لقدرة هذه الدول على تعظيم نقاط القوة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثر على تحولها إلى أقطاب قائدة في النظام الدولي. وبهذا تتقارب تأثيرات هذه القوى ونفوذها، لكن لن تكون لأية قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات. ومن ثم تتحول القوى الأخرى إلى أقطاب عالمية مع استمرار الولايات المتحدة كقطب عالمي.[2]

اعتادت روسيا والصين في الماضي على دعم وجود نظام قطبي محدود، بيد أنهما تحدتا مؤخراً النظام الحالي علناً؛ الذي تشوّه وصار قائماً في الأساس على خدمة المصالح الأمريكية وحدها.

كما شككت القوتان في فرضية تبني الغرب نظاماً قائماً على الالتزام بالقواعد، ولكنه في الواقع لا يهدف سوى للحفاظ على المصالح الغربية فحسب. ولا أخفي أنني أشاركهما تحدي هذه الفرضية، فالنهج

---

[1] **"الاستخبارات السويسرية: العالم يتجه نحو ثنائية** القطبية،**نوفوستي**، تم الاطلاع على الموقع يوم 10 ماي 2824 على الساعة 15:00، في https//arabic.rt.com.

[2] محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 11ماي 2024على الساعة 12:00 في https://mail.almerja.com

الغربي للنظام الدولي لا يتعلق "بالقواعد" ولا "بالنظام"، بل يتعلق بالحفاظ على "الاستثنائية" والهيمنة الأمريكية.[1]

ومن الجدير بالذكر أن روسيا والصين قد اعترفتا منذ فترة طويلة – بدافع المصلحة الذاتية والحقوق المكتسبة – بالولايات المتحدة كركيزة أساسية، ليس من الناحية السياسية فحسب، بل والاقتصادية كذلك، من خلال انضمامهما إلى النظام المالي الذي تأسس بموجب اتفاقية بريتون وودز، وهو نظام يرتبط في الأساس بالدولار الأمريكي.

وبالرغم من تحالف أوروبا مع الولايات المتحدة، فإنها لا تزال ذات أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد الروسي، فأوروبا تميل للحصول على الطاقة من جارتها بدافع حسابات التكلفة. وهكذا يمكننا القول إن روسيا والصين أبدتا اهتماماً بالغاً بأسواق الآخر، على الرغم من أن كلتيهما أثارتا مؤخراً إمكانية اللجوء إلى عملاتهما المحلية أو لمجموعة عملات إلى جانب الدولار، مع اضطلاع روسيا بالفعل بتنفيذ تلك الخطوة جزئياً كرد فعل على العقوبات الغربية.[2]

ولقد أدى كل هذا إلى إحداث فجوة واضحة بين رؤى النظام العالمي ثلاثي الأقطاب، فدعت روسيا والصين إلى كبح جماح الهيمنة الغربية، وزاد اعتبار بعض المنظمات، مثل منتدى شنغهاي، وغيره من المنتديات السياسية بين الحكومات الدولية المختلفة من دون وجود – أو على الأقل من دون هيمنة – الولايات المتحدة وحلفائها، وهو أمر جديد وجدير بالملاحظة.

بحث نشره مؤخراً مركز ستيمسون، شرعنا في تقييم ما إذا كان العالم قد أصبح بالفعل أكثر تعدد الأقطاب وكيف يمكن لصانعي السياسات في الولايات المتحدة الاستفادة بشكل أفضل من ميزات البيئة الدولية الناشئة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة. لقد توصلنا إلى نتيجة صارخة: إن الولايات المتحدة ببساطة لا تتمتع بمستوى القوة العسكرية والاقتصادية الذي كانت تتمتع به خلال العقود الأولى من الحرب الباردة. كما أن الصين اليوم لا تضاهي الاتحاد السوفييتي في ذروته، لا يتطلب النظام المتعدد الأقطاب ثلاث قوى متساوية الحجم؛ بل يتطلب فقط أن تتركز قوة كبيرة في أكثر من دولتين. واليوم أصبحت القوى

---

[1] نبيل فهمي، "**تأملات سنة 2022.. التعددية القطبية الحقيقية وسيناريو تغيير النظام الدولي**، تم الاطلاع على الموقع يوم 12 ماي 2024 على الساعة 11:00 في Https://www.hespress.com

[2] المرجع نفسه.

المتوسطة ـ من اليابان إلى الهند ـ أكثر نفوذاً مما كانت عليه ذات يوم. وهذا هو التعريف التقليدي لما يسميه العلماء "التعددية القطبية غير المتوازنة".[1]1

إن هذا التصور الأولي للقوى المستقبلية أخذ في الانتشار في مراكز الأبحاث والإدارات الحكومية في عدد من الدول الكبرى وفي بعض مراكز صنع القرار التي تعمل على مراقبة القوى الكبرى الحالية والمستقبلية. ومن ذلك (تقرير الاتجاهات العالمية لعام 2025: تحول العالم (الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي (NIC)، والذي خلص إلى أنه من المتوقع في عام 2025حدوث تغيير جذري في النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب صعود قوى بازغة جديدة وظهور الاقتصاد المعولم، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، والنفوذ المتنامي للفاعلين غير الحكوميين.[2]

وتوقع هذا التقرير أن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 نظامات متعدد القطبية تضيق فيه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية باستمرار، ويواكب ذلك تحول في ميزان القوى بين الدول القومية، حيث تتزايد القوة النسبية لكثير من الفاعلين من غير الدول، كرجال الأعمال والمشروعات التجارية الكبرى، والمنظمات الدينية وشبكات الإجرام. وأضاف التقرير أن الأنظمة متعددة القطبية غير مستقرة مقارنة بالأنظمة ثنائية القطبية او أحادية القطبية.[3]

وعلى الرغم من الأزمات المالية الحديثة، والتي يمكن أن تنتهي بالإسراع من وتيرة الاتجاهات البازغة، فان من غير المتوقع حدوث انهيار كامل للنظام الدولي، كما حدث في الفترة ما بين 1914- 1918، عندما تسببت الحرب العالمية الأولى في توقف مرحلة مبكرة من مراحل العولمة. وعلى أية حال، فان الأعوام القادمة النني سيتم فيها الانتقال إلى نظام جديد سوف تكون ملينة بالأخطار. فمن المتوقع حدوث

[1] Emma Ashford , Evan Cooper, "yes , the world is Multpolary ,**forex policy ,** 05 October 2023 in : https ://www.foreignpolicy.com.

[2] محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 14 ماي 2024 على الساعة 22:00 في https://mail.almerja.com

[3] المرجع نفسه.

تنافس استراتيجي حول التجارة والاستثمارات والابتكار التكنولوجي، ولكن لا يدكن استبعاد سيناريو القرن التاسع عشر القائم على سباق التسلح والتوسع الإقليمي والمنافسات العسكرية.[1]

أن ملامح العالم الجديد المتعدد الأقطاب بدأت تتجلى بالتزامن مع التحديات الاستراتيجية الكبيرة ولعل الملامح الأساسية تتركز في عودة روسيا والصين إلى الميدان بوصفهما قوتين عظيمتين بالإضافة إلى عصر النهضة الأسيوية حيث تلعب الهند والصين اللعبة الاقتصادية ضمن شروط ابتدعها الغرب لكن بالطريقة التي تغلبنا على الغرب في لعبته الخاصة فقد بدأت قوتهما الاقتصادية النامية تترجم إلى قوة سياسية وعسكرية ومع تزايد قوة روسيا الاتحادية بسبب امتلاكها لمصادر الطاقة فان ثمة تفاعل يجري بين اتجاهات رئيسة في السياسة الدولية وهي الصعود الأسيوي والاستحواذ على الطاقة، وبهذا تتشكل ملامح التعددية القطبية الجديدة. وتبرز نتائج التفاعل بين هذه الاتجاهات من خلال تأثير العملاقين الروسي والصيني في قضايا السياسة الدولية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن برغم تمتع الولايات المتحدة بنفوذ هائل سياسيا واقتصاديا وصناعيا وماليا إضافة إلى قدرة عسكرية غير مسبوقة في التاريخ إلا أن واقع العديد من المشكلات الدولية تظهر حجم القيود التي تواجه هذا النفوذ الذي أصبح ضمن محددات معينة واطر محددة لا يمكن تجاوزها ومن هذا الواقع يمكن تفسير لجوء الولايات المتحدة إلى الاستعانة بنفوذ قوى أخرى يمكن أن تساعدها ضمن إطار عمل تشاركي على وفق سياسة مقيدة وغير مطلقة.

وإذا ما سلمنا بإمكانية تحقق هذا الاحتمال نظرا لتقاربه مع معطيات الواقع الدولي السائد فان مظاهر التحولات العميقة تتجلى في تبني الولايات المتحدة لفكرة وجود عالم متعدد الأقطاب بديلا عن الأحادية القطبية، فالاستراتيجية العالمية للدبلوماسية الأمريكية تشهد تغييرات في بعدها العملياتي في العالم منطلقة من صيغة التغيير في الخطاب السياسي الأمريكي الداعي لتشجيع العمل الديمقراطي واعتماد القواعد الدبلوماسية في التعامل مع القضايا الدولية، في المقابل تسجل الحقائق أن الولايات المتحدة مازالت أقوى قوة عسكرية في العالم، لكن العالم لم يعد يعيش عصر الصناعة التي كانت فيها القوة المادية (Hand

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

الصين كقوة تعديلية صاعدة، ومستقبل النظام الدولي

Power) هي معيار القوة، لأن المعيار في عصر ثورة المعلومات هو للقوة الناعمة (Soft Power), ويسندها مناخ الثقافة، والحرية، والديمقراطية. وهذا هو معيار التغيير المقبل في طبيعة النظام.

فعلى المستوى السياسي والعسكري، مازالت الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى، لكن يجري " حاليا" إعادة توزيع مراكز القوة الأخرى مبتعدة عن مركز السيطرة الأمريكية، والذي كانت للولايات المتحدة الغلبة في كل مجالاته لتشكل مع نمو الثروة في الدول الصاعدة مراكز جذب و تأثير منافسته، وهذا لا يعني أننا ندخل عالما مضادا لأمريكا، لكننا نتحرك إلى ,عالم ما بعد العصر الامريكي وعالم تشكله وتديره أماكن عديدة وشعوب عديدة، ولابد من التأكيد أن واشنطن أقرت باستحالة او عدم قدرتها وحدها على تامين الاستقرار وضبط النزاعات وهذا بلا شك يمثل اعترافا بوجود عالم متعدد الأقطاب يقوم على التشاركية بين أقطاب القوة، فلم يعد لدى الدولة العظمى شعور قوي يؤكده الواقع العملي بأن بإمكانها أن تحقق سيطرتها وتضمن مصالحها الكبرى والصغرى بوسائلها الخاصة ولا تحتاج لمعونة أحد ومن دون أن تخشى أي رد فعل خطير يردعها عن ذلك.

وفي مداخلة ألقاها الأستاذ "وليد عبد الحي " الموسومة بعنوان: «مستقبل النظام الدولي بين الاتجاه الأعظم والاتجاهات الفرعية " وبعد قيامه بتطبيق معادلة المفكر "دايفيد سينجر" توصل إلى أن النموذج الأقرب إلى الوضع الحالي للنظام الدولي هو نموذج التعددية القطبية.

في الأخير نستنتج أن الصين تعمل على تطوير قوتها في شتى المجالات، وأنها عازمة على إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال تبنيها الاستراتيجية الكبرى من أجلال تحقيق أهدافها التعديلية وليكون لها دور أكبر على مستوى النظام الدولي، وبالتالي فإن النموذج الأقرب لمستقبل النظام الدولي هو متعدد الأقطاب.

الخاتمة

الخاتـمة

تعد الصين المنافس القوى للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية، المعنون " بالاتجاهات العالمية 2025 تحول العالم " أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر، إذ تسير الصين في الطريق الصحيح لأن تصبح قوة عالمية كبيرة، فقد تضاعف حجم اقتصادها أربعة أضعاف منذ بدئها إصلاحات السوق في أواخر سبعينات القرن الماضي، وتشير بعض التغييرات إلى انه سيتضاعف مرة أخرى في بحر العقد القادم، فقد باتت الصين واحدة من أكبر مراكز الصناعة في العالم وتستهلك بما يقرب من ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والفحم، وبناء على ذلك نستنتج أن الصين تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي ونؤكد الفرضية القائلة :كلما نمت عناصر القوة الصينية كلما انعكس ذلك على مستقبل النظام الدولي، وهذا نتيجة تأثير مدركات الرئيس الحالي على توجهات الصين الخارجية فالأمر الذي يريده الرئيس الصيني هو إعادة تشكيل النظام الدولي، وكذلك عودة الصين إلى مركز المسرح العالمي، وتحقيق متطلباتها بالسيادة على تايوان وبحر الصين الجنوبي، واستبدال الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

فضلا عن ذلك نستنتج أن شي جين بينغ بهدف بناء استراتيجية طموحة وشاملة وطويلة الأمد للسياسة الخارجية الصينية في جميع أنحاء العالم بدعم من مؤسسات إقليمية وعالمية جديدة ومن المقرر تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل كامل بحلول عام 2050.وبناءا على ذلك نؤكد الفرضتين التاليتين: أثرت التوجهات الخارجين للصين في عهد الرئيس شي جين بينغ على بنية النظام الدولي، وكذلك أن الاستراتيجية الكبرى التي تبناها الرئيس الصيني شي جين بينغ على المستوى الدولي تعكس أهداف الصين التعديلية في النظام الدولي.

ويجدر بنا الإشارة أن شي جين بينغ يحرز تقدما في تحقيق هدف إعادة تشكيل النظام الدولي: فقد عززت الصين سيطرتها على هونغ كونغ من خلال تعزيز قانون الأمن القومي في هونغ كونغ، وعززت مطالبتها ببحر الصين الجنوبي من خلال بناء الجزر والعسكرة في البحر، ونجحت في التفاوض على "اتفاقية العلاقات الاقتصادية الإقليمية الشاملة" التي تغطي منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون مشاركة

الولايات المتحدة. من خلال" الحزام والطريق "، زادت من نفوذها السياسي والعسكري والأمني على البلدان الأخرى، واستخدمت مكانة الصين الرائدة في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى لممارسة المزيد من التأثير على قضايا حقوق الإنسان، وحوكمة الإنترنت ومن هنا نؤكد الفرضية التالية: أثر عنصرا الإدراك والتفكير الاستراتيجي للرئيس الصيني شي جين بينغ على التوجهات الخارجية للصين بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في النظام الدولي.

نتائج الدراسة.

-النظام الدولي يتجه نحو تعدد الأقطاب في ظل صعود قوى تعديلية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي من ضمنها الصين وكذلك في ظل الازمات التي يوجهها النظام الحالي والتي تم التطرق لها في دراستنا.

-النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد قادرا على الاستمرار في ظل الازمات الحالي.

-الصين تعتبر قوة تعديلية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وهذا يظهر من خلال المبادرات التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ.

-السلوك الصيني التعديلي مرتبط بإدراكات الرئيس الحالي وتصوراته للنظام الدولي.

-نلاحظ أن التعديلات على مستوى النظام الدولي الأكثر أهمية بالنسبة للصين تتعلق بالمستوى الإقليمي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1-القيسي محمد وائل، الأداء **الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا،** (الرياض، العبيكان للنشر، 2016).

2-عبد السلام محمد، الجغرافيا **السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية،** ص 860.

3-مرشايمر جون، مأساة **سياسة القوى العظمى،** تر: مصطفى محمد قاسم، (الرياض، 2012).

2- المقالات

4- الأعرجي هبة نوفل، «النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة حالة الحرب على الإرهاب في العراق «، مجلة **المركز الديمقراطي العربي،** (2022/01/10).

5- الدباغ يونس طلعت، محمد وائل القيسي «مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير «، مجلة **قه لا ي زانست العلمية،** العدد (2)، (ربيع 2020).

6-الشاهر شاهر إسماعيل، «بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدول «مجلة **نقد وتنوير،** (أكتوبر2015).

7-الشيمي محمد عبد العظيم، «إشكالية المنظومة القيمية في العلاقات الدولية في ظل أزمة كوفيد 19»، المجلة **العلمية للبحوث والدراسات التجارية،** العدد (2)، (2023).

8-المشاقبه عاهد مسلم، مقداد صايل فلاح، «النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة -الصين أنموذجا -1991-2016، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** العدد (2)، (2018

9-المضحكي فهد، «انحسار الأحادية القطبية «، مجلة **الأيام،** العدد (11529)، (أكتوبر 2020)

10-الوحشات زياد محمد، «إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها "، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية،** العدد (1)، (جانفي 2021)..

11-بدران ودودة، «مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية "، **مجلة عالم الفكر،** العدد(4)، (3يناير 1995).

12-بلاسيو آنا، "كيف تزول المؤسسات الدولية "، **مجلة التحرير،** ت.ر:البشير معاد، 29(/2021/12،)

13-بلمداني علي، "إصلاح أزمة الشرعية في سياق رقابة محكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن الدولي، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1،** العدد(1)

14-بن عودة يوسف، "النزاعات الدولية والنزاعات ذات الطابع الغير دولي في المجتمع الحديث "، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، العدد(1)، (جوان 2014).

15-بن مرار جمال، "إعادة تشكيل النظام الدولي :مؤشرات واتجاهات، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد (3)، (جوان 2023).

16-جارش عادل، "القوى الصاعدة :دراسة في أبرز المضامين والدلالات "، **المركز الديمقراطي العربي**، (اكتوبر 2016).

17-حذفاني نجيم، "القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد(10)، (ماي 2024).

18-حمشي محمد، "روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد (5)، (جوان 2016).

19-حرب الرقائق :مآلات التنافس الصيني -الأمريكي في صناعة التكنولوجيا المتطورة "، **مجلة المستقبل**، (13 ماي 2024).

20-حميد شهاب أحمد، زيد سلمان محمد، "تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد(.56)، (2018).

21-حيدر علي حسين، "نحو قطبية جديدة في النظام الدولي "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**.

22-خشيب جلال، "أوهام العولمة وعودة جيوبولتيكا العالم القديم"، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، (نوفمبر 2019).

23-خلف موسى حسين، "النظام العالمي الجديد...خصائصه وسماته "، **المركز العربي الديمقراطي**، (يوليو 2021).

24- دريسي حنان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة مدارات سياسية**، العدد (11)، (2021).

25-رحموني سارة ياقوت، عشور سليم، "الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي :بين الاستمرارية والتراجع، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد (1)، (جانفي 2024).

26-زيادة إكرام، "أسباب زيادة الصين إنفاقها العسكري ؟، **مجلة المركز الأوروبي** لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، (ماي 2023).

27-سالم حسين، رحموني سارة، "ملامح بروز الصبن كقوة اقتصادية في النظام الدولي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد (20)، (ديسمبر 2022).

28-سعيد عبد المنعم، "تقارب واشنطن وبكين..هل يقود للثنائية القطبية في 2024؟، **مجلة المستقبل**، (ديسمبر 2023).

سهاد إسماعيل خليل، حدود القوة وتوازن المصالح :تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة، **مجلة المعهد**، العدد (8)، (2022).

29-"شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية "، **مجلة المركز الإيرلندي لحقوق الإنسان**، (2023).

30-طيان سليمة، زقاغ عادل، "تحول القوة في العلاقات الدولية :المحددات الثانوية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد(30)، (جويلية 2023).

31-عبد الحي وليد، "تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الاستراتيجية العربية **مجلة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، (نوفمبر 2020).

32-عبد الشافي عصام محمد، "الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية "، **مجلة بحوث**، (جوان 2016).

33-عياد إيهاب محمد أبو المجد، "الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة 34-الجيو استراتيجية، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد(20)، (أكتوبر 2023).

35- قوراري آسية منير، موسى أبو رحمة، "موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط "، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد(11)، (أبريل2020).

36-كلاع شريفة، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب :الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك، **مجلة السياسة العالمية**، 1العدد (2)، (2021).

37-كينغ هانز، "الحوار بين الأديان والأمم "، **مجلة التسامح**، مسقط وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العدد(17)، (2017)، ص204.

38- لطفي وفاء، "القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي :الهند نموذجا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، العدد(1)، (6اكتوبر).

39-محجوبة قاسم، "العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية الدولية وسياسات الدول الكبرى "، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، العدد (1)، (1 جوان 2016).

40- مماد صاليحة، "دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، العدد(1)، (جوان2023).

41- موراي ميشيل، "النضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية :القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة، ت.ر:كمال بوناب، **مجلة سياسات عربية**، العدد(41)، (نوفمبر 2019).

42-نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد(2)، (جانفي2011).

43-هاملي محمد، "تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد 13، العدد(2)، (15 ماي 2021)، ص 469.

44-يونسي وليد، "دور القوة الصاعدة " Brics وتأثيرها في النسق الدولي "، **مجلة المركز العربي الديمقراطي**، (يناير 2017).

45-يورفلي خضر وآخرون، "التباس مفهوم الشرعية الدولية في ظل النظام الدولي الراهن، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، العدد (2)، (7 مارس 2016)

- الرسائل والأطروحات :

46- براهيمي محمد، كشرود صليحة، **"دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس "**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي التبسي :كلية الحقوق والعلوم السياسية).

47-حكيمي توفيق، **"مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني "**، أطروحة دكتوراه غير منشورة.(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

48-رحايلي سعاد، **"الصعود الاستراتيجي الروسي -الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي"**، مذكرة الماستر غير منشورة، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، 2018-2019).

49-رزكار علي ميكائيل ناوي، **"الصراع الأمريكي -الصيني في ظل المتغيرات الجديدة دراسة في الأبعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية فترة 2008-2020**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة اللبنانية :كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، 2021)،

- المواقع الإلكترونية :

50-إبراهيم درويش، **"أمينة العفو الدولية :تواطؤ الغرب مع إسرائيل في تدمير غزة يؤشر على نهاية النظام الدولي القائم على القواعد "**، القدس العربي، تم الاطلاع على الموقع يوم 19 أبريل على الساعة 15:00 في www.akquds.co.uk.

51- أحمد هي، **«هيمنة الدولار» تتراجع وسط حرب ساخنة بالاقتصاد العالمي، الشرق الأوسط**، يونيو 2023 فيawasat.com.

52-**"الاستخبارات السويسرية :العالم يتجه نحو ثنائية القطبية**، نوفوستي، تم الاطلاع على الموقع يوم 10 ماي 2824 على الساعة 15:00، في https//arabic.rt.com

53-الإمام محمد أحمد، **"عندما يحتكر الغرب القيم لنفسه**، تم الاطلاع على الموقع يوم 12 أفريل 2024 على الساعة 11:00، الجزيرة في www.aljazeera.ne

54-الشامي طارق، **بعد فشلها في وقف الحرب...هل سيكون العالم أفضل من دون الأمم المتحدة**، تم الاطلاع على الموقع يوم 05 أفريل 2024 على الساعة 01:00 في www.independentarabia

55-**الشرعية الدولية**، الجزيرة، تم الاطلاع على الموقع يوم 1 أفريل 2024 على الساعة 11:00 في aljazeera.net.https://:

56-**الغرب وجرائمه باسم "النظام و"الديمقراطية " وحقوق الإنسان "**، تم الاطلاع على الموقع يوم 08 أفريل 2024 على الساعة 00:1، في www.chinsarabcf.org.

57-**"أمن دولي -إصلاح النظام الدولي..مجلس الأمن**، حاجة ملحة، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024/02/28في www.europarbct.com

58-النحاس إبراهيم، **"القطبية الأحادية....هل من مهدد لاستمراريتها ؟**، إيلاف، 21 سبتمبر 2022 في https://elaph com

59-**النظرية البنائية في العلاقات الدولية** تم الاطلاع على الموقع يوم 29 مارس 2024على الساعة ١٤:00في https://cte.univ-setif2.dz

60-أوغلو أحمد داود، **مستقبل "اللانظام "القومي والعالمي..الشعبوية الحصرية ضد الحوكمة العالمية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 2 أفريل 2024 على الساعة 12:00في www.aljazeera.net

61-**بعد 3 عقود....هل عادت القطبية الثنائية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 05 ماي 2024 على الساعة 22:00، في Https://www.skynewsarabai.com.

62- **بعملة موحدة جديدة...كيف تسعى مجموعة بريكس للإطاحة بالدولار**، تم الاطلاع على الموقع في 25، أبريل 2024 في www.trtarabi.com

63-بن حمودة حكيم، **"قهوة الأحد :في تاريخ النظام الدولي وأزماته"**، المغرب، تم الاطلاع على الموقع يوم 6 أفريل 2024 على الساعة 15:00ي ar.lemghreb.tn

64-جيانينغ تيان، **"قراءة اقتصاد الصين في عام 2023 من خلال بيانات**، تم الاطلاع على الموقع يوم 29 أفريل 2024 على الساعة 12:00 في https://maal com

65-**خطة الصين للهيمنة على عرش التكنولوجيا..هل تنجح في التفوق الغرب**، تم الاطلاع على الموقع يوم 20 ماي 20240 على الساعة 15:00 في Https://www.aljazeera.net

66-فرج الله كاترين، **"نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب"**، السياسة الدولية، سبتمبر 2023 في www.siyassa.org.eg

67-شليغم عبير، **النظرية النقدية في العلاقات الدولية، 0**، تم الاطلاع على الموقع يوم 28 مارس 2024 على الساعة 15:00 في https:www.politics-dz.co

68-فهمي نبيل، **"تأملات سنة 2022..التعددية القطبية الحقيقية وسيناريو تغيير النظام الدولي**، تم الاطلاع على الموقع يوم 12 ماي 2024 على الساعة 11:00 في Https://www.hespress.com

69-لاروك آرثر، **فشل النظام الدولي في غزة وخارجها يؤكد الحاجة إلى التغيير لتحقيق السلام العالمي**، تم الاطلاع على الموقع يوم 06 أفريل 2024 11/في www.aljazeera.nety

70-**ما معنى "الوضع الراهن "في القدس؟ وكيف تلاعب الاحتلال بالنصوص والحقائق التاريخية**، تم الاطلاع على الموقع في2023/1/10على الساعة 11:2 WWW.aljazeeramubasher.net.

71-مبارك أحمد، حدود **تفاعل محركات النظام الدولي مع الحرب على غزة تم** الاطلاع على الموقع يوم 4 أفربل 2024,0على الساعة 12:00 في alqahetanews.Net

72-محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، تم الاطلاع على الموقع يوم 11ماي 2024على الساعة 12:00 في https://mail.almerja.com

73-معروف، **"الكثافة الصينية في مواجهة الابتكار الأمريكي...القصة الكاملة للنهضة التكنولوجية في الصين**، تم الاطلاع على الموقع يوم 1 ماي 2024 على الساعة 14:00 في https://aljazera.com

74-**من الأقوى اقتصاديا وماليا ؟الكتلة الأميركية أم غريمتها الصينية ؟**، تم الاطلاع على الموقع يوم 28أفريل 2024، على الساعة 2:00 في https://www.aljazera.com

75-هلال على الدين، **"حول قيم النظام العالمي الجديد** ' تم الاطلاع على الموقع يوم 07 أفريل على الساعة 16:00في www.Al-jazirah.com

76-**هل يعاني الجيش الصيني من نقاط ضعف خفية؟**، مركز سيتا، تم الاطلاع على الموقع يوم 30 أفريل 2024 على الساعة 3:35 في www.https://sutaintitute.com

77- يوفو لين جوستين، دلامي منصور، **"هل نحن مستعدون لاقتصاد عالمي متعدد الأقطاب "**، تم الاطلاع على الموقع يوم 20 أفريل 2024 على الساعة 18:00 www.project-syndicate.org.

الموسوعات والمعاجم:

78-**الموسوعة السياسية**، فيصل براء متين المرعشي، "النظام الدولي "، ، 2016/02/25.

79-**معجم معاني جامع**، تعريف ومعنى التعديلية.

ثانيا: باللغات الأجنبية.

1-باللغة الفرنسية..

3- Luc cèdelle, **"Le revisionnisme ou les de l'histoire** in [le monde.fr] le 17 mars 2023 à 16h37

René Texidor, "**l'évolutiondu révisionnisme"**, Revue française de science -4 .politique, (1984)

2-باللغة الإنجليزية:

-5Amitav Acharya, **The end of American world order,** second Edition, Cambridge, 2018.

-6Andrew scobell, Edmund J.Brke , Corteza cooper ….others , **china's Grand strategy** , calif , 2020,p05.

-7Barbara pisciotta, "Regional and global Revisionism: russia and china, **Italian journal of international Affairs**,p109.

-8Emma Ashford, Evan Cooper, "yes , the world is Multpolary **,forex policy** , 05 October 2023 in :https ://www.foreignpolicy.com.

-9EMPOWERING RESISTANCE? ‘REVISIONIST’ STATES AND THE UNDERLYING DYNAMICS OF INTERNATIONAL NORM DIFFUSION ،A thesis submitted to the Department of International Relations at the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy,(The London School of Economics and Political Science, September 2020)

-10Gerlinde Groitl, **Russia, china and the Revisionist Assault on the western liberal international order,** Switzerland, (2023).

-11Robert R.Alford, **The craft of inquiry theories, Methods and Evidences,** (oxford university press, 1998), pp.35-38

-12Suisheng zhoa, "A revisionist stakeholder :china and the post -world war || world order, **journal of contemporary china,** volume (27),p656.

-13Syed Muhammad saad zaidi, Dr.Musb yousufi, Dr.Aqeela Asif, "china An exceptional power ? Assessing china's claim to global Hegemony, **journal of int'l Affairs**, vol (5), (April 2022).

-14Zhang Pei,"the concept of the International system and china's **foreign policy**, chapter two.

Emma Ashford, "Revisionist states are the cause of great competitions, **Atlantic council Scowcroft center for strategy and security**, (February 2021).

2-Jonathan M. Dicicco, "Power transition theory and the essence of revisionism", **world politics**,(Sep2017)

3-باللغة الصينية:

-1作者：刘海霞, 以“人类命运共同体”理念引领国际秩序重塑,来源：中国社会科学网-中国社会科学报, 10/07/2023.

-2作者：刘海霞, 以“人类命运共同体”理念引领国际秩序重塑,来源：中国社会科学网-中国社会科学报, 10/07/2023.

-3David Brown,"中国是否能在新的全球军备竞赛中成为获胜者", 布朗, 2022 年 8 月 1 日 in: https://www.bbc.com

-4Chia sè, 美国、"俄罗斯、中国继续在 2023 年军事实力排名榜上位居前列", 2023 年 11 月 25 日 in https://vovworld.vn

.

الفهرس

الفهـــرس

المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
مقدمة	12-4
الفصل الأول: القوى التعديلية والنظام الدولي: الإطار المفاهيمي والنظري	14
المبحث الأول: القوى التعديلية: إطار مفاهيمي ونظرية	14
المطلب الأول: إشكالية المفهوم	14
أولا: الخلفية التاريخية لمفهوم القوى التعديلية	15-14
ثانيا: مفهوم القوى التعديلية ومفهوم قوة الوضع الراهن	18-16
ثالثا: أشكال القوى التعديلية	22-19
المطلب الثاني: القوى التعديلية من منظور نظريات العلاقات الدولية	23
أولا: النظرية الواقعية: تنامي قوة الدولة وسياسة مراجعة الوضع القائم	32-24
ثانيا: القوى التعديلية من منظور النظرية النقدية	34-32

ثالثا: النظرية البنائي: البعد الهوياتي في استراتيجية القوى التعديلية	38-34
المبحث الثاني: النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص	38
المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي	39-38
المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي	40
أولا: تعدد الفاعلين	40
ثانيا: تراجع السياد	40
ثالثا: الثورة التكنولوجية النوعية	41
رابعا: القطبية الأحادية.	41
خامسا: توازن الرعب النووي	42
سادسا: ميل الدول نحو التكتلات الدولية	43
سابعا: ازدياد النزاعات الدولي	45
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد مستقبل النظام الدولي.	46
أولا: التغيير في مفاهيم القوة	47-46
ثانيا: بروز القوى الدولية الصاعدة	49-48

الفهـــرس

ثالثا: انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المنظمة	51-49
الفصل الثاني: نحو إعادة تشكيل نظام دولي جديد: الملامح والمؤشرات	52
المبحث الأول: النظام الدولي الليبيرالي يواجه ثلاث أزمات	53
المطلب الأول: أزمة الشرعية الدولية	58-54
المطلب الثاني: الأزمة المؤسساتية	65-58
المطلب الثالث: أزمة القيم	73-65
المبحث الثاني: مؤشرات إعادة تشكيل نظام دولي جديد	73
المطلب الأول: تراجع الأحادية القطبية	77-73
المطلب الثاني: صعود دول جديدة على المسرح الدولي	84-77
المطلب الثالث: تغير ديناميكية الجغرافيا السياسية وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد	87-84
الفصل الثالث: الصين كقوة تعديلية صاعدة ومستقبل النظام الدولي	86
المبحث الأول: الصين كقوة تعديلية في النظام الدولي	89
المطلب الأول: مقومات القوة الصينية	89
أولا: القوة الاقتصادية	91-89

ثانيا: القوة العسكرية	97-92
ثالثا: القوة التكنولوجية	99-98
المطلب الثاني: التوجهات الكبرى للصين كقوة تعديلية	99
أولا: الأهداف التعديلية للصين	99
ثانيا: الأدوات التعديلية للصين	102-100
1-الصين ورحلة البحث عن الإستراتيجية الكبرى	105-103
2-الثبات والتغير في الاستراتيجية الكبرى لجمهورية الصين الشعبية	106-105
3-استراتيجية الصين الكبرى: الاتجاهات والمسارات، المنافسة طويلة والمصالح الدائمة	109-106
4-الاستراتيجية الصينية الكبرى في عهد الرئيس شي جين بينغ	110-109
ثالثا: مستوى العمل التعديلي للصين	111-110
المطلب الثالث: تأثير السلوك الصيني على بنية النظام الدولي	113-111
المبحث الثاني: مستقبل النظام الدولي	114
المطلب الأول: سيناريو استمرارية الهيمنة الأمريكية	117-114
المطلب الثاني: سيناريو الثنائية القطبية	121-117

المطلب الثالث: سيناريو التعددية القطبية	125-121
الخاتمة	128-127
قائمة المراجع	137-130
الفهرس	139

مـلخص مذكرة الماستر

تقدم الصين أنموذجا لقوة تعديلية، تطمح إلى تأمين مصالحها القومية والعمل على تعزيز دورها في السياسة الدولية وإعادة تشكيل النظام الدولي القائم، وبناء على ذلك تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم سلوك القوى التعديلية اتجاه النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا سلوك الصين تجاه النظام الدولي، ذلك عن طريق إبراز تأثير الصين كقوة تعديلية على بنية النظام الدولي، والتطرق الاستراتيجية الصينية الكبرى لإعادة تشكيل النظام الدولي، وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، خصصنا أولها لشرح أهم المفاهيم وأهم النظريات المفسرة لسلوك القوى التعديلية، في حين تناول الفصل الثاني ملامح ومؤشرات إعادة تشكيل النظام الدولي، أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله الوقوف على دراسة السلوك التعديلي للصين من خلال استعراض أهم مقومات القوة وتوجهاتها الكبرى ومن ثم تأثير السلوك الصيني على بنية النظام الدولي، لنستنتج في الأخير مستقبل النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية:

1/. القوى التعديلية 2/. إعادة تشكيل النظام الدولي 3/الصين

Abstract of Master's Thesis

China provides a model of a revisionist power that aspires to secure its national interests and work to strengthen its role in international politics and reshape the existing international system. Accordingly, this study is concerned with trying to understand the behavior of the revisionist powers towards the international system, and more specifically China's behavior towards the international system. By highlighting the influence of China as a revisionist power on the structure of the international system, and addressing the grand Chinese strategy to reshape the international system. This study was divided into three

chapters, the first of which we devoted to explaining the most important concepts and the most important theories explaining the behavior of the revisionist powers, while the second chapter dealt with the features and indicators of reshaping the system. In the third chapter, we tried to study China's revisionist behavior by reviewing the most important components of power and its major trends, and then the impact of Chinese behavior on the structure of the system.

Finally, we conclude the future of the international system

Keywords: **1/**Revisionists power **2/**Reshaping the international system **3/**China